المركز الوطني لتطوير المناهج
National Center for Curriculum Development

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم

الثقافة المالية

الصف الحادي عشر

الفصل الدراسي الأول

11

فريق التأليف

د. عدلي شحادة قندح (رئيسًا)

د. رعد محمود التل

أ. منال عبدالله أبو السمن

أ. فاطمة أحمد عريوة العبادي (منسقًا)

الناشر: المركز الوطني لتطوير المناهج

يسرُّ المركز الوطني لتطوير المناهج استقبال آرائكم وملحوظاتكم على هذا الكتاب عن طريق العناوين الآتية:

06-5376262 / 214 | 06-5376266 | P.O.Box: 2088 Amman 11941

@nccdjor | feedback@nccd.gov.jo | www.nccd.gov.jo

قـرَّرت وزارة التربيـة والتعليـم تدريـس هذا الكتـاب في مدارس المملكـة الأردنية الهاشـمية جميعها، بنـاءً على قـرار المجلس الأعلى للمركـز الوطنـي لتطويـر المناهج في جلسـته رقـم (2025/5)، تاريـخ 2025/6/2 م، وقرار مجلس التربيـة والتعليم رقـم (2025/113)، تاريـخ 2025/6/17 م، بـدءًا من العام الـدراسي 2025 / 2026 م.

ISBN: 978 - 9923 - 41 - 969 - 4

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
(2025/4/2223)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب:	الثقافة المالية: الصف الحادي عشر، الفصل الدراسي الأول
إعداد/ هيئة:	الأردن. المركز الوطني لتطوير المناهج
بيانات النشر:	عمّان: المركز الوطني لتطوير المناهج، 2025
رقم التصنيف:	375.001
الواصفات:	/ تطوير المناهج/ / المقررات الدراسية/ / مستويات التعليم/ / المناهج/
الطبعة:	الطبعة الأولى

يتحمَّل المُؤلِّف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مُصنَّفه، ولا يُعبِّر هذا المُصنَّف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

تصميم وإخراج

عمر أحمد أبوعليان

التحرير اللغوي

نضال أحمد موسى

منهاجي
متعة التعليم الهادف

الطبعة الأولى (التجريبية)

1446 هـ / 2025 م

قائمة المحتويات

المُقدِّمة 4

الوحدة 1 مدخل إلى علم الاقتصاد 6

الدرس (1): علم الاقتصاد (المفهوم، الأهداف، مفاهيم اقتصادية) 8

الدرس (2): أهمية علم الاقتصاد في حياتنا اليومية 13

الدرس (3): المشكلة الاقتصادية 23

الدرس (4): عوامل الإنتاج 35

اختبار نهاية الوحدة 45

مشروع الوحدة 48

الوحدة 2 فروع علم الاقتصاد واتجاهاته المعاصرة 50

الدرس (1): الاقتصاد الجزئي: دراسة سلوك المُستهلِك والمُنتِج 52

الدرس (2): الاقتصاد الكلي: منظور واسع للقرارات الاقتصادية 66

الدرس (3): نحو اقتصاد مستدام 74

الدرس (4): الاقتصاد الرقمي 85

اختبار نهاية الوحدة 95

مشروع الوحدة 98

مسرد المصطلحات 100

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

انطلاقًا من إيمان المملكة الأردنية الهاشمية والرؤية الملكية السامية بأهمية تنمية قدرات الإنسان الأردني وتسليحه بالعلم والمعرفة، عمل المركز الوطني لتطوير المناهج، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، على تحديث المناهج الدراسية وتطويرها. تهدف هذه الجهود إلى الارتقاء بالمستوى المعرفي للطلبة، وتحقيق تعليم نوعي ومُتميِّز يُسهِم في إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحدِّيات المستقبلية.

جاء كتاب الثقافة المالية للصف الحادي عشر مُنسجِمًا مع فلسفة التربية والتعليم وخُطَّة تطوير التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، ومُحقِّقًا مضامين الإطار العام والإطار الخاص لمنهاج الثقافة المالية، ومُتَّسِقًا مع معاييره ومُؤشِّرات أدائه. يهدف الكتاب إلى إعداد جيل مُلِمٍّ بمهارات القرن الحادي والعشرين، وقادرٍ على إدارة المعرفة ونقلها، ومُتحمِّلٍ مسؤولياته تجاه نفسه ومجتمعه.

يتألَّف هذا الكتاب من وحدتين، هما: مدخل إلى علم الاقتصاد، وفروع علم الاقتصاد واتجاهاته المعاصرة. وكلتا الوحدتين تُركِّز على تطوير المهارات الأساسية، مثل: التفكير الناقد، ومهارات البحث والاستقصاء، وحَلِّ المشكلات، ومهارات التواصل والعمل الجماعي. يُعزِّز محتوى الكتاب القِيَم التي تحثُّ على احترام التنوُّع، وتلك التي تُعْنى بتنمية شخصيات الطلبة، إضافةً إلى بناء اتجاهات إيجابية لديهم نحو عملية التعلُّم والتعليم. وقد اشتمل الكتاب على العديد من الأنشطة التعليمية التي تراعي الفروق الفردية بين الطلبة، وتهدف إلى توظيف المعارف المُكتسَبة في بناء مجتمع فاعل ومُتكاتِف.

يُمثِّل علم الاقتصاد ركيزة أساسية لفهم طبيعة الحياة اليومية وتفاعلاتها. ولهذا، فإنَّ دراسة هذا العلم تُمكِّن الطلبة من تحليل سلوك الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وفهم كيف تُتَّخَذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الرفاه والنمو.

ونحن إذ نُقدِّم هذا الكتاب، فإنَّنا نُؤمِّل أنْ يُسهِم في تحقيق الأهداف المنشودة، ويثري معارف الطلبة في ما يخصُّ المفاهيم والسياسات الاقتصادية، ونَعِدُ بأنْ نستمرَّ في تطويره في ضوء ما يصلنا من ملاحظات سديدة.

المركز الوطني لتطوير المناهج

الوحدة الأولى

1

مدخل إلى علم الاقتصاد

كيف يُمكِن أنْ نُسهِم في تحسين اقتصاد وطننا وتحقيق التنمية المستدامة ؟

الدرس الأوَّل
1

علم الاقتصاد
(المفهوم، الأهداف، مفاهيم اقتصادية)

أستكشف

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ (سورة الفرقان: ٦٧).

- لماذا لا يتساوى الناس في ما بينهم من حيث الدخل؟
- ما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح مفهوم علم الاقتصاد.
2- بيان أهداف علم الاقتصاد .
3- تعرُّف المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

علم الاقتصاد، القرارات الاقتصادية، المنفعة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، النظام الاقتصادي، الموازنة العامة للدولة، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي.

مفهوم علم الاقتصاد (Economics):

يُعرَّف علم الاقتصاد (Economics) بأنَّه العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة للوفاء باحتياجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم. يُركِّز هذا العلم على بيان كيف يتخذ الأفراد والحكومات والشركات قرارات بخصوص آليَّة توزيع الموارد المتاحة، مثل: الأموال، والموادالخام، والوقت، والعمل؛ لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة مُمكِنة.

لهذا يُعَدُّ علم الاقتصاد واحدًا من أهمِّ العلوم في حياتنا اليومية؛ فهو لا يقتصر فقط على المال والأعمال التجارية، وإنَّما يمتدُّ ليشمل العديد من المجالات الأُخرى التي تُؤثِّر في حياتنا اليومية، مثل: الصِّحَّة، والتعليم، والسياسات الحكومية. ولا شكَّ في أنَّ دراسة علم الاقتصاد تساعدنا على تحليل كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومعرفة النتائج المُحتمَلة لهذه

القـرارات وتأثيرهـا في الأفـراد والمجتمع معًا. فمثلًا، قد تُؤثِّر السياسـات الاقتصاديـة سـلبًا أو إيجابًـا فـي الخدمات الصِّحِّية والخدمـات التعليمية، وقـد تُحـدِّد تلـك القـرارت كيفية توزيـع الموارد فـي المجتمـع على نحوٍ أكثـر عدالـة. ولهـذا، فـإنَّ فهـم كيـف تُؤثِّـر هـذه القـرارات فـي السـوق يجعلنـا أكثر وعيًـا بتأثيراتها فـي رفاهيتنا الشـخصية والجماعية.

يُقصَـد **بالقـرارات الاقتصاديـة** (**Economic Decisions**): الخيـارات التي يتخذهـا الأفـراد أو الحكومـات أو الشـركات بخصـوص كيفية اسـتخدام المـوارد المتاحـة لتحقيق أقصـى منفعـة مُمكِنة.

أمّـا **المنفعـة** (**Utility**) فـي علـم الاقتصاد فتعنـي مقدار الرضـا أو الفائـدة التـي يحصـل عليهـا الفرد عند اسـتهلاكه سـلعة مـا أو خدمـة مُعيَّنة.

؟ – لماذا يُعَدُّ علم الاقتصاد أحد أهمِّ العلوم في حياتنا اليومية ؟

مثال

يملك أحمد 3 دنانير فقط، وهو يريد شراء كتاب جديد يساعده في دراسته، أو شراء وجبة خفيفة من المقصف.

القرار الاقتصادي: يجب على أحمد أنْ يختار بين شراء الكتاب أو شراء الوجبة؛ لأنَّ موارده المالية محدودة (3 دنانير فقط).

كيف يُفكِّر أحمد؟

– إذا اشترى الكتاب، فإنَّه سيحصل على منفعة تعليمية تساعده في دراسته.

– إذا اشترى الوجبة، فإنَّه سيشعر بالشبع، لكنَّه لن يتمكَّن من شراء الكتاب.

أهداف دراسة علم الاقتصاد:

يهتمُّ علم الاقتصاد بدراسة كيفية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات البشرية، ؛ سعيًا لتحقيق الأهداف الآتية:

1) **فهم كيفية تحديد وسائل الإنتاج:** يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الإنتاج، وتحسين كفاءة استخدام الموارد ، وذلك برفع إنتاجية السلع والخدمات، بما يُسهِم في تلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

2) **اتخاذ القرارات الخاصة بإيجاد فرص العمل:** يكون ذلك بتشجيع الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمشروعات المُتوسِّطة؛ ما يُسهِم في تقليل مُعدَّلات البطالة، ويعمل على تحسين أوضاع الأفراد الاقتصادية.

3) **تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي:** يتمثَّل ذلك في رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحسين جودة حياتهم، عن طريق توفير الخدمات الأساسية ، وتحقيق مُقوِّمات الرفاهية.

4) **دراسة سُبُل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:** يهدف هذا الإجراء إلى تطوير البِنية التحتية، ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ما يُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأمد.

إنَّ فهم مبادئ علم الاقتصاد يساعد الأفراد والمجتمعات على التخطيط السليم، واستخدام الموارد المحدودة بكفاءة، وتوزيعها بعدالة، وصولًا إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثَمَّ، فإنَّ دراسة علم الاقتصاد لا تهدف فقط إلى بيان كيفية تحقيق الاستقرار المالي، وإنَّما تسعى إلى تحديد وسائل تحسين جودة الحياة، وتقليل الاختلالات الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. أنظر الشكل (1).

؟ – كيف تساعد دراسة علم الاقتصاد على إيجاد فرص العمل؟

الشكل (1): أهداف دراسة علم الاقتصاد.

مفاهيم اقتصادية عامة:

مـن المُهِـمِّ جـدًّا معرفة المفاهيـم الاقتصادية ودلالاتهـا، وبذل الجُهْد فـي فهمها واسـتيعابها؛ إذ يُمكِن مـن خلالها رؤية العالَـم مـن زاويـة أعمـق. فمثلًا، يُسـهِم إدراك آليّات تسـعير المُنتَجات، أو تفسـير أسـباب تقلُّب الأسـعار، أو تحليل أثر السياسـات الاقتصاديـة، فـي التوصُّـل إلـى نتائـج تَمـسُّ حياتنـا اليوميـة. ولهـذا، لا بُدَّ مـن اسـتعراض بعـض المفاهيم الاقتصاديـة التـي تُسـهِم في تمكيـن الفرد مـن بناء هـذا الفهم.

1 . النظام الاقتصادي (Economic System):

يُعـرَّف **النظـام الاقتصـادي** (Economic System) بأنَّـه الإطار الـذي يُنظِّم العلاقـات الاقتصادية داخـل المجتمع، ويُحـدِّد آليّـات تخصيـص المـوارد وتوزيـع الإنتـاج والدخل، وآليّـات اتخـاذ القرار الاقتصـادي خلال مُـدَّة زمنية مُعيَّنـة. يتأثَّـر النظـام الاقتصادي بعوامـل تاريخية واجتماعية وسياسـية وثقافية، ويسـتند إلى مجموعـة من القواعد والمؤسسـات التـي تُنظِّـم النشـاط الاقتصـادي. وقد شـهد التاريخ الحديث ظهـور أنظمـة اقتصادية عديـدة، أبرزها:

- **النظـام الرأسـمالي**: يعتمـد هـذا النظـام علـى اقتصاد السـوق، وفيـه تتحدَّد الأسـعار والمـوارد عـن طريق قوى العـرض والطلـب، إضافـةً إلـى تدخُّل محـدود مـن الحكومة.
- **النظـام الاشـتراكي**: نظـام اقتصـادي يعتمد علـى التخطيط المركـزي للدولة. وفيـه تتولّى الحكومـة إدارة عملية الإنتـاج وتوزيـع المـوارد بهـدف تقليـل الفجـوة وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة. غيـر أنَّ هـذا النظـام قـد يعاني ضعفًـا فـي الكفـاءة الإنتاجيـة بسـبب البيروقراطيـة، ونقصًـا فـي تقديـم الحوافز التـي تدفـع الفرد إلـى الابتكار والعمـل الجادِّ.
- **النظـام الاقتصـادي المختلـط**: يجمـع هـذا النظـام بيـن خصائـص النظام الرأسـمالي (مثـل: الملكيـة الخاصة، وحريـة السـوق) وخصائـص النظـام الاشـتراكي، مثـل التدخُّل الحكومـي لتحقيـق العدالـة الاجتماعية.

توجـد أنظمـة اقتصاديـة أُخـرى، مثل النظـام الاقتصـادي الإسلامي، الذي يسـتند إلى مبـادئ الشـريعة الإسلامية ، ويُوجِّـه النشـاط الاقتصادي وَفقًـا لأحكامها.

2 . الموازنة العامة للدولة (Public Budget):

الموازنـة العامـة للدولـة (Public Budget): خُطَّـة ماليـة سـنوية تضعهـا الحكومـة لتحديـد الإيـرادات والنفقـات المُتوقَّعـة خلال مُـدَّة زمنيـة مُحـدَّدة، وغالبًـا مـا تكـون سـنة مالية.

تُعَـدُّ الموازنـة العامـة أداة أساسـية لتوجيـه السياسـات الاقتصاديـة وتوزيـع المـوارد، وهي تسـعى إلـى تحقيق الأهـداف الاقتصاديـة والاجتماعيـة للدولـة، مثـل: تحفيـز النمـو ، وتوفير فـرص العمـل، وتحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي. ومـن ثَـمَّ، فهـي تُمثِّل خُطَّـة الحكومة التـي تهدف إلـى تحقيق التـوازن بين الإيـرادات والنفقات؛ ما يسـاعد علـى تلبية احتياجـات المجتمـع، وتحقيـق التنمية المسـتدامة.

؟ – ما الفرق بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي من حيث دور الحكومة في كلٍّ منهما؟

النشاط 1 استكشاف علم الاقتصاد: بين الموارد والحاجات والرغبات.

أهداف النشاط:

- التفكير في كيفية اتخاذ الأفراد والمجتمعات قرارات اقتصادية.
- استيعاب العلاقة بين الموارد المحدودة، والحاجات الأساسية، والرغبات غير المحدودة.

خطوات العمل:

1- يُقسِّم المُعلِّم/ المُعلِّمة طلبة الصف إلى مجموعات.

2- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة على كل مجموعة بطاقات مُلوَّنة، كُتِبت عليها أنواع مختلفة من الموارد، مثل: المال، والوقت، والمواد الخام، والعمل.

3- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة على كل مجموعة أوراقًا لاصقةً صغيرةً، كُتِبت عليها حاجات ورغبات مختلفة، مثل: شراء منزل، والتعليم، والصِّحَّة، والاستثمار.

4- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد كل مجموعة تحديد الحاجات والرغبات التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام الموارد المتاحة لديهم، وبيان سبب اختيارهم تلك الحاجات والرغبات، وكيف يُمكِن توزيع الموارد على نحوٍ يُحقِّق أفضل منفعة.

5- يُوجِّه المُعلِّم/ المُعلِّمة أفراد المجموعات - في نهاية النشاط- إلى عرض النتائج التي توصَّلوا إليها على لوحة، أو إعداد عرض تقديمي قصير يتضمَّن تلك النتائج.

3. النمو الاقتصادي (Economic Growth):

يُقصَد **بالنمو الاقتصادي** (Economic Growth) الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) أو الدخل القومي الإجمالي (GNI) للدولة خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة، وهو يقاس عادةً بوصفه نسبة مئوية سنوية. يشير النمو الاقتصادي إلى التحسُّن في قيمة السلع والخدمات المُنتَجة في الاقتصاد؛ ما يؤدّي إلى زيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وارتفاع دخل الأفراد. ولهذا يُعَدُّ النمو الاقتصادي مُؤشِّرًا إيجابيًّا لِصِحَّة الاقتصاد وسلامته؛ فهو يُؤكِّد تحسُّن القدرة الإنتاجية للدولة، ويُفْضي إلى رفع مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي فيها.

4. التنمية الاقتصادية (Economic Development):

التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة والرفاهية العامة لأفراد المجتمع، بإحداث تغييرات إيجابية ومستدامة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. لا تقتصر التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي الذي يشير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، وإنَّما تمتدُّ لتشمل التحوُّلات الهيكلية والاجتماعية التي تؤدّي إلى تحسين الخدمات الأساسية في قطاعات حيوية (مثل: التعليم، والرعاية الصِّحِّية)، وزيادة فرص العمل، وتقليص مُعدَّلات الفقر، وتعزيز أُسس العدالة الاجتماعية. أنظر الشكل (2).

- **مثال:** إطلاق الأردن العديد من المبادرات لتحسين منظومة الرعاية الصِّحِّية، مثل: توسيع نطاق الخدمات الصِّحِّية الشاملة، وإنشاء مراكز صِحِّية في المناطق النائية.

أُفكِّر

أيُّهما أكثر شمولًا: التنمية الاقتصادية أم النمو الاقتصادي؟ أُبرِّر إجابتي.

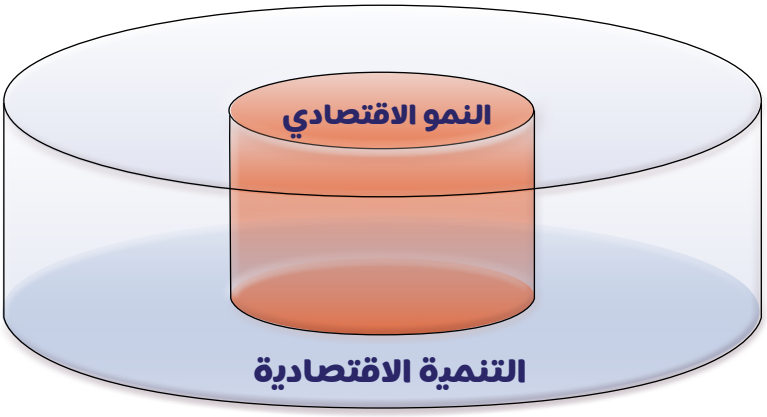

الشكل (2): علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي.

5. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product: GDP):

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المُنتَجة داخل حدود بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة تكون عادةً سنة واحدة .

يُعَدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أهمِّ المُؤشِّرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد؛ إذ يُقدِّم تصوُّرًا شاملًا عن حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاجية في البلد؛ ما يجعله أداة أساسية لتحليل النمو الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية.

6. الإنفاق الحكومي (Government Spending):

الإنفاق الحكومي هو مجموع النفقات التي تتحمَّلها الحكومة لتمويل الخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

يُعَدُّ الإنفاق الحكومي من الأدوات الرئيسة للسياسة المالية؛ إذ تستخدمه الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار، ودفع عجلة التنمية. يُصنَّف الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسين، هما: الإنفاق الجاري الذي يشمل النفقات التشغيلية، مثل: الرواتب، والأجور، ومصروفات الصيانة، وغير ذلك. والإنفاق الرأسمالي الذي يشمل الإنفاق على الاستثمارات الطويلة الأجل في مشروعات البِنية التحتية، مثل: مشروعات بناء المدارس والمستشفيات وتجهيز الطرق، وغير ذلك من المشروعات التنموية. أنظر الشكل (3).

؟ – ما الفرق بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الإنفاق الحكومي؟

الشكل (3): أنواع الإنفاق الحكومي.

الربط مع التكنولوجيا

استخدام التكنولوجيا في تحليل النشرات الاقتصادية

أُتابِع – بالتعاون مع أفراد عائلتي– النشرات الاقتصادية اليومية في التلفاز مُدَّة أسبوع كامل، وأستخدم (Google Docs) أو (Notion) لتدوين المفاهيم الاقتصادية وتنظيمها بشكل منهجي. بعد ذلك أُصنِّف هذه المفاهيم وأُحلِّلها باستخدام برنامج (Excel) أو (Google Sheets)، وأُوظِّف أدوات التحليل الإحصائي في تحديد أبرز القضايا الاقتصادية المُتداوَلة واتجاهاتها. كذلك أعتمد على مِنصّات الذكاء الاصطناعي (مثل: ChatGPT، وGoogle Bard) للحصول على تفسيرات مُعمَّقة، وربط المفاهيم الاقتصادية بتطبيقاتها العملية على أرض الواقع. ثمَّ أُعِدُّ تقريرًا شاملًا يتضمَّن ما يأتي:

- إعداد عرض تقديمي باستخدام برمجية (Canva) أو (PowerPoint)، وتعزيزه بالرسوم البيانية والجداول التوضيحية لتقديم التحليل بصورة بصرية جاذبة.
- إعداد مقاطع فيديو تعليمية قصيرة باستخدام برمجية (CapCut) أو (Adobe Premiere Rush)، وتضمينها مُلخَّصات للمفاهيم مُدعَّمة بالمُؤثِّرات البصرية التي تُسهِّل عملية استيعابها.

ختامًا، أُشارِك أفراد عائلتي وزملائي/ زميلاتي في النتائج التي أتوصَّل إليها عبر تقنية (Google Meet) أو (Zoom)، وأُناقِشهم في العروض التحليلية؛ ما يُعزِّز الحوار الاقتصادي الرقمي بصورة تفاعلية.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

يستفاد من دراسة علم الاقتصاد في تحسين توزيع الموارد وإنتاج السلع والخدمات؛ ذلك أنَّها تُقدِّم ركائز أساسية لفهم كيف يُمكِن تخصيص هذه الموارد على نحوٍ يُحقِّق أفضل فائدة للجميع.

نصيحة

دراسة علم الاقتصاد تفتح لنا آفاقًا لفهم التحدِّيات الاقتصادية، وتقديم حلول فعّالة؛ ما يمنحنا فرصة للإسهام في بناء مستقبل أفضل لوطننا.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة.

السؤال الثاني: أُعلِّل: علم الاقتصاد يساعد الأفراد على اتخاذ القرارات الاقتصادية المستنيرة.

السؤال الثالث: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1- يشير النمو الاقتصادي إلى التحسُّن في قيمة _____ المُنتَجة في الاقتصاد.

2- تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة الحياة و_____ العامة لأفراد المجتمع.

3- تشمل التنمية الاقتصادية تحوُّلات _____ و_____ تؤدّي إلى تحسين الخدمات الأساسية.

السؤال الرابع: أيُّ أهداف علم الاقتصاد أكثر تأثيرًا في تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات البشرية؟ أُبرِّر إجابتي.

السؤال الخامس: يُصنَّف الإنفاق الحكومي إلى نوعين رئيسين. أُوضِّح كُلًّا من هذين النوعين.

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. المفهو م الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم هو:

أ) التنمية الاقتصادية.
ب) الناتج المحلي الإجمالي.
ج) النمو الاقتصادي.
د) علم الاقتصاد.

2. الهدف الأساسي من دراسة علم الاقتصاد هو:

أ) فهم التاريخ الاقتصادي للدول المختلفة.
ب) تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات.
ج) التحكُّم في أسعار السلع والخدمات عالميًّا.
د) مراقبة أداء البنوك والمؤسسات المالية.

3. **يُسهِم علم الاقتصاد في دراسة سُبُل تقليل مُعدَّلات البطالة عن طريق:**

أ) تقليل عدد السكّان العاملين.

ب) تعزيز الاستهلاك المحلي.

ج) تشجيع الاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة.

د) فرض ضرائب على الشركات الكبرى.

4. **تشير مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تَحْكم سَيْر الحياة الاقتصادية في مجتمع ما خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة إلى مفهوم:**

أ) النظام الاقتصادي.

ب) النمو الاقتصادي.

ج) الناتج المحلي الإجمالي.

د) الرفاهية.

الدرس الثاني 2

أهمية علم الاقتصاد في حياتنا اليومية

أستكشف

- لماذا يذهب الأشخاص إلى أعمالهم المختلفة؟
- ما الهدف المُشترَك للأشخاص الذين يعملون في مهن مختلفة؟
- ما المُساهَمة التي يُقدِّمونها للمجتمع بذلك؟

أهمية علم الاقتصاد:

يُعَدُّ علم الاقتصاد ركيزة أساسية في حياتنا اليومية؛ فهو يُؤثِّر في كل قرار نتخذه، بَدْءًا بالخيارات البسيطة مثل شراء الطعام، وانتهاءً بالقرارات المُعقَّدة مثل استثمار المال. وفي هذا السياق، يسعى الأفراد إلى كسب دخل يَفي باحتياجاتهم، ويُحقِّق طموحاتهم، والإسهام - في الوقت نفسه- في إنتاج السلع والخدمات التي يستفيد منها المجتمع. فالنشاط الاقتصادي هو القوَّة الدافعة التي تُحرِّك عجلة التنمية والإنتاج، وتُعزِّز فرص العمل، وتساعد على استقرار الأفراد والمجتمعات، وتُسهِم في ازدهار المجتمع على اختلاف أطيافه ومُكوِّناته .

- ما أهمية علم الاقتصاد؟

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح أهمية علم الاقتصاد.
2- توضيح تأثير علم الاقتصاد في الأفراد والمجتمع.
3- تقديم أمثلة على تأثير علم الاقتصاد في قرارات الأفراد والمجتمع.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

تكلفة الفرصة البديلة، الادخار، الاستثمار، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسات التجارية، العولمة، المسؤولية المجتمعية للشركات، السياسة الحمائية.

تأثير دراسة علم الاقتصاد في الأفراد:

تُؤثِّر دراسة علم الاقتصاد تأثيرًا مباشرًا في حياة الأفراد؛ فهي تساعدهم على:

1 . اتخاذ قرارات مالية مستنيرة:

يساعد علم الاقتصاد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مُتكرِّرة اعتيادية مثل شراء الاحتياجات اليومية، وقرارات مالية طويلة الأجل مثل شراء منزل والاستثمار في مشروع ما. ونظرًا إلى محدودية الموارد المتاحة؛ فإنَّ من الضروري توزيعها بفعّالية لتلبية الاحتياجات المختلفة.

ولهذا يَعْمد الأفراد إلى تحديد أولوياتهم المالية، مثل سداد الفواتير وشراء الضروريات، آخذين العديد من العوامل المُؤثِّرة بالاعتبار، مثل: مستويات الأسعار، والدخل المتاح، والتفضيلات الشخصية.

وفي هذا السياق، يؤدّي علم الاقتصاد دورًا رئيسًا في توجيه الأفراد نحو اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا، بما يُناسِب إمكانياتهم وأوضاعهم الاقتصادية. أنظر الشكل (1).

كيف يُمكِن لعلم الاقتصاد أنْ يُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في حياتنا اليومية؟

الشكل (1): تأثير دراسة علم الاقتصاد في الأفراد.

2 . تقييم الخيارات المالية المتاحة:

يساعد علم الاقتصاد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وذلك بتعريفهم كيفية تخصيص الموارد المحدودة للوفاء باحتياجاتهم وتلبية رغباتهم. كذلك يعمل علم الاقتصاد على تمكين الأفراد من تقييم الخيارات المالية المتاحة بناءً على مفهوم **تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)**؛ سواء تعلَّق ذلك بالإنفاق (الاستهلاك)، أو الادخار، أو الاستثمار.

يشير مفهوم تكلفة الفرصة البديلة إلى المنافع التي يتمُّ التخلّي عنها عند اختيار أحد البدائل عوضًا عن بديل آخر؛ ما يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر فعّالية وكفاءة؛ إذ تُعَدُّ تكلفة الفرصة البديلة مقياسًا للقيمة المُحتمَلة التي تُترَك جانبًا نتيجةً لتفضيل خيار ما على آخر.

على سبيل المثال، إذا قرَّر أحد الأشخاص إنفاق مبلغ من المال على شراء جهاز إلكتروني بدلًا من إنفاقه على السفر أو استثماره في التعليم، فإنَّ تكلفة الفرصة البديلة تتمثَّل في المنافع التي كان يُمكِن تحقيقها من الخيار الآخر. وبالمثل، إذا قرَّر شخص ما إنفاق المال على سلعة مُعيَّنة، فإنَّه بذلك يتخلّى عن فرصة إنفاقه على شيء آخر، أو ادخاره لتحقيق أهداف مالية مستقبلًا.

يُستخدَم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في علم الاقتصاد لمساعدة الأفراد والمُستثمِرين على تقييم الخيارات المتاحة، واتخاذ قرارات مستنيرة تُحقِّق أعلى منفعة بأقل كُلْفة .

؟ – هل يُمكِن أنْ تكون تكلفة الفرصة البديلة دائمًا قابلة للقياس المالي؟ أُبرِّر إجابتي.

دراسة حالة

خلال السنوات التي شهدت انتشار جائحة كورونا، عملت الطالبة الجامعية ميس على صنع أنواع عديدة من الصابون، وكانت تبيع مُنتَجاتها لتأمين مصروفاتها الشخصية وتحقيق دخل مالي يكفي احتياجاتها. وفي ظلِّ تفشّي الجائحة، ازداد الطلب على المُعقِّمات بصورة كبيرة، فقرَّرت ميس مُواكَبة هذا التوجُّه في السوق، وبدأت تُصنِّع مُعقِّمات الأيدي بدلًا من الصابون. وقد ترتَّب على ذلك تكاليف إضافية، إلى جانب تخصيص مزيد من الوقت والجُهْد في عملية التصنيع، وحاجتها إلى مساعدة الأهل في عملية التسويق.

– ما رأيك في القرار الذي اتخذته ميس؟

– ما تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة إلى ميس؟

في ما يتعلَّق بالادخار والاستثمار، تُؤثِّر حالة الاقتصاد تأثيرًا كبيرًا في قرارات الأفراد المُتعلِّقة بالادخار والاستثمار. فإذا كانت البيئة الاقتصادية مستقرة، شعر الأفراد بمزيد من الأمان؛ ما يُحفِّزهم إلى الادخار والاستثمار على المدى الطويل. أمّا إذا كانت البيئة الاقتصادية غير مستقرة، فقد يُفضِّل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم نقدًا أو استثمارها في مشروعات أقل مخاطرة.

إنَّ فهم الأفراد للمبادئ الاقتصادية يساعدهم على إدراك أنَّ الادخار (Saving) والاستثمار (Investment) يُمثِّلان ركيزتين أساسيتين لتحسين مستوى حياتهم وتجويدها مستقبلًا. أنظر الشكل (2).

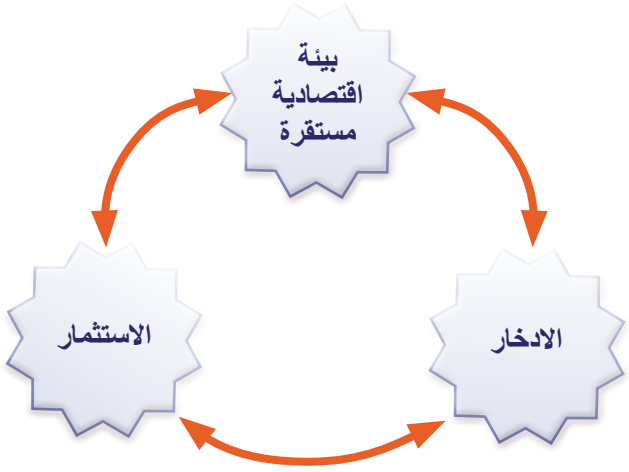

الشكل (2): تحفيز البيئة الاقتصادية المستقرة الأفراد إلى الادخار والاستثمار.

الادخار (Saving):

يُعرَّف **الادخار** بأنَّه عملية حفظ جزء من الدخل بدلًا من إنفاقه؛ لاستخدامه مستقبلًا، أو تحقيق أهداف مالية مُعيَّنة. يتيح الادخار للأفراد توفير مبلغ من المال يساعدهم على مواجهة الأزمات والتكيُّف مع الحالات الطارئة، مثل: فقدان الوظيفة، أو ظهور نفقات غير مُتوقَّعة. وبذلك، يُسهِم الادخار في تحقيق الاستقرار المالي؛ ما يُمكِّن الأفراد من التعامل مع الأزمات والظروف الاستثنائية بشكل أفضل.

الاستثمار (Investment):

الاستثمار هو وسيلة لتنمية الثروة، وتحقيق عوائد مالية أكبر على المدى الطويل، وذلك بتوظيف الأموال أو الموارد المتاحة في مجالات مُتنوِّعة، مثل: الأسهم، والعقارات، والمشروعات التجارية. بعبارة أُخرى، فإنَّ الاستثمار هو استخدام الموارد المالية أو غير المالية على نحوٍ يُفْضي إلى تحقيق عوائد مستقبلية، آخذًا المخاطر المُحتمَلة وتنوُّع الفرص الاستثمارية بالاعتبار. وهذا يعني أنَّ الهدف الرئيس للاستثمار هو زيادة رأس المال، أو تحقيق دخل مستمر بمرور الوقت.

3. تعزيز الوعي بتأثير السياسات الاقتصادية:

تؤدّي السياسات الاقتصادية دورًا أساسيًّا في حياة الأفراد؛ إذ يُمكِنها تحفيز النمو الاقتصادي، وخفض مُعدَّلات البطالة، ومحاربة ظاهرة الفقر.

- ما الفرق بين الادخار والاستثمار؟
- كيف يُمكِن للادخار والاستثمار أنْ يُكمِّل أحدهما الآخر؟

النشاط 1 المناظرة.

- يطرح المُعلِّم/ المُعلِّمة المسألة الآتية للنقاش والمناظرة:

أيُّهما أفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الادخار أم الاستثمار؟

- يُقسِّم المُعلِّم/ المُعلِّمة طلبة الصف إلى مجموعتين اثنتين، ثمَّ يطلب إلى أفراد هاتين المجموعتين عقد مناظرة نقاشية عن المسألة المطروحة بعد توزيع المهام على النحو الآتي:

* المجموعة الأولى (مجموعة الادخار): استعراض فوائد الادخار، مثل: تحقيق الأمان المالي، والاستعداد لحالات الطوارئ، وتقليل المخاطر.
* المجموعة الثانية (مجموعة الاستثمار): مناقشة مزايا الاستثمار، مثل: زيادة الثروة على المدى الطويل، وتحقيق دخل إضافي، والمُساهَمة في النمو الاقتصادي.

- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد المجموعتين جمع المعلومات اللازمة، والالتزام بالوقت المُحدَّد، وتقديم أمثلة واقعية لدعم وجهات النظر، إضافةً إلى احترام الآراء المختلفة لتعزيز الحوار البَنّاء.

أبرز أنواع السياسات الاقتصادية:

أ- السياسة المالية:

تُعَدُّ **السياسة المالية** (Fiscal Policy) إحدى الأدوات الرئيسة لإدارة الاقتصاد الكلي، التي تُنفِّذها وزارة المالية. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن طريق إدارة الضرائب، وتطبيق التخفيضات الضريبية، وإدارة الدَّيْن العام، والتحكُّم في المصروفات مثل الإنفاق الحكومي. يُمكِن للسياسة المالية التأثير مباشرة في النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تستطيع الحكومة الاستثمار في القطاعات الحيوية كالتعليم والصِّحَّة، وزيادة الإنفاق على البِنية التحتية لتحفيز النشاط الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة.

- **مثال:** تخفيض الحكومة الأردنية الضرائب على بعض القطاعات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بهدف جذب الاستثمارات؛ ما أسهم في نمو قطاع التكنولوجيا، وأفضى إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب الأردني في مجال البرمجة وتكنولوجيا المعلومات .

ب- السياسة النقدية:

تُعَدُّ **السياسة النقدية** (Monetary Policy) أداة أساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، ويُشرِف البنك المركزي على تنفيذ هذه السياسة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، وذلك عن طريق تعديل سعر الفائدة. فعلى سبيل المثال، يؤدّي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار؛ ما يُعزِّز النمو الاقتصادي، ويزيد من فرص العمل.

- **مثال:** تخفيض أسعار الفائدة أثناء جائحة كورونا؛ لدعم الشركات الصغيرة والشركات المُتوسِّطة، وتشجيعها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي.

جـ- السياسة التجارية:

السياسة التجارية (Trade Policy) هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم تجارتها مع الدول الأُخرى، بما في ذلك جميع جوانب عملية الاستيراد والتصدير. تؤدّي السياسة التجارية دورًا محوريًّا في توجيه حركة السلع والخدمات عبر الحدود؛ ما يُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدول. تشمل هذه السياسة فرض التعريفات الجمركية، وتقديم الدعم للصناعات المحلية، وإبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأُخرى. وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. كذلك تُسهِم السياسة التجارية في جذب الاستثمارات، وإيجاد فرص العمل، وضمان توافر السلع بأسعار مناسبة. أنظر الشكل (3).

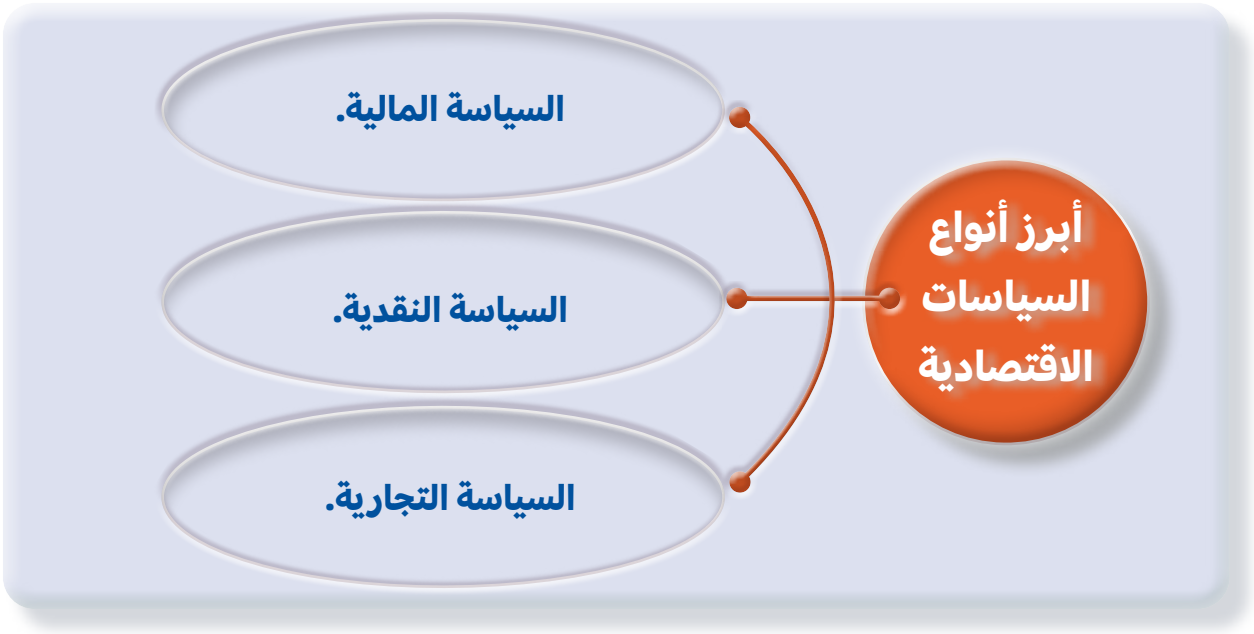

الشكل (3): أبرز أنواع السياسات الاقتصادية.

– ما العلاقة بين السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وإيجاد فرص العمل؟

تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع:

تُعَدُّ السياسات الاقتصادية واحدة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. أنظر الشكل (4).

1. إيجاد فرص العمل:

تؤدّي السياسات الاقتصادية دورًا محوريًّا في إيجاد فرص العمل، وتعزيز مستوى التوظيف في المجتمع. ومن ثَمَّ، فإنَّ تبنّي سياسات تنموية فعّالة يُمكِّن الحكومات والشركات من تحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث فرص عمل جديدة.

2 . تحسين جودة الحياة:

تُؤثِّر السياسات الاقتصادية تأثيرًا مباشرًا في جودة حياة الأفراد. وما إنْ تعتمد الحكومة سياسة مالية توسُّعية (مثل: خفض الضرائب، أو زيادة الإنفاق العام)، حتّى يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ ما يُعزِّز الاستهلاك، ويُحفِّز النشاط الاقتصادي. وبالمُقابِل، قد تؤدّي السياسات المالية الانكماشية (مثل: رفع الضرائب، أو تقليل الإنفاق الحكومي) إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي؛ ما ينعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي وجودة حياة الأفراد. على سبيل المثال، قد يؤدّي خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل: التعليم، والصِّحَّة) إلى تراجع مستوى الرفاهية في المجتمع. ولهذا، فإنَّ تحقيق التوازن بين هذه السياسات يتطلَّب دراسة دقيقة لاحتياجات الأفراد والمجتمع.

- **مثال:** زيادة الإنفاق على مشروعات البِنية التحتية، مثل: الطرق، والمستشفيات؛ ما يُسهِم في تحسين جودة الحياة للمُواطِنين.

3 . محاربة الفقر والبطالة:

يُسهِم تحسُّن أداء الاقتصاد إسهامًا كبيرًا في خفض مُعدَّلات الفقر والبطالة. فعندما تتبنّى الحكومات سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع فرص الاستثمار (مثل: دعم الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال)، فإنَّ ذلك يُسهِم في توسيع أنشطة الشركات، واستحداث فرص عمل جديدة؛ ما يُقلِّل من مُعدَّلات البطالة، ويُحسِّن مستوى معيشة الأفراد. على سبيل المثال، يُمكِن لبرامج التدريب المهني ودعم المشروعات الصغيرة أنْ تساعد على تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود؛ ما يُسهِم في تقليص جيوب الفقر، ويدعم الاستقرار الاجتماعي، ومن ثَمَّ يُعزِّز النمو الاقتصادي، ويجعل المجتمعات أكثر ازدهارًا.

- **مثال:** إسهام برامج الحماية الاجتماعية (مثل شبكة الأمان الاجتماعي) في خفض نِسَب الفقر، ودعم الأُسَر المحتاجة.

؟ – كيف يُمكِن للسياسات المالية التوسُّعية أنْ تُؤثِّر إيجابًا في جودة حياة الأفراد؟

أُفكِّر

– هل يُمكِن للسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة أنْ تتعارض مع تلك التي تهدف إلى محاربة الفقر والبطالة؟

– كيف يُمكِن التوفيق بين هذه الأهداف؟

الشكل (4): تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع.

العولمة

في ظلِّ التطوُّرات المُتسارِعة التي شهدها العالَم بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت **العولمة (Globalization)** واحدة من أبرز الظواهر التي تُشكِّل ملامح النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي والربع الأوَّل من القرن الحادي والعشرين الميلادي.

تُعرَّف العولمة بأنَّها ظاهرة تعمل على زيادة الترابط والتعاون بين الدول في مجال المال، والتجارة، والتكنولوجيا، والاتصالات، والثقافة؛ فقد أصبح العالَم أكثر تشابكًا، ولم تَعُدِ الدول تعمل بمعزل عن بعضها، بل أصبحت الاقتصادات المحلية جزءًا لا يتجزَّأ من شبكة اقتصادية عالمية مُترابِطة. أنظر الشكل (5).

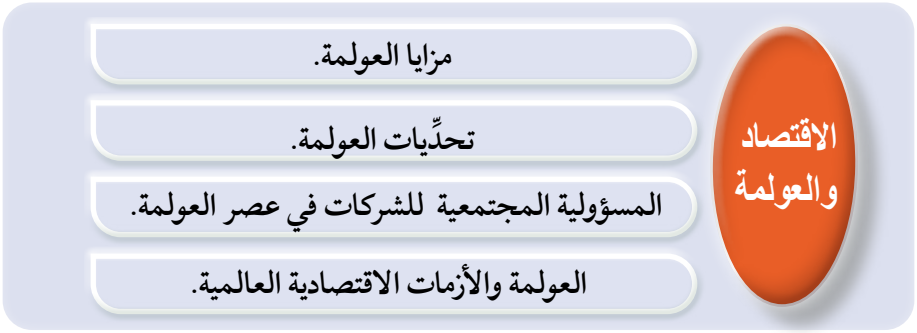

الشكل (5): أبرز جوانب الاقتصاد والعولمة.

الربط مع التكنولوجيا

تُعقَد اليوم دراسة عن الأزمة المالية العالمية عام 2008 م في الاقتصاد الأردني، اعتمادًا على بعض الأدوات الرقمية المُتقدِّمة، مثل (Google Scholar)، وقواعد البيانات الدولية، مثل تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) ، وذلك بهدف الوصول السريع إلى مصادر موثوقة. كذلك تُستخدَم في هذه الدراسة بعض أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل (ChatGPT)، لتحليل النصوص واستخراج الأفكار الرئيسة.

ولتحليل البيانات، تُستخدَم في الدراسة برامج مُتخصِّصة، مثل (Excel) و(Tableau)، لإنشاء رسوم بيانية تُوضِّح تأثير هذه الأزمة في مُؤشِّرات اقتصادية مُهِمَّة، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، ومُعدَّلات البطالة. كذلك تعتمد الدراسة على مِنصّات تعاونية، مثل (Google Docs) و(Microsoft Teams)، لتعزيز العمل الجماعي، وتسهيل تبادل المعلومات.

ولعرض النتائج، سيتمُّ إعداد عروض تقديمية باستخدام برمجية (PowerPoint) أو (Canva)، وسيتمُّ نشر النتائج عبر مِنصّات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية التي تعتمد على (Word Press).

مزايا العولمة:

أ- **تعزيز النمو الاقتصادي:** تُسهِم العولمة في فتح الأسواق العالمية أمام الدول؛ ما يُعزِّز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة أنشطة التجارة الدولية، وتبادل السلع والخدمات، وتوسيع نطاق التعاون بين الدول.

ب- **التعاون الدولي:** يُسهِم الترابط بين الدول في تحقيق الاستقرار العالمي وزيادة التبادل الثقافي والتكنولوجي؛ ما يؤدّي إلى نشر المعرفة والابتكار.

ج- **توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية:** تفتح العولمة الأسواق أمام المُنتَجات والخدمات من جميع أنحاء العالَم؛ ما يُوفِّر فرصًا جديدةً.

تحدِّيات العولمة:

أ- **زيادة التباينات الاقتصادية**: قد تؤدّي العولمة إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية بين الدول الكبرى والدول النامية؛ ذلك أنَّ الدول الكبرى تستفيد من مزايا العولمة أكثر من الدول النامية؛ ما يزيد من التباينات الاقتصادية بين هذه الدول.

ب- **التأثيرات البيئية**: يؤدّي تزايد الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية، وارتفاع مُعدَّلات التلوُّث البيئي؛ ما يتطلَّب تبنّي استراتيجيات فعّالة للحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة المنشودة.

مزايا العولمة:

1- تعزيز النمو الاقتصادي.

2- التعاون الدولي.

3- توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية.

تحدِّيات العولمة:

1- زيادة التباينات الاقتصادية.

2- التأثيرات البيئية.

المسؤولية المجتمعية للشركات في عصر العولمة

المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility CSR): هي التزام الشركات والمُنظَّمات باعتماد ممارسات تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع والبيئة عن طريق أنشطتها التجارية. ويتضمَّن ذلك تبنّي سياسات ومبادرات تُركِّز على تقليل الأضرار البيئية والاجتماعية، وتعزيز العدالة الاقتصادية، والإسهام في التنمية المستدامة.

ففي ظلِّ العولمة، أصبح من الضروري أنْ تتبنّى الشركات دعم المسؤولية المجتمعية بصورة جادَّة، وذلك بالتزام ممارسات تُفْضي إلى تحسين كفاءة استهلاك الموارد وتقليص حجم النفايات. ومن ثَمَّ، فإنَّ اضطلاع الشركات بهذه المبادرات سيعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية، ويساعد على حماية البيئة.

صحيحٌ أنَّ هذه الممارسات والمبادرات تزيد الوعي بالمسؤولية البيئية، لكنَّها تُعزِّز أيضًا سمعة الشركات، وتزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. والشيء نفسه ينطبق على المسؤولية المجتمعية للشركات؛ إذ غدت هذه المسؤولية ركيزة أساسية في تعزيز الاستدامة وتحسين سمعة الشركات في ظلِّ العولمة.

- **مثال:** استثمار الشركات الكبرى جزءًا من أرباحها في مشروعات مجتمعية، مثل بناء مراكز تدريب للشباب، أو دعم المبادرات البيئية؛ ما يُسهِم في تحسين أوضاع المجتمع، ويزيد من وعي الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة ومواردها.

العولمة والأزمات الاقتصادية العالمية

أثَّرت العولمة تأثيرًا مباشرًا في الاقتصاد العالمي، وجعلته أكثر ترابطًا من أيِّ وقت مضى؛ ما فتح أبوابًا جديدةً للنمو والتعاون الدولي. وبالرغم من ذلك، فإنَّ هذا التأثير والترابط يُفاقِم الأزمات الاقتصادية، ويزيد من تَبِعاتها؛ ما يتطلَّب فهمًا أعمقَ لآليّات الاقتصاد العالمي.

؟ - ما الممارسات الأساسية التي يُمكِن للشركات أنْ تَتَّبِعها لتحقيق المسؤولية الاجتماعية؟

السياسة الحمائية

بـدأ الاقتصاد العالمي يشـهد في السـنوات العشـر الأخيرة عـودة **السياسـة الحمائيـة (Protectionist Policy)**؛ إذ عَمَدت العديـد مـن الـدول إلـى اتخـاذ تدابيـر وقائيـة لحمايـة صناعاتهـا المحلِّية من أثـر المنافسـة العالميـة. وقد جـاءت هذه العـودة نتيجـةً لعوامـل عِـدَّة، أبرزهـا: الأزمـات الاقتصاديـة المتتاليـة، وتنامي المشـاعر القوميـة، والتغيُّـرات في نظام التجـارة العالمـي. ولهـذا سـارعت حكومـات بعـض الـدول إلـى فـرض تَعْرفـات جمركيـة علـى الـواردات، وإلغـاء الاتفاقيـات التجاريـة أو إعـادة التفـاوض عليهـا، بهـدف دعـم اقتصاداتها المحليـة، وزيادة فـرص العمل. وقـد أثارت هـذه السياسـات جـدالًا واسـعًا بخصوص تأثيرهـا المُحتمَـل في النمـو الاقتصـادي العالمي، وزيـادة تكاليف السـلع، وتراجـع العلاقـات التجارية بيـن الدول.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

يُعَدُّ علم الاقتصاد من الركائز الأساسية التي تُحدِّد مستوى رفاهية الأفراد والمجتمع. فهو ليس علمًا نظريًّا يعتمد على الأرقام والمعادلات فحسب، بل يُشكِّل قوَّة مُؤثِّرة تُحدِّد مختلف مناحي حياتنا اليومية، بَدْءًا بالقرارات المالية الشخصية التي يتخذها الأفراد، وانتهاءً بالسياسات الاقتصادية التي ترسم مسار التنمية على المستويين الوطني والدولي.

لا شكَّ في أنَّ دراسة علم الاقتصاد وفهمه يُعزِّزان قدرتنا على تحسين جودة الحياة؛ سواء أكان ذلك عن طريق زيادة مستويات الدخل، أم إيجاد فرص العمل، أم الحفاظ على بيئة مستدامة للأجيال القادمة. كذلك يُعمِّق هذا الفهم إدراكنا لكيفية إدارة الموارد بحكمة؛ ما يُحقِّق التوازن بين الاحتياجات الفردية والاحتياجات الجماعية.

نصيحة

يجب ادخار جزء من الدخل بشكل مُنتظَم، حتّى لو كان المبلغ المُدَّخَر قليلًا؛ فالادخار يساعد الفرد على مواجهة الحالات الطارئة ماليًّا، ويُعزِّز استقراره المالي مستقبلًا.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
الادخار، الاستثمار، العولمة، سياسة الحماية.

السؤال الثاني: أذكر ثلاثة جوانب تُؤثِّر فيها السياسات الاقتصادية في المجتمع.

السؤال الثالث: أُعلِّل ما يأتي:

1- يُمكِن للسياسات الاقتصادية الفعّالة أنْ تُسهِم في توفير فرص العمل وخفض مُعدَّلات البطالة.

2- تعمل الشركات المحلية على رعاية المباريات أو المسابقات في المملكة.

3- قد تؤدّي السياسات المالية الانكماشية إلى تراجع الخدمات العامة.

السؤال الرابع : أُوضِّح بمثالٍ دور الاقتصاد في تحسين طريقة اتخاذ القرارات على كلٍّ من المستوى الشخصي، والمستوى المجتمعي، والمستوى العالمي.

السؤال الخامس:

1- ما الفرق بين السياسة المالية التوسُّعية والسياسة المالية الانكماشية؟

2- كيف يُمكِن للحكومات تحقيق التوازن بين السياسة المالية التوسُّعية والسياسة المالية الانكماشية لضمان الاستقرار الاقتصادي وجودة الحياة؟ أُدعِّم إجابتي بأمثلة.

السؤال السادس: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. تؤدّي السياسات الاقتصادية دورًا محوريًّا في استحداث فرص العمل عن طريق تبنّي _____ فعّالة.
2. يُسهِم الاستثمار الحكومي في القطاعات الحيوية، مثل _____ و_____ ، في تعزيز سوق العمل.
3. إذا اعتمدت الحكومة سياسات مالية توسُّعية، مثل خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام، زاد _____ المتاح للأفراد.
4. تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين _____ والنفقات الحكومية.

السؤال السابع: يُقال: " قد تُؤثِّر القِيَم الشخصية والتغيُّرات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية في قرارات الأفراد المُتعلِّقة بتكلفة الفرصة البديلة " . ما رأيي في هذه العبارة؟ أُبرِّر إجابتي، وأُدعِّمها بأمثلة.

السؤال الثامن: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1- أحد المفاهيم الاقتصادية التي تساعد الأفراد على فهم خياراتهم المختلفة هو:

أ) تكلفة الفرصة البديلة. ب) الإنتاجية الاقتصادية. ج) العولمة. د) الأصول الثابتة.

2- يُسهِم الاستثمار في تحسين وضع الأفراد المالي عن طريق:

أ) توفير مبلغ مالي لمواجهة الحالات الطارئة. ب) تقليل الحاجة إلى الادخار.

ج) تنمية المال المُدَّخَر، وتحقيق عوائد أكبر. د) تقليل الفوائد البنكية والعمولات.

3- يُمكِن للحكومات والشركات إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق:

أ) تقليل عدد الشركات والمؤسسات. ب) خفض حجم الاستثمارات، وترشيد الإنفاق.

ج) فرض الرسوم والضرائب. د) اتِّباع سياسات اقتصادية فعّالة.

4- يُمكِن للاقتصاد المُساهَمة في محاربة الفقر عن طريق:

أ) تقليل الاستثمارات في القطاعات الحيوية والخدمية.

ب) تعزيز سياسات النمو الاقتصادي التي تُوفِّر بيئة مُشجِّعة للأعمال.

ج) فرض مزيد من الضرائب والرسوم على الأفراد والشركات في القطاع الخاص.

د) تقليص عدد الوظائف والأنشطة في الشركات التجارية.

5- المسؤولية المجتمعية للشركات تعني:

أ) استثمار الأموال في الأسواق المحلية والعالمية. ب) التركيز على الربح فقط من دون اهتمام بالبيئة.

ج) الالتزام بالمعايير البيئية والمعايير الاجتماعية. د) تقليل دور الأفراد والشركات في المجتمع.

الدرس الثالث 3

المشكلة الاقتصادية

أستكشف

محدودية الموارد

الحاجات

- هل تتشابه مشكلات الأفراد الاقتصادية في المجتمع؟
- كيف تُؤثِّر ندرة الموارد في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد؟
- ما الآثار الاجتماعية للمشكلة الاقتصادية؟
- ما الخيارات المتاحة للأفراد في ظلِّ الموارد المحدودة؟

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح مفهوم كلٍّ من المشكلة الاقتصادية، والندرة، والاختيار.

2- بيان أسباب المشكلة الاقتصادية المُرتبِطة بالندرة واحتياجات الأفراد ورغباتهم.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

المشكلة الاقتصادية، الندرة، الاختيار، تخصيص الموارد، التضخُّم، الركود الاقتصادي، عجز الموازنة، البطالة، الفقر، خطُّ الفقر.

مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تُعبِّر **المشكلة الاقتصادية** (Economic Problem) عن التحدِّيات الناشئة من ندرة الموارد (Scarcity) مقارنةً بالحاجات والرغبات البشرية المُتعدِّدة والمُتزايِدة، ويُمكِن التغلُّب على هذه التحدِّيات بإيجاد توازن بين الموارد الاقتصادية النادرة والحاجات والرغبات البشرية المُتعدِّدة والمُتزايِدة، وضمان العدالة في توزيع هذه الموارد، وتعزيز استخدامها بكفاءة؛ ما يُفْضي إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية. إنَّ حَلَّ المشكلات الاقتصادية لا يقتصر فقط على وضع السياسات الاقتصادية الفعّالة، وإنَّما يشمل تعزيز الوعي الاقتصادي لدى الأفراد والمجتمعات؛ لضمان مشاركتهم الفعّالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

أبرز أسباب المشكلة الاقتصادية:

أ- ندرة الموارد (Scarcity):

تُعَدُّ ندرة الموارد المفهوم المحوري الذي يُجسِّد جوهر المشكلة الاقتصادية؛ إذ تشير إلى محدودية الموارد المتاحة مقارنةً بالتزايد المستمر في حاجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم، في ظلِّ النمو السكّاني والتطوُّر التكنولوجي المُتسارِع. تفرض هذه المحدودية ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة بخصوص كيفية توزيع الموارد واستخدامها بطريقة فعّالة، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة مُمكِنة منها. بناءً على ذلك، يتعيَّن على الأفراد والمجتمعات اختيار سُبُل مدروسة لتوزيع الموارد النادرة بطريقة عادلة وكفؤة، بما يُسهِم في تلبية الاحتياجات وتحقيق التنمية المستدامة.

ب- تزايد الرغبات والحاجات البشرية:

تُعَدُّ رغبات الإنسان غير المحدودة أحد الأسباب الرئيسة لظهور المشكلة الاقتصادية. ولمّا كانت رغبات الإنسان وحاجاته في تزايد، فإنَّ ندرة الموارد وشُحَّها يَحولان دون إشباع جميع هذه الرغبات والحاجات. ولا شكَّ في أنَّ الرغبات والحاجات البشرية المستمرة تختلف من فرد إلى آخر؛ فما يُعَدُّ أولوية عند فرد ما، قد لا يكون كذلك عند غيره. وبذلك، تختلف درجة الإلحاح والأهمية بحسب اختلاف الأفراد؛ ما يدفع كُلًّا منهم إلى تخصيص الموارد المتاحة لديه وتوظيفها في ما يُحقِّق أكثر رغباته أهميةً.

؟ - كيف تُؤثِّر ندرة الموارد في القرارات اليومية التي يتخذها الأفراد بخصوص استخدام مواردهم المتاحة؟

عناصر المشكلة الاقتصادية:

يتطلَّب حَلُّ المشكلة الاقتصادية أنْ يجيب الأفراد والمجتمعات عن ثلاثة أسئلة رئيسة، هي: ماذا نُنتِج؟ وكيف نُنتِج؟ ولِمَنْ نُنتِج؟ علمًا بأنَّ هذه الأسئلة تُمثِّل عناصر المشكلة الاقتصادية، وهي: الاختيار، وتخصيص الموارد، والفئة المُستهدَفة من الإنتاج. أنظر الشكل (1). في ما يأتي بيان لكلٍّ من هذه العناصر:

أ- الاختيار (Choice): يشير مفهوم الاختيار إلى عملية تحديد أولويات المجتمع واتخاذ قرارات بخصوص نوعية السلع والخدمات ، والكميات التي يُمكِن إنتاجها من هذه السلع والخدمات باستخدام الموارد المحدودة. تتطلَّب هذه العملية المفاضلة بين البدائل المتاحة؛ إذ لا يُمكِن تحقيق جميع الرغبات في آنٍ معًا؛ لذا يتعيَّن على الأفراد والمؤسسات اتخاذ قرارات مدروسة حيال ما يجب إنتاجه، وذلك بالاستناد إلى احتياجات المجتمع، وطبيعة السلع المطلوبة، والكميات المناسبة لها. كذلك ينبغي لهذه القرارات أنْ تراعي الأهداف المنشودة، وذلك بمنح الأولوية للخيارات ذات الجدوى والأثر الأكثر فعّالية. من هنا، تبرز الحاجة إلى تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة، بما يضمن الاستخدام الأمثل لها، وتحقيق أقصى منفعة مُمكِنة للمجتمع ضمن إطار من التوازن بين الحاجات والرغبات.

ب- تخصيص الموارد (Resource Allocation): يشير هذا المفهوم إلى كيفية توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة لتحقيق أقصى كفاءة. وهذا يتطلَّب اتخاذ قرارات بخصوص ما يجب إنتاجه، وكيفية الإنتاج، ولِمَنْ يُخصَّص، بما يُحقِّق الأهداف المنشودة لكلٍّ منها. ومع ذلك، تُواجِه المجتمعات تحدِّيًا مستمرًّا في توزيع الموارد بطريقة تُلبّي احتياجات الأفراد الأساسية، وتُعزِّز رفاههم. وتحقيقًا لهذا الهدف؛ تلجأ الحكومات إلى استخدام أدوات مُتنوِّعة، مثل تحديد الأسعار، وفرض الضرائب، وتقديم الدعم للمشروعات الحيوية، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد.

ج- الفئة المُستهدَفة من الإنتاج: لا بُدَّ من تحديد الفئات التي يستهدفها الإنتاج، ومعرفة مَنْ يُمكِنه الاستفادة من السلع والخدمات المُقدَّمة. ويعتمد ذلك على عوامل عِدَّة، أبرزها: كيفية توزيع الدخل في المجتمع، وآليّات السوق، والسياسات الحكومية. ففي الأنظمة الاقتصادية القائمة على السوق، تُحدِّد قوى العرض والطلب الفئات المُستهلِكة بناءً على القدرة الشرائية لكلٍّ منها. أمّا في الأنظمة الاقتصادية المُخطَّطة، فإنَّ الحكومة تتولّى مهمة توزيع الإنتاج وَفقًا لأولويات المجتمع، مثل: تلبية احتياجات الأفراد الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- هل يُمكِن حَلُّ مشكلة الندرة بصورة جذرية؟ أُبرِّر إجابتي.
- لماذا يجب على الأفراد والمجتمعات اتخاذ قرارات تتعلَّق بتخصيص الموارد؟

الشكل (1): عناصر المشكلة الاقتصادية.

أمثلة تطبيقية على المشكلات الاقتصادية

توجد أمثلة عديدة على المشكلات الاقتصادية، يُبيِّنها الشكل (2)، وهي:

1. **التضخُّم (Inflation):**

ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار العام؛ ما يؤدّي إلى تآكل القوَّة الشرائية للعملة. فكلَّما ارتفع مُعدَّل التضخُّم، انخفضت قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال؛ ما يُؤثِّر سلبًا في مستوى المعيشة.

2. **الركود الاقتصادي (Economic Recession):**

تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة، بحيث يتجاوز الإنتاج حجم الاستهلاك؛ ما يؤدّي إلى تراكم المخزونات غير المَبيعة، وانخفاض الأسعار، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وقد يُفْضي ذلك إلى تسريح العُمّال وتراجع الاستثمارات.

3. **عجز الموازنة (Budget Deficit):**

يحدث عجز الموازنة عندما تتجاوز نفقات الحكومة إيراداتها المُتوقَّعة؛ إمّا بسبب زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، وإمّا نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية. وقد يؤدّي استمرار العجز إلى تراكم الدَّيْن العام، واللجوء إلى الاقتراض.

4. **البطالة (Unemployment):**

حالة اقتصادية تعكس عدم قدرة سوق العمل على استيعاب جميع القوى العاملة الراغبة في العمل؛ ما يؤدّي إلى ارتفاع أعداد العاطلين. تُعَدُّ البطالة من أبرز المُؤشِّرات على وجود خلل اقتصادي، وهو ما يُؤثِّر سلبًا في الدخل القومي، والاستقرار الاجتماعي، ومستويات الاستهلاك والإنتاج.

الشكل (2): أمثلة تطبيقية على المشكلات الاقتصادية.

ترابط المشكلات الاقتصادية

ترتبط المشكلات الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا في ما بينها؛ فارتفاع مُعدَّلات التضخُّم يؤدّي إلى تآكل القوَّة الشرائية للأفراد، وزيادة الأعباء المعيشية على الأُسَر؛ ما يُسهِم في تراجع مستويات الاستهلاك. ويؤدّي هذا الانخفاض في الطلب إلى حدوث ركود اقتصادي قد يُفْضي إلى ارتفاع مُعدَّلات البطالة، ثمَّ تفاقم مشكلة الفقر. وبهذا يَتَّضِح أنَّ هذه المشكلات لا تُعالَج بمعزل عن بعضها، بل تستدعي حلولًا شاملةً تأخذ تداخل آثارها بالاعتبار.

النشاط 1 الاستراتيجية الوطنية لكبار السِّنِّ.

يؤدّي كبار السِّنِّ دورًا إيجابيًّا في المجتمع. وبالرغم من التحدِّيات الاقتصادية التي تُواجِهها بعض المجتمعات بسبب زيادة أعداد هذه الفئة، والنظر إلى أفرادها بوصفهم يُمثِّلون مشكلة اقتصادية، فإنَّ المملكة تَعُدُّهم مصدر إلهام وعطاء.

أُنفِّذ - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - النشاط الآتي الذي يهدف إلى تعزيز فهم الدور الإيجابي لكبار السِّنِّ في المجتمع.

خطوات العمل:

1 - البحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة عن أهداف الاستراتيجية الوطنية لكبار السِّنِّ في المملكة.

2 - تدوين النقاط الرئيسة التي تختصُّ بتحسين جودة الحياة لأفراد هذه الفئة، وتكفل لهم الحقوق كاملةً.

3 - التعرُّف إلى كبار السِّنِّ الناشطين اقتصاديًّا.

4 - تحديد بعض كبار السِّنِّ في البيئة المحيطة مِمَّنْ لا يزالون يعملون، أو يشاركون في الحياة الاقتصادية.

5 - إجراء مقابلات مع بعض هؤلاء العاملين، تتضمَّن فهم الأسباب التي تدفعهم إلى الاستمرار في العمل (مثل: الرغبة في المُساهَمة المجتمعية، وتحقيق الاستقلال المادي، وحُبِّ العمل)، وتعرُّف احتياجاتهم في هذه المرحلة العمرية، وكيف يُمكِن دعمهم بصورة أفضل .

6 - إعداد عرض تقديمي يتضمَّن مُلخَّصًا لأبرز النتائج التي انتهى إليها البحث والمقابلات، وبيانًا لدور كبار السِّنِّ الفعّال في رفد المجتمع بخبراتهم وتجاربهم.

7 - تقديم مُقترَحات تُعزِّز دمج كبار السِّنِّ في الحياة اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

أُفكِّر

تعرَّفْنا آنفًا أنَّ المشكلات الاقتصادية (مثل: التضخُّم، والركود، وعجز الموازنة، والبطالة) ترتبط معًا ارتباطًا وثيقًا، ولكنْ:

1 - هل يُمكِن معالجة إحدى هذه المشكلات وحدها من دون التأثير في غيرها؟ أُبرِّر إجابتي.

2 - ما التحدِّيات التي قد تُواجِهها الحكومات عند سعيها إلى تحقيق توازن بين هذه المشكلات لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

تأثير المشكلة الاقتصادية في السلوك المالي للأفراد

تُعَدُّ المشكلة الاقتصادية أحد أهمِّ التحدِّيات التي تُؤثِّر سلبًا في حياة الأفراد والمجتمعات، وتنعكس آثارها بوضوح على القرارات الاقتصادية والمالية اليومية. ومع تصاعد حِدَّة هذه المشكلة، بات الأفراد يُدرِكون أهمية التخطيط المالي السليم، وضرورة إدارة مواردهم المحدودة بكفاءة؛ لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان تحقيق قَدْر من الاستقرار المالي. وهنا يُطرَح تساؤل مُهِمٌّ: كيف تُؤثِّر المشكلة الاقتصادية في الأفراد، بما في ذلك قراراتهم المالية والتحدِّيات اليومية التي يُواجِهونها؟ أنظر الشكل (3).

1 . القرارات المالية الشخصية:

تُؤثِّر المشكلة الاقتصادية تأثيرًا مباشرًا في القرارات المالية التي يتخذها الأفراد؛ إذ تدفعهم محدودية الموارد إلى إعادة تقييم أولوياتهم بعناية. فعلى سبيل المثال، قد يجد الأفراد أنفسهم أمام خيارات صعبة تُحتِّم عليهم المفاضلة بين الإنفاق على الاحتياجات الأساسية (مثل: التعليم، والرعاية الصِّحِّية) وتلبية جوانب الكماليات والترفيه. يُبرِز هذا التحدّي أهمية إدراك تكلفة الفرصة البديلة لكل قرار مالي؛ ما يُعزِّز الحاجة إلى إدارة مالية رشيدة تراعي الكفاءة في تخصيص الموارد وتحقيق أقصى منفعة مُمكِنة.

2 . التحدِّيات اليومية:

تفرض المشكلة الاقتصادية تحدِّيات يومية على الأفراد، يتمثَّل أبرزها في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات والرغبات المستقبلية، أو التعامل مع الأزمات المالية المُفاجِئة. بناءً على ذلك، يصبح من الضروري أنْ يضع الأفراد خُطَطًا ماليةً مدروسةً تقوم على تخصيص الموارد المحدودة بكفاءة وفعّالية؛ إذ يُسهِم هذا النهج في تحقيق الاستقرار المالي، ويُعزِّز قدرة الأفراد على التكيُّف مع التغيُّرات الاقتصادية غير المُتوقَّعة، ويُسهِم في ضمان استدامة مستوى معيشتهم، حتّى في ظلِّ الظروف الاقتصادية الصعبة.

- هل فكَّرْتُ يومًا في ما إذا كان دخل أُسْرتي يكفي لتوفير جميع احتياجاتها ونفقاتها اليومية؟ أُبرِّر إجابتي.

الشكل (3): تأثير المشكلة الاقتصادية في السلوك المالي للأفراد.

الربط مع التكنولوجيا

رؤية التحديث الاقتصادي

إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل

1- في إطار تحديث الرؤية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، أُجرِي مسح وطني شمل 2500 مُواطِن؛ لقياس جودة الحياة، وتحليل تأثير التحدِّيات الاقتصادية في المجتمع الأردني.

2- أَطَّلِع - بالتعاون مع أفراد مجموعتي- على نتائج هذا المسح، وأعمل معهم على تحليلها، مستعينين بالمِنصّات والمواقع الإلكترونية الموثوقة، ثمَّ نَطَّلِع معًا على البيانات والتقارير الصادرة بهذا الخصوص عبر زيارة المواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بذلك، مثل الموقع الإلكتروني لرؤية التحديث الاقتصادي (jordanvision.jo)، فضلًا عن تصفُّح التطبيقات الحكومية والمصادر الرقمية المُتخصِّصة.

3- أستخدم - بالتعاون مع أفراد مجموعتي- الوسائل التكنولوجية الآتية:

أ- تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وذلك بتحميل تقارير المسح الوطني بصيغة إكسل (Excel) أو (CSV)، ثمَّ تحليلها باستخدام بعض الأدوات (مثل: Power BI ، و Google Data Studio) لإنشاء تصوُّرات بيانية تفاعلية تُسهِّل عملية الفهم.

ب- البرامج الخاصة بإنشاء لوحات بيانات تفاعلية، مثل: (Tableau)، و(Power BI)؛ إذ تساعد هذه البرامج على تحليل العوامل المُؤثِّرة في جودة الحياة (مثل: التعليم، والصِّحَّة، وفرص العمل، والخدمات العامة)، وتُبيِّن تأثير بعض التحدِّيات في الأفراد والمجتمعات، مثل: الفقر، والبطالة.

ج- البرامج الخاصة بالعروض التقديمية التفاعلية، مثل: (PowerPoint)، و(Prezi)؛ إذ يُمكِن لنا بهذه البرامج عرض النتائج بصورة مرئية، وتقديم حلول وسياسات اقتصادية قد تُسهِم في تحسين جودة الحياة، وزيادة درجة الرضا لدى الأفراد.

تأثير المشكلة الاقتصادية في السلوك المالي للمجتمعات

تُعَدُّ المشكلة الاقتصادية واحدة من القضايا المحورية التي تُؤثِّر سلبًا في استقرار المجتمعات وتوجُّهاتها التنموية، والتي تنشأ نتيجة محدودية الموارد في مُقابِل تزايد الاحتياجات، وهو ما يؤدّي إلى تغيُّرات اقتصادية واجتماعية عميقة، أبرزها:

1. السياسات الاقتصادية:

تدفع المشكلة الاقتصادية الحكومات إلى تبنّي سياسات اقتصادية فعّالة لمواجهة تحدِّيات ندرة الموارد. ومن هذه السياسات: إعداد برامج دعم اجتماعي تستهدف أكثر الفئات احتياجًا، وتحسين نظام التعليم لضمان تأهيل الأفراد لسوق العمل، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مثل: البِنية التحتية، والصناعة، والطاقة المُتجدِّدة؛ لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

2 . التغيُّرات الاجتماعية:

تؤدّي المشكلة الاقتصادية إلى حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة، مثل ارتفاع مُعدَّلات الفقر (Poverty Rates) والبطالة. يُعرَّف **الفقر** بأنَّه حالة يعاني فيها الأفراد أو الأُسَر نقصًا في الموارد المالية، بما لا يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل: الغذاء، والمَسكن، والتعليم، والرعاية الصِّحِّية.

لقياس درجة انتشار الفقر، تعتمد الحكومات على مُؤشِّرات دقيقة، يأتي في مُقدِّمتها خطُّ الفقر (Poverty Line) الذي يُمثِّل الحَدَّ الأدنى للدخل اللازم لتأمين المُتطلَّبات الأساسية للحياة الكريمة. وما إنْ يقلُّ دخل الأُسْرة عن هذا المستوى، حتّى يتمَّ تصنيفها ضمن الأُسَر الفقيرة.

؟ – كيف يُمكِن للسياسات الاقتصادية المدروسة أنْ تُسهِم في خفض مُعدَّلات الفقر ونِسَب البطالة في المجتمع؟

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

تُعَدُّ المشكلة الاقتصادية مفهومًا أساسيًّا في علم الاقتصاد؛ إذ تشير إلى التحدِّيات التي يُواجِهها الأفراد والمجتمعات نتيجةً لندرة الموارد. يساعد فهم هذه المشكلة على تطوير استراتيجيات وتبنّي حلول تَفي بالاحتياجات والرغبات البشرية المُتزايِدة. لذلك، يتعيَّن على الأفراد والمجتمعات أنْ يكونوا واعين بقراراتهم الاقتصادية، وأنْ يسعَوا إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. فالوعي بالمشكلة الاقتصادية يُسهِم في تحسين مستوى المعيشة، ويُقلِّل من المخاطر المُرتبِطة بندرة الموارد.

نصيحة

"نريده مستقبلًا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفعّاليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى مُتكافِئ، ونُواجِه الفقر والبطالة بكل عزيمة، ونَحدُّ من عدم المساواة، وينطلق شبابنا إلى آفاق الريادة والابتكار".

من رسالة جلالة المَلِك عبد الله الثاني – حفظه الله– للأردنيين بمناسبة عيد ميلاده الستين.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
المشكلة الاقتصادية، الندرة، الاختيار.

السؤال الثاني: أُعدِّد أسباب المشكلة الاقتصادية.

السؤال الثالث: أذكر مثالًا على تأثير المشكلة الاقتصادية في كلٍّ ممّا يأتي:
1 – قرارات الأفراد المالية.
2 – التحدِّيات اليومية للأفراد.
3 – التغيُّرات الاجتماعية.

السؤال الرابع : ما عناصر المشكلة الاقتصادية؟

السؤال الخامس: أُعلِّل: تَتَّصِف المشكلة الاقتصادية بالاستمرارية.

السؤال السادس: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:
1. تُعبِّر المشكلة الاقتصادية عن التحدّي الناتج من _____ مقارنةً بالحاجات والرغبات المُتعدِّدة والمُتزايِدة.
2. _____ هو المفهوم الرئيس الذي يُمثِّل جوهر المشكلة الاقتصادية، ويشير إلى محدودية الموارد المتاحة.
3. الركود الاقتصادي هو تراجع كبير في النشاط الاقتصادي خلال مُدَّة مُعيَّنة، بحيث يصبح الإنتاج _____ .
4. عجز الموازنة يحدث عندما _____.

السؤال السابع: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:
1. من مظاهر تأثير الندرة في الحياة اليومية:
أ) توفير خيارات كثيرة ومُتنوِّعة لجميع الأفراد والمجتمعات.
ب) وجوب اتخاذ قرارات بخصوص كيفية تخصيص الموارد.
ج) جعل الناس يمتلكون الموارد نفسها.
د) عدم التأثير في قرارات الأفراد والشركات والمجتمعات.

2. **إحدى الآتية تُحدِّد المشكلة الاقتصادية :**

أ) الرفاهية الاجتماعية. ب) توافر الموارد. ج) التنوُّع الاقتصادي. د) الندرة.

3. **أبرز التأثيرات الاجتماعية للمشكلة الاقتصادية تظهر في:**

أ) تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ب) زيادة نسبة التعليم المدرسي والتعليم العالي.

ج) زيادة مُعدَّلات الفقر وارتفاع نِسَب البطالة. د) تحسين توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية.

4. **من التحدِّيات التي يُواجِهها الأفراد نتيجةً للمشكلة الاقتصادية:**

أ) زيادة عدد المشروعات الاقتصادية وفرص العمل.

ب) صعوبة توفير المال مستقبلًا، أو التعامل مع الأزمات المالية.

ج) تحسين جودة الخدمات الصِّحِّية المُقدَّمة.

د) انخفاض مستوى الأسعار وزيادة الدخل.

5. **يُعرَّف الفقر بأنَّه:**

أ) حالة اجتماعية واقتصادية يعاني فيها الأفراد نقصًا في الموارد المالية.

ب) انخفاض مُعدَّلات البطالة والجهل، وتحسُّن النظام الصِّحِّي.

ج) زيادة الاستثمارات في البِنية التحتية.

د) تحسُّن مستوى التعليم وزيادة عدد المدارس المُجهَّزة.

الدرس الرابع 4

عوامل الإنتاج

أستكشف

1. ما عوامل الإنتاج الرئيسة في أيِّ نشاط اقتصادي؟
2. كيف يُسهِم العمل ورأس المال في عملية الإنتاج؟
3. لماذا تُعَدُّ ريادة الأعمال عاملاً مُهِمًّا في إدارة الموارد؟
4. كيف تختلف الموارد الطبيعية من بلد إلى آخر؟ وما أثر ذلك في الإنتاج؟

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح مفهوم كلٍّ من الإنتاج، عوامل الإنتاج.
2- تعرُّف مُكوِّنات عوامل الإنتاج.
3- استنتاج العلاقة بين إدارة عوامل الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

الإنتاج، عوامل الإنتاج، الأرض، العمل، رأس المال، ريادة الأعمال.

مفهوم الإنتاج:

يشير **مفهوم الإنتاج** (Production) في علم الاقتصاد إلى عملية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات تُلبّي احتياجات الأفراد والمجتمع. يعتمد النمو الاقتصادي في أيِّ اقتصاد على مجموعة من العوامل الأساسية التي تُعرَف بعوامل الإنتاج (Factors of Production). وتشير هذه العوامل إلى الموارد التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات لإنتاج السلع والخدمات، بهدف تلبية احتياجات المجتمعات والمُساهَمة في تنميتها. لا يُعَدُّ فهم هذه العوامل إطارًا نظريًّا فحسب، بل هو خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد مستدام وقادر على التطوُّر.

عوامل الإنتاج:

أُفكّر

هل يُمكِن أنْ تتغيَّر أهمية عوامل الإنتاج مستقبلًا في ظلِّ التقدُّم التكنولوجي والتحوُّل نحو الاقتصاد الرقمي؟ أُبرِّر إجابتي.

تتألَّف عوامل الإنتاج من أربعة مُكوِّنات رئيسة، كما هو مُبيَّن في الشكل (1)، وهي:

1) **الأرض (Land):**

تشير الأرض إلى جميع الموارد الطبيعية التي تُستخرَج من الطبيعة دون تدخُّل بشري، مثل: الأراضي الزراعية، والمعادن، والغابات، والمياه. تتمثَّل أهمية الأرض في توفيرها المواد الخام الأساسية اللازمة للزراعة والصناعة، مثل: النفط الخام، والفحم.

2) **العمل (Labor):**

يُقصَد به الجهد البشري المبذول في عملية الإنتاج، سواء كان جسديًا أم ذهنيًا. ويُعد العمل عنصرًا أساسيًّا في دفع عجلة الإنتاج، لِما يتمتَّع به العاملون من مهارات وخبرات وقدرات، مثل: المزارعين، والمهندسين، وعُمّال المصانع.

3) **رأس المال (Capital):**

يُقصَد به جميع الأدوات والمعدّات والموارد المالية التي تُستخدَم في إنتاج السلع والخدمات. تتمثَّل أهمية رأس المال في تعزيز كفاءة عملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية. ومن أمثلته: الآلات، والمصانع، ورؤوس الأموال الاستثمارية.

4) **ريادة الأعمال (Entrepreneurship):**

هي القدرة على تنظيم عوامل الإنتاج الأُخرى وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية مع الاستعداد لتحمُّل المخاطر. تتمثَّل أهمية ريادة الأعمال في الابتكار، وتطوير طرائق إنتاج جديدة، مثل: إنشاء شركات ناشئة، وتصميم مُنتَجات مُبتكَرة.

- كيف يُمكِن لعوامل الإنتاج أنْ تتحوَّل من موارد خام إلى قوَّة دافعة نحو التقدُّم الاقتصادي؟

الشكل (1): عوامل الإنتاج.

- ما الركن الأساسي للنشاط الاقتصادي؟
- ما الموارد الأساسية المُستخدَمة في عملية الإنتاج؟

التكامل بين عوامل الإنتاج

لا يُمكِن لأيٍّ من عوامل الإنتاج في أيِّ نظام اقتصادي أنْ يُؤدِّي دوره بكفاءة من دون دعم العوامل الأُخرى. فنجاح الإنتاج يعتمد على التكامل والتعاون بين الأرض، والعمل، ورأس المال، وريادة الأعمال، مُشكِّلين معًا منظومة مُتكامِلة تُسهِم في تحقيق النمو والتطوُّر.

1 . الأرض: قاعدة الإنتاج ومصدر الموارد.

تُعَدُّ الأرض الأساس الذي تبدأ منه عملية الإنتاج، وهي تشمل الموارد الطبيعية، مثل: المياه، والمعادن، والغابات. غير أنَّ هذه الموارد لا تَنتج من تلقاء نفسها، بل تتطلَّب عملًا بشريًّا لاستغلالها، ورأس مال لتطويرها، وريادة أعمال لتنظيم استخدامها بكفاءة. فاستدامة هذه الموارد تعتمد على تكاملها مع التكنولوجيا والمهارات البشرية.

من صور التكامل:

- ارتكاز الاستدامة البيئية على جهود المزارعين (العمل) وتقنيات الزراعة الحديثة (رأس المال)، والإدارة الرشيدة من رُوّاد الأعمال.
- إسهام التكنولوجيا الزراعية في تعزيز إنتاجية الأرض بناءً على خُطَط تنظيمية فعّالة.

2 . العمل: الطاقة البشرية التي تُفعِّل الموارد.

العمل هو الجُهْد البشري الذي يُحوِّل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات، لكنَّ فاعلية العمل تتضاعف حين يُدعَّم بالتقنيات الحديثة (رأس المال)، ويُنظَّم ضمن خُطَّة واضحة (ريادة الأعمال)، ويُطبَّق على أرض خصبة أو مورد طبيعي (الأرض).

من صور التكامل:

- التدريب المستمر الذي يزيد من كفاءة العاملين الذين يستخدمون الآلات والمعدّات.
- البيئة المُحفِّزة للعمل التي تزيد من حجم الإنتاج إذا توافر رأس المال اللازم لتجهيز المَرافق، وأشرف رائد الأعمال على إدارتها.

؟ – كيف يُسهِم تعزيز الكفاءة العُمّالية وتنمية الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

مثال:

مؤسسة التدريب المهني هي مؤسسة حكومية تهدف إلى تطوير مهارات القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة، وذلك بتقديم برامج تدريبية مُتخصِّصة. تسعى المؤسسة إلى تزويد أسواق العمل المحلية والإقليمية بالعَمالة الماهرة التي تُلبّي الاحتياجات المُتزايِدة. ولهذا يحرص برنامج المؤسسة على تعزيز الكفاءة العُمّالية بتحسين المهارات، وزيادة الإنتاجية، وخفض مُعدَّلات البطالة. كذلك تُزوِّد المؤسسة المُتدرِّبين بالمعرفة التقنية اللازمة لمُواكَبة التغيُّرات السريعة في سوق العمل؛ ما يُسهِم في تأهيل العَمالة الماهرة المطلوبة محلِّيًّا وإقليميًّا، ومن ثَمَّ يدعم النمو المستدام للاقتصاد الأردني.

مؤسسة التدريب المهني
VOCATIONAL TRAINING CORPORATION

3. رأس المال: أداة التوسُّع والتطوير.

يتيح رأس المال شراء الأدوات والمعدّات، وتطوير وسائل الإنتاج، لكنَّ فعّاليته لا تكتمل إلّا بوجود الأرض (المورد الطبيعي)، والعمل اللازم لتشغيل الآلات، وريادة الأعمال التي تُوجِّه الاستثمار نحو المشروعات المُربِحة.

من صور التكامل:

- ارتكاز تنويع الاستثمارات على تحليل رائد الأعمال، وفهم حاجات السوق، وتوظيف العاملين المُؤهَّلين.
- اعتماد إدارة رأس المال على العمل البشري الدقيق في الإدارة المالية، إلى جانب الأدوات الرقمية المدعومة بالتمويل.

4. ريادة الأعمال: العامل الذي يربط الجميع.

ريادة الأعمال هي العقل المُنظِّم لعوامل الإنتاج. فرائد الأعمال لا يملك فقط الفكرة، بل يعرف كيف يُوظِّف الأرض، ويختار العاملين، ويستثمر رأس المال لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة. ومن دون هذا الدور القيادي، قد تظلُّ بقيَّة العوامل غير فعّالة.

من صور التكامل:

- الابتكار في الإنتاج الذي يحتاج إلى مواد خام (الأرض)، وآلات وتقنيات (رأس المال)، وعاملين مَهَرة (العمل).
- اعتماد إدارة المخاطر على الرؤية الاستراتيجية التي تراعي إمكانات كل عامل إنتاج، وتستخدم هذا العامل بذكاء.

- كيف يُسهِم رأس المال والتكنولوجيا والبِنية التحتية في دعم ريادة الأعمال وتحقيق اقتصاد ناجح؟
- أيُّ عوامل الإنتاج أكثر أهمية لاقتصاد ناجح؟ أُبرِّر إجابتي.

النشاط 1 مشروع الاقتصاد النموذجي.

- يُقسِّم المُعلِّم/ المُعلِّمة طلبة الصف إلى أربع مجموعات.
- يُوزِّع المُعلِّم/ المُعلِّمة المهام على أفراد المجموعات كما يأتي:
  - المجموعة الأولى (مجموعة الأرض): تحديد الموارد الطبيعية التي ستُستخدَم في المشروع.
  - المجموعة الثانية (مجموعة العمل): تحديد نوع العمالة المطلوبة (المهارات، التدريب، الأدوار).
  - المجموعة الثالثة (مجموعة رأس المال): اقتراح وسائل التمويل والأدوات اللازمة.
  - المجموعة الرابعة (مجموعة ريادة الأعمال): وضع خُطَّة لإدارة المشروع، وابتكار أفكار جديدة.
- يطلب المُعلِّم/ المُعلِّمة إلى أفراد المجموعات تطوير فكرة مشروع اقتصادي نموذجي (مثل: مصنع، أو مزرعة، أو شركة تقنية)، بحيث يُبرِز المشروع دور كل عامل من عوامل الإنتاج، وكيفية الاستفادة منه في إنجاح المشروع.
- يُوجِّه المُعلِّم/ المُعلِّمة أفراد المجموعات - في نهاية النشاط - إلى إعداد عرض تقديمي قصير يتضمَّن ما يأتي:
  - بيان دور عامل الإنتاج الذي تُمثِّله المجموعة في المشروع.
  - توضيح كيف يُسهِم كل عامل من عوامل الإنتاج في نجاح المشروع.
  - تقديم حلول للتحدِّيات المُحتمَلة التي قد يُواجِهها أفراد كل مجموعة.

الربط مع التكنولوجيا

دور مُجمَّع المَلِك الحسين للأعمال في دعم ريادة الأعمال باستخدام التكنولوجيا.

يُعَدُّ مُجمَّع المَلِك الحسين للأعمال أحد المُساهِمين الرئيسيين في تعزيز ريادة الأعمال بالأردن؛ إذ يُقدِّم المُجمَّع الدعم اللازم للشركات الناشئة، مُمثَّلًا في العديد من البرامج والخدمات المُتنوِّعة.

أبحث – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– عن آليَّة الدعم التي يُقدِّمها المُجمَّع، مُركِّزين على التطبيقات التكنولوجية، مثل: مِنصّات التدريب الإلكتروني (Coursera وUdemy مثلًا)، وأنظمة إدارة المشروعات (Trello وAsana مثلًا)، ومِنصّات التمويل الجماعي (مثل Kickstarter).

بعد ذلك سنُحلِّل كيف تُسهِم هذه التطبيقات في تحسين الكفاءة الإنتاجية ودعم الابتكار، ثمَّ نكتب تقريرًا أو نُعِدُّ عرضًا تقديميًّا يُوضِّح دور المُجمَّع في دعم ريادة الأعمال باستخدام التكنولوجيا.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

إنَّ فهم عوامل الإنتاج يساعدنا على بناء اقتصاد قوي ومتين؛ لأنَّ الأرض والعمل ورأس المال وريادة الأعمال تُشكِّل الأساس لأيِّ مشروع ناجح. ومن ثَمَّ، فإنَّ استخدامها بذكاء يُمكِّننا من تحسين الإنتاج، وتطوير أفكار جديدة تدعم التقدُّم في حياتنا اليومية.

نصيحة

يتعيَّن عليَّ أنْ أستثمر في نفسي؛ فالمعرفة والمهارات تُمثِّلان أهمَّ عوامل الإنتاج التي تُسهِم في تعزيز كفاءتي وزيادة فرصتي في النجاح مهنيًّا واقتصاديًّا.

أُقيّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أذكر مثالًا على كلٍّ ممّا يأتي:
الأرض، العمل، رأس المال، ريادة الأعمال.

السؤال الثاني: لماذا تُعَدُّ ريادة الأعمال عاملًا أساسيًّا في عملية الإنتاج؟

السؤال الثالث: ما العلاقة بين الاستثمار في رأس المال وزيادة الإنتاجية الاقتصادية؟

السؤال الرابع: يُواجِه أحد المشروعات تحدِّيًا يتمثَّل في نقص العَمالة الماهرة. ما الحلول التي يُمكِن اقتراحها لمعالجة هذا التحدّي؟

السؤال الخامس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1) **تُعرَّف عوامل الإنتاج بأنَّها:**
أ) الأموال التي تُجمَع من الشركات.
ب) الموارد التي تُستخدَم في إنتاج السلع والخدمات.
ج) أسواق بيع السلع والخدمات.
د) السياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومات.

2) **الدور الرئيس لريادة الأعمال في عملية الإنتاج هو:**
أ) توفير الموارد الطبيعية من الوقود والمواد الخام.
ب) استثمار الأموال والأرض، وتحسين عملية استغلالها.
ج) تنظيم عوامل الإنتاج الأُخرى وتوجيهها لتحقيق الأرباح.
د) تقديم الخدمات والأموال والمعدّات والأجهزة المختلفة.

3) **يُمكِن للحكومات تحسين استغلال عوامل الإنتاج عن طريق:**
أ) تقليل الضرائب والرسوم.
ب) تقديم دعم مادي مباشر للمؤسسات والأفراد.
ج) قَصْر التوظيف على فئات مُعيَّنة من المجتمع.
د) توفير التعليم والتدريب المهني والسياسات الداعمة.

اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:

البطالة، الركود الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، عوامل الإنتاج.

السؤال الثاني: من السياسات الاقتصادية: السياسة المالية، والسياسة النقدية. أُقارِن بين هاتين السياستين من حيث:

1 . الجهة المُنفِّذة. 2 . الهدف. 3 . التأثير في النمو الاقتصادي.

السؤال الثالث: أُعلِّل ما يأتي:

1 . يساعد تصدير المُنتَجات الوطنية، مثل الفوسفات والأسمدة، على دعم الاقتصاد المحلي.

2 . يُمكِن للشركات المُساهِمة أنْ تُحقِّق الاستدامة الاقتصادية عن طريق المسؤولية المجتمعية .

السؤال الرابع: أذكر أهداف علم الاقتصاد.

السؤال الخامس: ذهبْتُ مع طلبة المدرسة في زيارة إلى مصنع البندورة المُعلَّبة لتعرُّف عوامل الإنتاج في المصنع. أُحلِّل عوامل الإنتاج في هذا المصنع، ثمَّ أُصنِّفها على النحو الآتي:

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى:

أ) التغيير الإيجابي في مستوى الإنتاج من دون حاجة إلى الموارد أو عناصر الإنتاج.

ب) التغيير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة.

ج) التغيير السلبي في الاقتصاد بسبب قِلَّة حجم الاستثمار.

د) الارتفاع الدائم في أسعار السلع والخدمات.

2. **عبارة: "القيمة القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المُنتَجة داخل حدود بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة" تشير إلى مفهوم:**

أ) النمو الاقتصادي.
ب) السياسة المالية.
ج) الإنفاق الحكومي.
د) الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

3. **عبارة: "القيمة التي يُتخلّى عنها عند اختيار بديل مُعيَّن بدلًا من أفضل بديل متاح" تشير إلى مفهوم:**

أ) تكلفة الفرصة البديلة.
ب) الاختيار.
ج) الركود الاقتصادي.
د) السياسة النقدية.

4. **يُؤثِّر الاقتصاد في القرارات المالية الشخصية عن طريق:**

أ) تحديد أسعار الفائدة فقط والرسوم المفروضة.
ب) تحفيز الأفراد إلى الإنفاق عشوائيًّا دون الحاجة إلى وضع خُطَط مالية.
ج) مساعدة الأفراد على اتخاذ قراراتهم اليومية، مثل: شراء الطعام، والادخار.
د) ليس للاقتصاد دور نهائي في القرارات المالية الشخصية.

5. **يظهر دور السياسات الاقتصادية في التأثير في المجتمعات عن طريق:**

أ) التركيز على زيادة الضرائب والرسوم.
ب) المُساهَمة في تحسين قطاعي التعليم والصِّحَّة، وتوفير فرص العمل.
ج) عدم التأثير في التنمية الاقتصادية أو التدخُّل في برامجها.
د) تشجيع تقليل الإنفاق الحكومي بصورة مستمرة.

6. **يُمكِن للحكومات التعامل مع المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع عن طريق:**

أ) فرض الضرائب وتحديد الأسعار لضمان توزيع الموارد.
ب) تعزيز الاستهلاك الشخصي للأفراد والعاملين في القطاع الحكومي.
ج) السماح للسوق بتحديد جميع القرارات الاقتصادية.
د) تقليل الإنفاق الحكومي بصورة كاملة في جميع القطاعات.

7. **إحدى الآتية تُعَدُّ من (العمل) ضمن عوامل الإنتاج:**

أ) المعدّات الزراعية.　　ب) الأجهزة الإلكترونية.

ج) الأراضي والمياه.　　د) الخبرات والمهارات البشرية.

8. **تتمثَّل أهمية الأرض - بوصفها أحد عوامل الإنتاج- في:**

أ) توفير الخدمات المالية.　　ب) تحسين تقنيات الإنتاج.

ج) توفير المواد الخام اللازمة للإنتاج.　　د) تزويد العاملين بالمهارات اللازمة.

1) اختيار المشكلة الاقتصادية:

أختار – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تُؤثِّر في المجتمع، مثل: ندرة الموارد، أو البطالة، أو التضخُّم، أو التلوُّث البيئي. ثمَّ نكتب وصفًا مُختصَرًا للمشكلة، يتضمَّن بيان تأثيراتها في الأفراد والمجتمع بوجه عام، ويُبرِز أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

2) تحليل أسباب المشكلة الاقتصادية:

يُمكِن تحليل أسباب المشكلة الاقتصادية باستخدام نموذج عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، ريادة الأعمال)، وذلك بتحديد الموارد المُتأثِّرة بصورة مباشرة أو صورة غير مباشرة، وتوضيح المجالات الاقتصادية التي أسهمت في تعميق المشكلة. كذلك اختبار التأثيرات الاقتصادية (القصيرة الأجل، والطويلة الأجل) في الأفراد والشركات والحكومة.

3) تقديم الحَلِّ المستدام:

يكون ذلك بإعداد خُطَّة شاملة لحَلِّ المشكلة الاقتصادية، تتضمَّن التركيز على الجوانب الآتية:

أ- استخدام الموارد بصورة فعّالة، وذلك بتطبيق استراتيجيات تُفْضي إلى زيادة الكفاءة، وتقليل الفاقد في الموارد المُتوافِرة.

ب-تحقيق الاستدامة البيئية والاستدامة الاجتماعية، ومراعاة أنَّ الحَلَّ المُقترَح لا يُؤثِّر سلبًا في البيئة أو في المجتمعات المحلية، وأنَّه يُعزِّز العدالة الاجتماعية.

ج- تقليل الهدر، وزيادة الكفاءة، وذلك باقتراح طرائق يُمكِن بها تحسين العمليات، وزيادة الإنتاجية في القطاعات المُتأثِّرة.

4) إعداد العرض التقديمي:

يُمكِن إعداد عرض تقديمي باستخدام بعض الأدوات البرمجية، مثل: (PowerPoint)، و(Canva).

يراعى في العرض التقديمي اشتماله على الجوانب الرئيسة الآتية:

أ- تعريف المشكلة الاقتصادية؛ أيْ تقديم عرض شامل عن المشكلة وأسبابها الرئيسة.

ب- تحليل العوامل المُؤثِّرة؛ أي استعراض العوامل الاقتصادية التي تُسهِم في تفاقم المشكلة وتعقُّدها.

ج- تقديم الحَلِّ المستدام؛ أيْ عرض الحلول المُقترَحة، والتركيز على الاستدامة والفعّالية، ومراعاة الواقعية والابتكار في الحلول.

د- التوقُّعات المستقبلية؛ أيْ عرض التوقُّعات بخصوص كيفية تأثير الحَلِّ في الأفراد والمجتمع، واستعراض الفوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية على المدى البعيد.

ملحوظة: يُقيَّم المشروع وَفق سُلَّم تقدير لفظي.

سُلَّم التقدير اللفظي لتقييم المشروع

المعيار	بحاجة إلى تحسين (1)	جيِّد (2)	جيِّد جدًّا (3)	ممتاز (4)
اختيار المشكلة الاقتصادية	المشكلة غير واضحة، أو غير مُرتبِطة بالاقتصاد.	تمَّ اختيار مشكلة، لكنَّ الوصف والتحليل غير كافيين.	تمَّ اختيار مشكلة واضحة مع وصف جيِّد، لكنَّ التحليل يحتاج إلى تفصيل أكثر.	تمَّ اختيار مشكلة رئيسة مع وصف شامل وتحليل دقيق للتأثيرات.
تحليل أسباب المشكلة	التحليل غير واضح، أو غير مُترابِط.	التحليل غير مُكتمِل، أو يفتقر إلى الدِّقَّة.	التحليل جيِّد، لكنَّ التأثيرات تحتاج إلى توضيح أكثر.	التحليل دقيق باستخدام نموذج عوامل الإنتاج مع تحديد التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل.
تقديم الحَلِّ المستدام	الحَلُّ غير واضح ، أو غير عملي.	الحَلُّ يفتقر إلى الاستدامة أو لا يُعالِج جميع الجوانب.	الحَلُّ مستدام، لكنَّه يحتاج إلى تفصيل أكثر في بعض الجوانب.	الحَلُّ مُبتكَر ومستدام مع مراعاة الفعّالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.
إعداد العرض التقديمي	العرض غير مُكتمِل، أو غير مُنظَّم.	العرض يشمل بعض العناصر، لكنَّه يفتقر إلى الترابط أو التنظيم.	العرض شامل، لكنَّه يحتاج إلى تحسين في التصميم أو تنظيم للمعلومات.	العرض مُتكامِل مع استخدام أدوات برمجية مناسبة وتنظيم ممتاز.
التوقُّعات المستقبلية	لا توجد توقُّعات واضحة.	التوقُّعات غير واضحة، أو غير مدعومة بتحليل كافٍ.	التوقُّعات جيِّدة، لكنَّها تحتاج إلى تفصيل أكثر.	التوقُّعات واضحة مع توضيح دقيق للفوائد الاقتصادية والاجتماعية.
الابتكار في الحلول	لا يوجد ابتكار في الحلول المُقترَحة.	الحلول تقليدية، وهي تفتقر إلى الابتكار.	الحلول جيِّدة، لكنَّها تحتاج إلى مزيد من الابتكار.	الحلول مُبتكَرة وغير تقليدية مع استخدام تقنيات حديثة.
واقعية الحلول	الحلول غير قابلة للتنفيذ.	الحلول غير واقعية، أو تفتقر إلى خُطَّة تنفيذية.	الحلول واقعية، لكنَّها تحتاج إلى تفصيل أكثر في الخُطَّة التنفيذية.	الحلول قابلة للتنفيذ مع خُطَّة تنفيذية واضحة وموارد مُتوافِرة.

الوحدة الثانية

2

فروع علم الاقتصاد واتجاهاته المعاصرة

- كيف يُسهِم كلٌّ من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في فهم الحياة الاقتصادية وتحليلها؟
- ما الدور الذي يؤدّيه كلٌّ من الاقتصاد المستدام والاقتصاد الرقمي في تحسين جودة حياتنا وتحقيق التنمية المستدامة؟

الاقتصاد الجزئي: دراسة سلوك المُستهلِك والمُنتِج

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح مفهوم الاقتصاد الجزئي.
2- تعرُّف أهمية الاقتصاد الجزئي في الحياة الاقتصادية.
3- توضيح الوظائف الأساسية للاقتصاد الجزئي.
4- توضيح عوامل الاقتصاد الجزئي، وبيان أثرها في سلوك المُستهلِك والمُنتِج.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

الاقتصاد الجزئي، الطلب، العرض، التسعير، تكاليف الإنتاج، توازن السوق، تحليل السوق، التنبُّؤ بالسلوك الاقتصادي، سلوك المُستهلِك، سلوك المُنتِج.

أستكشف

يدير هاشم متجرًا لبيع الأدوات المنزلية، وقد أمكن له إعداد ميزانية محدودة قَدْرها 200 دينار. أمام هاشم ثلاثة خيارات رئيسة لاستثمار هذه الميزانية، هي:

- شراء مزيد من المُنتَجات لجذب الزبائن.
- العمل على تحسين المظهر الداخلي للمتجر.
- الاستثمار في الإعلان لجذب زبائن جُدُد.

- لو كنْتُ مكان هاشم، فما القرار الأنسب الذي قد يُحقِّق أقصى منفعة؟ أُبرِّر إجابتي.
- ما العوامل التي أثَّرت في قراري؟
- ما تأثير القرار في الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل؟

الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

المفهوم:

يُعَدُّ **الاقتصاد الجزئي** (Microeconomics) فرعًا أساسيًّا من علم الاقتصاد يُركِّز على دراسة السلوك الاقتصادي للمُستهلِكين والمُنتِجين، ويُبيِّن كيف يُؤثِّر هذا السلوك في الأسواق والاقتصاد تأثيرًا كاملًا، ولذلك يهتمُّ الاقتصاد الجزئي بدراسة قضايا مُحدَّدة، مثل: العرض (Supply)، والطلب (Demand)، وتحديد الأسعار (Price Determination)، وتخصيص الموارد (Resource Allocation)، واتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى الوحدات الصغيرة.

- مَنِ الأطراف التي يُركِّز الاقتصاد الجزئي على دراسة سلوكها؟
- كيف يُمكِن لتغيُّرات بسيطة في سعر سلعة مُعيَّنة، مثل الخبز، أنْ تُؤثِّر في قرارات المُستهلِكين المُتعلِّقة بسلع أُخرى؟

أهمية الاقتصاد الجزئي:

يُعَدُّ الاقتصاد الجزئي أداة أساسية لفهم كيفية عمل الأسواق وتفاعل الأطراف الاقتصادية المختلفة فيها. فعن طريق تحليل سلوك المُستهلِكين والمُنتِجين، يستطيع الاقتصاد الجزئي تحديد كيفية تخصيص الموارد المحدودة بكفاءة لتلبية الحاجات والرغبات. كذلك يساعد الاقتصاد الجزئي على صياغة سياسات اقتصادية فعّالة تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛ ما يُعزِّز استقرار الأسواق.

تتلخَّص أهمية الاقتصاد الجزئي في ما يأتي:

1. فهم كيفية عمل الأسواق والتفاعل بين العرض والطلب:

يدرس الاقتصاد الجزئي العلاقة بين العرض والطلب، وكيف تؤدّي هذه العلاقة إلى تحديد الأسعار وتوزيع السلع.

يشير مفهوم **الطلب** (Demand) إلى كمية السلع والخدمات التي يرغب المُستهلِكون في شرائها والاستفادة منها بأسعار مُعيَّنة، في حين يشير مفهوم **العرض** (Supply) إلى كمية السلع والخدمات التي يرغب المُنتِجون في تقديمها للسوق.

إذا تغيَّر الطلب أو العرض، فإنَّ السعر يتغيَّر لتحقيق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، ويظهر تأثير تغيُّر العرض والطلب في السوق على النحو الآتي:

زيادة الطلب (عرض ثابت) ← يرتفع السعر، وتزيد الكمية.

زيادة العرض (طلب ثابت) ← ينخفض السعر ، وتزيد الكمية.

انخفاض الطلب (عرض ثابت) ← ينخفض السعر، وتقلُّ الكمية.

انخفاض العرض (طلب ثابت) ← يرتفع السعر، وتقلُّ الكمية.

- **مثال:** في حال زيادة الطلب على مُنتَج مُعيَّن، مثل الهواتف الذكية، مع بقاء العرض ثابتًا، فمن المُتوقَّع أنْ يرتفع سعر المُنتَج نتيجةً لزيادة المنافسة بين المُشترين.

؟ – أذكر أمثلة أُخرى على ذلك.

النشاط 1 **دراسة تأثير الطلب أو العرض في أسعار الأَرُزِّ في السوق المحلي.**

أُحلِّل – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– كيف يُؤثِّر عامل مُعيَّن (مثل: تغيُّر الطلب، أو تغيُّر العرض) في أسعار الأَرُزِّ في السوق المحلي، وذلك بجمع البيانات، ثمَّ تحليل العلاقة بين العرض والطلب والسعر. بعد ذلك نُعِدُّ عرضًا تقديميًّا أو رسمًا بيانيًّا يُوضِّح العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة أو الكمية المعروضة.

2. تحديث السياسات الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والعدالة :

يُمكِن للحكومات الاستفادة من الاقتصاد الجزئي في تطوير سياسات تُعزِّز الكفاءة الاقتصادية، وتُقلِّل التباين الاجتماعي.

- **مثال (1):** فرض الضرائب على السلع الكمالية لتقليل استهلاكها، وتخصيص الإيرادات لدعم الخدمات العامة.
- **مثال (2):** دعم الحكومة المُنتَجات الزراعية؛ لضمان استقرار أسعار الغذاء، وحماية المُنتِجين من تقلُّبات السوق.

– لماذا يُعَدُّ فهم العلاقة بين العرض والطلب أساسيًّا في الاقتصاد الجزئي؟

3. تمكين المُنتِجين من اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلَّق بالإنتاج والتسعير:

يساعد الاقتصاد الجزئي المُنتِجين على اتخاذ قرارات استراتيجية بخصوص الإنتاج والتسعير، بما يضمن زيادة الأرباح، وتحقيق توقُّعات المُستهلِكين، وكيفية الإنتاج، وكميات الإنتاج المناسبة، بناءً على تحليل الطلب وتكاليف الإنتاج.

يُعرَّف **التسعير** (Pricing) بأنَّه عملية تتضمَّن تحديد القيمة النقدية التي تُعرَض بها السلع أو الخدمات للبيع.

- **مثال:** إذا ارتفع الطلب على السيّارات الكهربائية، فقد تُقرِّر إحدى الشركات زيادة إنتاجها للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق.

كذلك يُسهِم الاقتصاد الجزئي في مساعدة المُنتِجين على تحديد أسعار مُنتَجاتهم استنادًا إلى عوامل عِدَّة، أبرزها:

أ- **تكاليف الإنتاج** (Production Costs): جميع النفقات التي تتحمَّلها الشركات أو الأفراد لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات. ويكون ذلك بتحديد التكلفة الإجمالية لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة.

ب- **الطلب المُتوقَّع**: تحليل حاجات المُستهلِكين ورغباتهم، ومدى استعدادهم للدفع.

ج- **مستوى المنافسة في السوق**: دراسة الأسعار والسياسات التي تعتمدها الشركات المُنافِسة.

- **مثال:** تَعْمد كثير من الشركات التي تُقدِّم مُنتَجات فاخرة، مثل الساعات، إلى اعتماد استراتيجية تسعير مُرتفِعة تعكس جودة المُنتَج وقيمته، مع التركيز على استهداف شريحة مُحدَّدة من المُستهلِكين.

4. تحقيق توازن السوق (Market Equilibrium):

يُسهِم الاقتصاد الجزئي في صياغة سياسات اقتصادية فعّالة تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛ ما يُعزِّز استقرار الأسواق. وهو يساعد أيضًا على فهم كيفية تحقيق هذا التوازن.

يُعرَّف **توازن السوق** (Market Equilibrium) بأنَّه حالة تكون فيها الكمية المطلوبة مُساوِية للكمية المعروضة عند سعر مُعيَّن.

- **مثال:** إذا حدث فائض في العرض (Supply Surplus)، فإنَّ الأسعار ستنخفض تدريجيًّا؛ لتحفيز الطلب، وتقليل الفائض في السوق.

– ما تأثير التفاعل بين العرض والطلب في تحديد الأسعار داخل الأسواق؟

الوظائف الأساسية لعلم الاقتصاد الجزئي

1. تحليل السوق (Market Analysis):

من أبرز وظائف علم الاقتصاد الجزئي، **تحليل السوق**؛ وهو عملية تشير إلى جمع المعلومات المُتعلِّقة بالسوق المُستهدَف ودراستها؛ لفهم العوامل التي تُؤثِّر في نجاح أحد المُنتَجات أو الخدمات أو المشروعات. يساعد هذا النوع من التحليل على اتخاذ قرارات مدروسة بناءً على بيانات واقعية، واعتمادًا على عاملين مُهِمَّين، هما:

أ- دراسة العلاقة بين العرض والطلب: تتضمَّن هذه الدراسة تحليل كيفية تفاعل العرض والطلب لتحديد الأسعار في السوق.

ب- فهم تأثير المنافسة: يكون ذلك بدراسة كيف تؤدّي المنافسة بين الشركات إلى تحسين جودة المُنتَجات وزيادة الابتكار.

مثال تطبيقي: سوق أجهزة التلفاز (الشاشات).

في سوق أجهزة التلفاز، إذا زادت كمية الشاشات المعروضة (زيادة العرض)، وظلَّ الطلب ثابتًا، فقد تضطرُّ الشركات إلى خفض أسعارها لجذب مزيد من العملاء. ولكنْ، إذا كانت المنافسة شديدة بين الشركات المُصنِّعة، فقد تسعى هذه الشركات إلى تحسين جودة مُنتَجاتها (مثل: زيادة دِقَّة الشاشة إلى (4K) أو (8K)، أو إضافة تقنيات حديثة إلى الشاشة مثل (HDR)، أو تضمينها أدوات الذكاء الاصطناعي)؛ بُغْيَةَ تمييز نفسها من المنافسين. ولا شكَّ في أنَّ هذا التوجُّه نحو التحسين يُسهِم في رفع الجودة الكلية للمُنتَجات في السوق، ويُحفِّز الابتكار التكنولوجي.

2. تخصيص الموارد (Resource Allocation):

إنَّ فهم المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد الجزئي يُمكِّن المُستهلِكين والمُنتِجين من اتخاذ قرارات مستنيرة بخصوص كيفية استخدام الموارد المتاحة بشكل فعّال. على سبيل المثال، قد يضطرُّ المُزارِع إلى الاختيار بين زراعة القمح أو زراعة الذُّرَة بناءً على العوائد المالية المُتوقَّعة من كل محصول، وذلك لتحقيق أفضل استفادة مُمكِنة من الأرض والعَمالة المُتوافِرة.

3 . التنبُّؤ بالسلوك الاقتصادي (Forecasting Economic Behavior):

يشير مفهوم **التنبُّؤ بالسلوك الاقتصادي** إلى استخدام البيانات الاقتصادية في عمليات التحليل، وتوقُّع كيف يستجيب المُستهلِكون والمُنتِجون للتغيُّرات الحاصلة في السوق، مثل: تغيُّرات الأسعار، وتغيُّر السياسات الاقتصادية، وتغيُّر الظروف الاقتصادية العامة.

أمثلة تطبيقية:

مثال (1): التنبُّؤ بتأثير زيادة أسعار الوقود في سلوك المُستهلِكين: إذا ارتفعت أسعار الوقود، فإنَّ من المُحتمَل أنْ يُقلِّل المُستهلِكون استخدام سيّاراتهم الخاصة، ويعتمدون أكثر على وسائل النقل العامة التي هي أقلُّ تكلفة، مثل الحافلات، وقد يتشاركون مع الزملاء في استخدام السيّارات لتقليل التكاليف.

مثال (2): التنبُّؤ بتأثير زيادة الضرائب على السلع الكمالية في قرارات الشراء: إذا ارتفعت الضرائب على السلع الكمالية، فقد يؤدّي ذلك إلى تقليص الطلب عليها؛ بأنْ يلجأ المُستهلِكون إلى تقليل إنفاقهم على السلع غير الأساسية، أو يبحثوا عن بدائل أقلَّ سعرًا.

أذكر مثالًا على كلٍّ ممّا يأتي:

- تأثير المنافسة بين المُنتِجين في تحسين جودة المُنتَجات.
- دور الاقتصاد الجزئي في مساعدة المُستهلِكين والمُنتِجين على اتخاذ قرارات تخصيص الموارد.

دراسة حالة

حالة من الواقع: انهيار شركة عالمية شهيرة في مجال الهواتف المحمولة

كانت هذه الشركة رائدة في صناعة الهواتف المحمولة؛ إذ استحوذت على حِصَّة كبيرة من السوق العالمي عددًا من السنوات. غير أنَّ انتشار الهواتف الذكية أدّى إلى حدوث تغييرات جذرية في هذه الصناعة؛ ما تسبَّب في تراجع مكانة الشركة بصورة كبيرة.

يُعْزى انهيار هذه الشركة إلى أسباب عِدَّة، أبرزها:

- التأخُّر في إدخال الهواتف الذكية إلى أسواقها؛ ما منح المُنافِسين فرصة للسيطرة على السوق.
- عدم تطوير تقنيات وتصاميم حديثة تُلبّي احتياجات المُستهلِكين ومُتطلّبات الأسواق في عالَم الهواتف الذكية.
- التركيز المُفرِط على الأسواق النامية وهواتف التكلفة المُنخفِضة؛ ما أدّى إلى إهمال أكثر الأسواق تقدُّمًا وتنافسًا في هذا المجال.

تسبَّبت هذه العوامل مُجتمِعةً في فقدان الشركة ريادتها في السوق، وحالت دون تكيُّفها مع التحوُّلات التقنية المُتسارِعة في قطاع الهواتف المحمولة؛ ما أفقدها مكانتها السوقية الرائدة.

ما الذي تعيَّن على الشركة فعله لتجنُّب الانهيار؟ أُبرِّر إجابتي.

دراسة سلوك المُستهلِك والمُنتِج في الاقتصاد الجزئي:

في عالَم الاقتصاد الجزئي، تُعَدُّ دراسة سلوك كلٍّ من المُستهلِك والمُنتِج إحدى الركائز الأساسية لفهم كيفية تفاعل كلٍّ منهما مع الأوضاع الاقتصادية السائدة. فبينما يُمثِّل سلوك المُستهلِك انعكاسًا لقراراته الشرائية التي تتأثَّر بعوامل مختلفة، فإنَّ سلوك المُنتِج يعكس القرارات الإنتاجية والتسعيرية التي سيتخذها لتحقيق أهدافه الاقتصادية.

بناءً على تحليل هذه العوامل، يُمكِن فهم كيف تُؤثِّر التغيُّرات الاقتصادية في قرارات المُستهلِكين والمُنتِجين وسلوكاتهم، وكيفية تفاعلهم معها لتحقيق أقصى استفادة مُمكِنة.

1. سلوك المُستهلِك (Consumer Behavior):

يُعرَّف **سلوك المُستهلِك** بأنَّه القرارات التي يتخذها المُستهلِك عند شراء السلع والخدمات، استنادًا إلى تفضيلاته، ودخله، وأسعار السلع.

- **العوامل المُؤثِّرة في سلوك المُستهلِك:**

1. **الدخل**: كلَّما زاد دخل الفرد، زادت قدرته على شراء السلع والخدمات.
2. **أسعار السلع والخدمات**: تُؤثِّر الأسعار في الطلب؛ إذ يؤدّي ارتفاعها عادةً إلى تقليل الكمية المطلوبة من السلع والخدمات.
3. **تفضيلات المُستهلِك**: تتأثَّر تفضيلات المُستهلِك بعوامل عِدَّة، منها: الثقافة، والإعلان، ونمط الحياة.
4. **المنفعة**: أيْ درجة استفادة المُستهلِك من السلعة أو الخدمة. أنظر الشكل (1).

– كيف يُؤثِّر ارتفاع الدخل في سلوك المُستهلِك؟ أُدعِّم إجابتي بأمثلة.

الشكل (1): العوامل المُؤثِّرة في سلوك المُستهلِك.

النشاط 1 تأثير جائحة كورونا في سلوك المُستهلِكين والمُنتِجين.

أبحث - بالتعاون مع أفراد مجموعتي- في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن تأثير جائحة كورونا في سلوك المُستهلِكين والمُنتِجين، ثمَّ نعمل معًا على تحليل التغيُّرات في سلوك المُستهلِكين والمُنتِجين أثناء الجائحة، ونَدْرس كيف تأثَّر سلوك المُستهلِكين في بعض المجالات مثل الإنفاق والشراء، وكيف تعامل المُنتِجون مع التحدِّيات الاقتصادية. بعد ذلك نُعِدُّ عرضًا تقديميًّا يتضمَّن تحليلًا مُفصَّلًا للتأثيرات، وندعم نتائج البحث بأمثلة واقعية تُوضِّح التغيُّرات التي حدثت في مختلف القطاعات.

2. سلوك المُنتِج (Produocer Behavior):

يُعرَّف **سلوك المُنتِج** بأنَّه القرارات التي تتخذها المنشأة الاقتصادية المُنتِجة لتحديد كميات الإنتاج والتسعير وتوزيع الموارد على السلع والخدمات المُنتَجة، بناءً على أهدافها الاقتصادية، مثل: تحقيق الأرباح، والتوسُّع في السوق.

- **العوامل المُؤثِّرة في سلوك المُنتِج:**

1. **تكاليف الإنتاج (Production Costs):** تُؤثِّر تكاليف المواد الخام والأجور والطاقة في قرارات الإنتاج.
2. **المنافسة في السوق:** تفرض الأسواق التنافسية ضغوطًا على الشركات لتحسين الجودة وخفض التكاليف.
3. **الطلب على المُنتَجات:** تُؤثِّر توقُّعات المُنتِجين المُتعلِّقة بالطلب في خُطَطهم الإنتاجية. أنظر الشكل (2).

أُفكِّر

- كيف يُمكِن لتوقُّعات المُنتِجين بخصوص الطلب على المُنتَجات أنْ تُؤثِّر في قراراتهم الإنتاجية؟
- هل يُمكِن لهذه التوقُّعات أنْ تُجانِب أحيانًا الصواب؟
- ما العواقب المُحتمَلة لذلك؟

الشكل (2): العوامل المُؤثِّرة في سلوك المُنتِج.

الربط مع التكنولوجيا

تؤدّي مديرية حماية المُستهلِك في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية دورًا مُهِمًّا في التأثير في سلوك المُستهلِكين والمُنتِجين. لتعرُّف هذا الدور، أرجع إلى موقع الوزارة الإلكتروني، ثمَّ أُوظِّف ميزة البحث الذكي في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بمهام هذه المديرية؛ فأجد تقارير ووثائق رسمية، أعمل على تحميلها لاستخدامها مصادر موثوقة.

بعد ذلك أُنظِّم البيانات التي جمعتها باستخدام الأدوات الرقمية، مثل: (Microsoft Word) و(Google Docs)؛ ما يتيح تحريرها ومشاركتها بسهولة مع الزملاء/ الزميلات في الصف.

ثمَّ أعمل على تحليل المعلومات وتصنيفها باستخدام بعض البرامج، مثل: (Microsoft Excel) و(MindMeister)؛ فأتمكَّن بذلك من إنشاء جداول وخرائط ذهنية تتيح فهمًا أعمقَ للعلاقات بين المُتغيِّرات.

ختامًا، أَعرِض النتائج باستخدام أحد برامج العروض التقديمية، مثل: (Microsoft PowerPoint) و(Google Slides)، وأُوظِّف الوسائط المُتعدِّدة (مثل: الصور، ومقاطع الفيديو، والرسوم البيانية) في تعزيز عمليتي الفهم والتفاعل. كذلك أُوظِّف أدوات البحث الرقمي في استكشاف دراسات حالة وأمثلة واقعية تُبيِّن كيف تعمل مديرية حماية المُستهلِك على حماية المُستهلِكين.

العلاقة بين المُستهلِك والمُنتِج:

تُعَدُّ العلاقة بين المُستهلِك والمُنتِج واحدة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها علم الاقتصاد؛ إذ تُمثِّل تفاعلات العرض والطلب المحور الرئيس لتحديد الأسعار وكميات الإنتاج في السوق. ومن ثَمَّ، فإنَّ هذه العلاقة التفاعلية تُحدِّد تحديدًا كبيرًا كيفية توزيع الموارد وتوجيه الإنتاج في الاقتصاد.

التفاعل بين العرض والطلب (Interaction Between Supply and Demand):

يُمثِّل المُستهلِكون والمُنتِجون عناصر السوق الأساسية. فبينما يُعبِّر المُستهلِكون عن الطلب (Demand) من خلال حاجتهم إلى السلع والخدمات واستعدادهم لدفع أسعار مُعيَّنة، يُقدِّم المُنتِجون العرض (Supply) الذي يُمثِّل الكميات التي يرغبون في إنتاجها وبيعها بأسعار مختلفة.

تظهر هذه العلاقة بين الطرفين على النحو الآتي:

الطرف الأوَّل: المُستهلِك (Consumer) الذي يُحدِّد احتياجاته بناءً على أولوياته ودخله، ويُظهِر استعدادًا لدفع السعر الذي يُمثِّل قيمة السلعة بالنسبة إليه.

- **مثال:** قد يدفع المُستهلِك مبلغًا أكثرَ من المعتاد لشراء مُنتَج جديد، مثل الهاتف الذكي المُزوَّد بتكنولوجيا مُتطوِّرة.

الطرف الثاني: المُنتِج (Firm) الذي يسعى إلى تحقيق الأرباح عن طريق تقديم المُنتَجات التي يحتاج إليها المُستهلِكون. وهو يُحدِّد الكميات المُنتَجة بناءً على التكاليف والأسعار التي يستطيع المنافسة بها.

- **مثال:** إذا لاحظ المُنتِج زيادة في الطلب على السيّارات الكهربائية، فقد يزيد من إنتاجها بما يتناسب مع هذا الطلب.

؟ – ما دور المنافسة في تشكيل قرارات المُنتِج؟

أهمية التفاعل بين المُستهلِك والمُنتِج:

يُعَدُّ التفاعل بين المُستهلِكين والمُنتِجين أساس النشاط الاقتصادي؛ إذ يساعد على تحقيق التوازن في السوق وتلبية احتياجات المجتمع. كذلك يُحفِّز هذا التفاعل المُنتِجين على الابتكار والتطوير؛ لضمان رضا المُستهلِكين، واستدامة نشاطهم الاقتصادي. أنظر الشكل (3).

يُسهِم هذا النوع من التفاعل في ما يأتي:

1. تحقيق التوازن الاقتصادي (Economic Equilibrium):

يحدث التوازن في السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة من المُستهلِكين مع الكمية المعروضة من المُنتِجين (الشركات) عند سعر مُعيَّن، في ما يُعرَف بسعر التوازن. أمّا الكمية المَبيعة فتُسمّى كمية التوازن.

- **إذا كان الطلب أكثر من العرض (Excess Demand)**، فإنَّ ذلك يؤدّي إلى وجود فائض في الطلب، بحيث يرغب المُستهلِكون في شراء كمية أكبر ممّا هو متاح في السوق. نتيجةً لذلك؛ ترتفع الأسعار لأنَّ المُنتِجين يستجيبون لهذا الفائض بزيادة الأسعار؛ لتقليل الطلب، وتشجيع زيادة العرض.

- **إذا كان العرض أكثر من الطلب (Excess Supply)**، فإنَّ ذلك يؤدّي إلى وجود فائض في العرض، بحيث يعرض المُنتِجون كمية أكبر ممّا يرغب المُستهلِكون في شرائه.

- **مثال:** يَعْمد المُنتِجون في موسم التخفيضات إلى خفض الأسعار للتخلُّص من فائض مُنتَجاتهم.

2. ضمان توفير السلع والخدمات للوفاء باحتياجات المجتمع:

يقاس نجاح السوق بقدرة المُنتِجين على تقديم مُنتَجات تَفي باحتياجات المُستهلِكين بأسعار مناسبة.

- **مثال:** إذا زاد الطلب على خدمات الإنترنت بسبب التعلُّم عن بُعْد، فإنَّ شركات التكنولوجيا ستعمل على تحسين خدماتها وتوسيع نطاق عملها في هذا المجال.

3. تحفيز الابتكار والمنافسة:

يسعى المُنتِجون إلى تحسين مُنتَجاتهم، أو تقديم مُنتَجات جديدة لجذب المُستهلِكين.

- **مثال (1):** تدفع المنافسة في سوق الهواتف الذكية المُنتِجين إلى ابتكار تقنيات عديدة، مثل: الشحن السريع، والكاميرات ذات الجودة الفائقة.
- **مثال (2):** في صناعة السيّارات، تدفع المنافسة بين الشركات المُصنِّعة إلى تطوير تقنيات مُتقدِّمة، مثل: السيّارات الكهربائية، وأنظمة القيادة الذاتية، وتحسين كفاءة استهلاك الوقود؛ ما يُسهِم في جذب العملاء الراغبين في الحصول على مُنتَجات أكثر تطوُّرًا وأكثر حفاظًا على البيئة.

4. تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

يحرص المُنتِجون على دراسة سلوك المُستهلِكين وتوقُّع الطلب؛ ما يُمكِّنهم من تخصيص الموارد بكفاءة للوفاء باحتياجات السوق.

- **مثال:** توفير متجر كبير مزيدًا من المُنتَجات الموسمية خلال أيّام الأعياد بناءً على توقُّعاته للطلب، حيث يكون الطلب على بعض المُنتَجات مُرتفِعًا جدًّا.

؟ – ما العواقب التي قد يُواجِهها المُنتِجون إذا تجاهلوا تحوُّلات السوق واحتياجات المُستهلِكين؟

الشكل (3): أهمية التفاعل بين المُستهلِك والمُنتِج.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

يُقدِّم الاقتصاد الجزئي إطارًا لفهم القرارات الاقتصادية التي يتخذها المُستهلِكون والمُنتِجون، ويُظهِر كيف يُؤثِّر سلوك المُستهلِكين والمُنتِجين في الأسواق والمجتمع بوجه عام. وفي ظلِّ تزايد التحدِّيات الاقتصادية العالمية، فإنَّ فهم آليّات عمل الاقتصاد الجزئي يبقى أداة مُهِمَّة تُسهِم في اتخاذ قرارات مدروسة ومَبنية على أُسس علمية تهدف إلى تحسين الواقع الاقتصادي. وبالمثل، فإنَّ دراسة هذا الفرع تتيح تطوير العديد من الاستراتيجيات لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة.

نصيحة

يتعيَّن علينا فهم آليّات عمل الأسواق، وكيفية التفاعل بين العرض والطلب، ليتاح لنا اتخاذ قرارات أكثر وعيًا وفعّاليةً عند التعامل مع المُنتَجات والخدمات؛ سواء أكنّا مُستهلِكين أم مُنتِجين؛ ما يُعزِّز قدرتنا على التصرُّف بذكاء وكفاءة في السوق.

أُقيّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بالمفاهيم والمصطلحات الآتية:
الاقتصاد الجزئي، سلوك المُستهلِك، سلوك المُنتِج.

السؤال الثاني: أُعلِّل ما يأتي:

1. يُعَدُّ التفاعل بين المُستهلِك والمُنتِج أساس النشاط الاقتصادي.
2. يُؤثِّر ارتفاع الدخل في سلوك المُستهلِك.
3. يُعَدُّ الاقتصاد الجزئي أداة مُهِمَّة لتحليل سلوك الأفراد والمُنتِجين .
4. تؤدّي زيادة الطلب على سلعة مُعيَّنة إلى ارتفاع سعرها في السوق.

السؤال الثالث: ما تأثير زيادة الطلب على المُنتَج في قرارات المُنتِجين من حيث الإنتاج والتسعير؟

السؤال الرابع: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. يحدث التوازن في السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية _____.
2. من العوامل المُؤثِّرة في سلوك المُستهلِك: _____، و_____.
3. يسعى المُنتِجون إلى تحقيق _____ من خلال تقديم المُنتَجات التي يحتاج إليها المُستهلِكون.
4. إذا تجاوز العرضُ الطلبَ، فإنَّ الأسعار تميل إلى _____.

السؤال الخامس:

1. إذا لاحظ مُنتِج أنَّ الطلب على مُنتَجه قد انخفض، فما الخطوات التي يُمكِن أنْ يتخذها لزيادة الطلب؟
2. إذا كنْتُ مُنتِجًا، فكيف يُمكِنني تحديد الكمية التي يجب أنْ أُنتِجها من سلعة مُعيَّنة؟ وما العوامل التي سأعتمد عليها لاتخاذ هذا القرار؟

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. **الوظيفة الأساسية للاقتصاد الجزئي هي:**

أ) تحليل الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي.

ب) تحديد السياسات الاقتصادية على مستوى الحكومات.

ج) إدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

د) تحليل سلوك المُنتِجين والمُستهلِكين.

2. **إحدى الآتية تُعَدُّ مثالاً على تخصيص الموارد في الاقتصاد الجزئي:**

أ) توزيع الأرباح على المُستثمِرين والمُساهِمين.

ب) قرارات المزارعين بخصوص المحاصيل التي يجب زراعتها.

ج) تحديد سياسة الحَدِّ الأدنى للأجور، وإعداد سياسة واضحة للأجور.

د) إنشاء شركات جديدة في السوق، ودخول أسواق جديدة.

3. **من العوامل التي تُؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في سلوك المُستهلِك:**

أ) عجز الميزانية.

ب) التضخُّم الاقتصادي.

ج) تفضيلات المُستهلِك.

د) القوَّة الشرائية للعملة.

4. **تساعد دراسة سلوك المُستهلِك المُنتِجين على تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق:**

أ) تخصيص الموارد بكفاءة بناءً على توقُّعات الطلب.

ب) تقليل حجم العَمالة لخفض التكاليف وترشيد الإنفاق.

ج) إيقاف إنتاج المُنتَجات ذات الطلب الموسمي.

د) زيادة الأسعار بشكل عشوائي، ووضع سقوف سعرية.

الدرس الثاني 2

الاقتصاد الكلي: منظور واسع للقرارات الاقتصادية

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح مفهوم الاقتصاد الكلي.
2- بيان الوظائف الأساسية للاقتصاد الكلي.
3- توضيح عوامل الاقتصاد الكلي وأثرها في القرارات الاقتصادية محليًّا وعالميًّا.
4- استنتاج دور الاقتصاد الكلي في صياغة السياسات الاقتصادية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

الاقتصاد الكلي، مُعدَّلات البطالة.

أستكشف

أُفكِّر مع زملائي/ زميلاتي في عدد من الأسئلة التي تَمسُّ حياتنا اليومية، مثل:
- كيف تُحدَّد مستويات الأسعار؟
- ما العوامل التي تُؤثِّر في مُعدَّلات التضخُّم؟
- كيف يُمكِن تحقيق استقرار اقتصادي مستدام؟

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics):

المفهوم:

يشير **الاقتصاد الكلي** (Macroeconomics) إلى أحد فروع علم الاقتصاد الذي يُركِّز على دراسة الأداء العام للاقتصاد بأكمله، بدلًا من تحليل أجزاء مُحدَّدة منه، مثل: المُستهلِكين، والمُنتِجين. يُعْنى هذا الفرع بتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية التي تُؤثِّر في الدول والأسواق بوجه عام، ومن أبرز القضايا التي يتناولها:

- **الإنتاج**: قياس مقدار الكميات المُنتَجة من السلع والخدمات في بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة.
- **التوظيف**: دراسة مُعدَّلات البطالة، وتحليل العوامل المُؤثِّرة في سوق العمل.
- **الأسعار**: تقييم مُعدَّلات التضخُّم أو الانكماش، وبيان تأثيرها في القوَّة الشرائية.
- **التجارة الدولية**: تحليل أوجه التجارة الخارجية من صادرات ومُستورَدات، واستثمارات دولية، وأسعار صرف العملات.

أهمية الاقتصاد الكلي بوصفه فرعًا من فروع علم الاقتصاد:

يؤدّي الاقتصاد الكلي دورًا فعّالًا في توجيه الأفراد والحكومات نحو اتخاذ قرارات اقتصادية مستدامة ومدروسة علميًّا. تتمثَّل أهمية الاقتصاد الكلي في قدرته على توفير إطار تحليلي يساعد الحكومات وصُنّاع السياسات الاقتصادية على اتخاذ قرارات مستنيرة تُسهِم في استدامة النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتعامل مع الأزمات المختلفة. كذلك يُسهِم الاقتصاد الكلي إسهامًا كبيرًا في إعداد السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز رفاهية المجتمع. يُمكِن إجمال أهمية الاقتصاد الكلي في ما يأتي:

- كيف يُمكِن للاقتصاد الكلي أنْ يساعد الحكومات على اتخاذ قرارات اقتصادية مستدامة؟
- أُوضِّح تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد الكلي.

1. فهم آليَّة عمل الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي:

يُوضِّح الاقتصاد الكلي كيفية تفاعل العوامل الاقتصادية المختلفة بعضها مع بعض، مثل: الإنتاج الكلي، والطلب الكلي، والعرض الكلي، والتجارة. كذلك يُوفِّر الاقتصاد الكلي إطارًا يساعد على تفسير النمو الاقتصادي، وتحديد مَواطِن القوَّة ومَواطِن الضعف في الاقتصاد.

2. إعداد السياسات الاقتصادية:

يساعد الاقتصاد الكلي الحكومات وصُنّاع القرار على إعداد سياسات مالية (Fiscal Policies) وسياسات نقدية (Monetary Policies) مناسبة لتحقيق العديد من الأهداف، مثل:

- **خفض مُعدَّلات البطالة.**
- **ضبط مُعدَّلات التضخُّم.**
- **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.**

3. مواجهة الأزمات الاقتصادية:

يُعْنى الاقتصاد الكلي بمعالجة الركود الاقتصادي والأزمات المالية عن طريق تحديد البرامج والسياسات الاقتصادية التي تُقلِّل من آثار هذه الأزمات. كذلك يُوفِّر الاقتصاد الكلي أدوات فعّالة لتحفيز النمو الاقتصادي، مثل: زيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب؛ ما يدعم استقرار الاقتصاد، ويزيد من انتعاشه.

4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يُسهِم الاقتصاد الكلي في الحَدِّ من التقلُّبات الاقتصادية بطرح استراتيجيات تهدف إلى استقرار الأسعار على المستوى الكلي، ويساعد أيضًا على إيجاد بيئة اقتصادية مُلائِمة للنمو والاستثمار. أنظر الشكل (1).

- أبحث عن الفرق في المعنى بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
- كيف يُمكِن للأحداث العالمية (مثل: الأزمات، والحروب) أنْ تُؤثِّر في العرض والطلب بالأسواق؟

الشكل (1): أهمية الاقتصاد الكلي بوصفه فرعًا من علم الاقتصاد.

دراسة حالة

مثال من الأردن.

في عام 2022م، واجه الأردن ارتفاعًا في مُعدَّلات التضخُّم بسبب تداعيات جائحة كورونا وعوامل أُخرى، مثل: ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، واضطراب سلاسل التوريد العالمية. استعرض صُنّاع القرار مُؤشِّرات الاقتصاد الكلي، مثل: النمو الاقتصادي، والتضخُّم؛ ما مكَّنهم من اتخاذ إجراءات فعّالة لضبط التضخُّم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

وفي مُقابِل ذلك، بادر البنك المركزي الأردني إلى تطبيق سياسات نقدية مُحدَّدة، مثل رفع أسعار الفائدة، التي تُعَدُّ أداة مُهِمَّة من أدوات الاقتصاد الكلي للتحكُّم في عرض النقد وتوجيه الاقتصاد.

-هل توجد جهات أُخرى يُمكِن أنْ تُسهِم في التخفيف من آثار هذه الأزمات؟ أُدعِّم إجابتي بأمثلة.

النشاط 1

رحلة البنك المركزي المعرفية.

أُنظِّم - بالتعاون مع أفراد مجموعتي- رحلة معرفية إلى البنك المركزي لتعرُّف الإجراءات التي يتخذها البنك لضبط التضخُّم من دون التأثير في النمو الاقتصادي، وذلك باتِّباع الخطوات الآتية:

1- إنشاء جدول التعلُّم (KWL) الذي يحمل عنوان (رحلة البنك المركزي المعرفية).

رحلة البنك المركزي المعرفية		
ماذا أعرف؟ (K)	ماذا أُريد أنْ أعرف؟ (W)	ماذا تعرَّفْتُ؟ (L)

2- مشاركة أفراد مجموعتي في مِلْءِ جدول التعلُّم (KWL) كما يأتي:

أ- ماذا أعرف؟ (What I know): نُدوِّن في هذا العمود ما نعرفه عن البنك المركزي وأدواته في إدارة التضخُّم، مثل: أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة.

ب- ماذا أُريد أنْ أعرف؟ (What I Want to know): نُدوِّن في هذا العمود الأسئلة التي نرغب في الحصول على إجابات لها أثناء الرحلة.

ج- ماذا تعرَّفْتُ؟ (What I Learned): نُدوِّن في هذا العمود مُلخَّصًا للمعلومات التي جمعناها عن موضوع النشاط.

3- استخدام أحد برامج الحاسوب (مثل: PowerPoint، وWord) في تنسيق النتائج وعرضها بشكل مُنظَّم وجاذب، وتضمينها أمثلةً وصورًا تُوضِّح فوائد هذه الرحلة.

مُؤشِّرات الاقتصاد الكلي:

تُعَدُّ دراسة الاقتصاد الكلي إحدى الركائز الأساسية لفهم الأداء الاقتصادي العام للدول؛ إذ تُسهِم في تحليل الظواهر الاقتصادية واسعة النطاق، وتحديد العوامل التي تُؤثِّر في نمو الاقتصاد واستقراره.

يُمكِن الاعتماد على مجموعة من المُؤشِّرات التي تُسهِم في تقييم الحالة الاقتصادية على المستوى الكلي. وفي ما يأتي أبرز هذه المُؤشِّرات:

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس الناتج المحلي الإجمالي الكميات التي أُنتِجت من السلع والخدمات في مُدَّة زمنية مُعيَّنة.
2. **التضخُّم:** يعكس التضخُّم التغيُّرات في مستويات الأسعار؛ ما يُؤثِّر في قوَّة المُستهلِكين الشرائية.
3. **مُعدَّلات البطالة (Unemployment Rates):** تشير مُعدَّلات البطالة إلى نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولا يُصنَّفون ضمن القوى العاملة النشطة. بوجه عام، يُمكِن حساب مُعدَّلات البطالة على أساس النسبة بين عدد الأشخاص الباحثين عن عمل وإجمالي عدد القوى العاملة.
4. **السياسات المالية والنقدية:**

يُمكِن للحكومات تحقيق أهداف اقتصادية مُحدَّدة اعتمادًا على أدوات الاقتصاد الكلي، مثل: تحفيز الإنفاق العام (السياسة المالية)، والتحكُّم في عرض النقود (السياسة النقدية). أنظر الشكل (2).

؟ – ما المُؤشِّرات التي يُمكِن بها تقييم الحالة الاقتصادية على المستوى الكلي؟

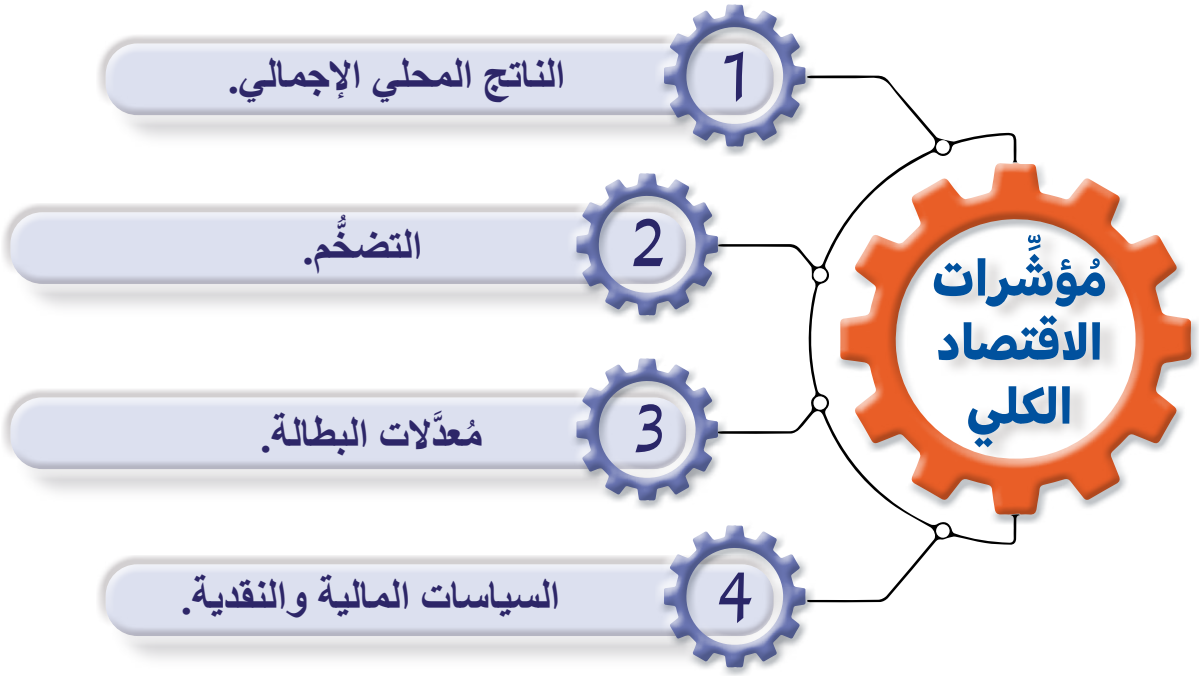

الشكل (2): مُؤشِّرات الاقتصاد الكلي.

الربط مع التكنولوجيا

تحليل السياسات الاقتصادية في المملكة باستخدام استراتيجية القُبَّعات الست

في ظلِّ التحدِّيات الاقتصادية المُتلاحِقة التي تُواجِهها المملكة الأردنية الهاشمية (مثل: البطالة المُرتفِعة، والضغط على الموارد)، تبرز الحاجة إلى إقرار سياسات اقتصادية فعّالة؛ لتحقيق الاستقرار، وتعزيز التنمية المستدامة. من الأدوات المُهِمَّة لتحقيق هذا الهدف، توظيف مبادئ الاقتصاد الكلي، لا سيَّما في مجال السياسات المالية والنقدية.

أبحث - بالتعاون مع أفراد مجموعتي- في المصادر الموثوقة (مثل: Google Scholar)، وتقارير البنك المركزي، ومؤسسات البحوث الاقتصادية) عن البيانات التي تختصُّ بهذا الموضوع، ونعمل معًا على جمعها وتحليلها، ثمَّ نستخدم البرمجيات الخاصة بتحليل البيانات، مثل (Power BI) و(Excel)، في دراسة مُؤشِّرات الاقتصاد الكلي، مثل: التضخُّم، والبطالة، والنمو الاقتصادي.

بعد ذلك نُطبِّق استراتيجية القُبَّعات الست في التفكير الجماعي، مستفيدين من المِنصّات الرقمية التفاعلية، مثل (Jamboard) و(Miro)، في توزيع الأدوار، وتوثيق الأفكار بصريًّا، وتحليل السياسات الاقتصادية من زوايا مُتعدِّدة.

ختامًا، نُلخِّص النتائج التي توصَّلنا إليها، ثمَّ نُقدِّمها في عرض مرئي أو فيلم رقمي.

دور الاقتصاد الكلي في اتخاذ القرارات الاقتصادية:

تُعَدُّ عملية اتخاذ القرار الاقتصادي أمرًا مُعقَّدًا؛ إذ تتطلَّب تحليلًا دقيقًا ومراعاةً لمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق، يُعَدُّ الاقتصاد الكلي من الركائز الأساسية التي تُسهِم في تشكيل السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات على المستويين: المحلي والدولي.

أُفكِّر

ما الفرق بين صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank)؟

- على المستوى المحلي:

- تحسين مستوى المعيشة باتِّباع سياسات تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.
- توجيه الاستثمارات نحو قطاعات اقتصادية استراتيجية.

- على المستوى الدولي:

- تعزيز التجارة الدولية، وفهم تأثيرها في النمو الاقتصادي.
- التعاون مع المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank)؛ لتطوير استراتيجيات اقتصادية مستدامة.

- ما السياسات الاقتصادية الكلية التي يُمكِن اتِّباعها لتحسين مستوى المعيشة على المستوى المحلي؟

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

الاقتصاد الكلي علم مُهِمٌّ لفهم القضايا الكبرى التي تُؤثِّر في المجتمعات والأُمم، وهو يُعْنى بدراسة المُؤشِّرات الاقتصادية والسياسات المختلفة؛ ما يُفْضي إلى تحقيق توازن اقتصادي يضمن استقرار الأسواق، ونمو الاقتصاد، وتحسين حياة الأفراد.

نصيحة

يتعيَّن على كل فرد مِنّا أنْ يكون جزءًا من الحَلِّ لتجاوز التحدِّيات الاقتصادية؛ فالاستثمار في التعليم والتأهيل هو المفتاح لذلك. ومن ثَمَّ ينبغي لنا تطوير مهاراتنا، والإبداع في أعمالنا؛ لكي نتمكَّن من بناء مستقبل أفضل لنا ولوطننا.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بمفهوم الاقتصاد الكلي.

السؤال الثاني: ما العوامل الرئيسة التي تَحْكم الاقتصاد الكلي؟

السؤال الثالث: كيف تُؤثِّر العلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد الكلي؟

السؤال الرابع: ما السياسات التي يُمكِن للحكومات تبنّيها لزيادة الإنتاجية وتقليل البطالة؟

السؤال الخامس:

أ- " قد تُؤثِّر التغيُّرات في أحد مُؤشِّرات الاقتصاد الكلي (مثل: التضخُّم، والبطالة) في بقيَّة المُؤشِّرات " .
ما رأيي في هذه العبارة؟ أُبرِّر إجابتي.

ب- ما التحدِّيات التي قد تُواجِهها الحكومات في تحقيق التوازن بين هذه المُؤشِّرات؟

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. تتمثَّل أهمية دراسة الاقتصاد الكلي في:

أ) فهم كيفية عمل الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.
ب) تحليل تصرُّفات الأفراد والشركات في السوق.
ج) تقليل الضرائب والرسوم على المؤسسات بصورة فردية.
د) قياس دخل الأفراد العاملين في القطاع الخاص.

2. يُمكِن للاقتصاد الكلي أنْ يُسهِم في تحسين مستوى المعيشة عن طريق:

أ) تقليل حجم الإنفاق الحكومي.
ب) زيادة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل.
ج) تخفيض الضرائب على الشركات فقط.
د) تقليل الطلب على السلع والخدمات.

3. يساعد الاقتصاد الكلي الحكومات على مواجهة التحدِّيات الاقتصادية، مثل الركود الاقتصادي والأزمات المالية، عن طريق:

أ) زيادة الضرائب والعمولات والرسوم، وتقليل الإنفاق الحكومي.
ب) الحَدِّ من النمو الاقتصادي، وتقليل الاستثمارات في المشروعات.
ج) عمل السوق بحرية من دون تدخُّل حكومي للتحكُّم في الأسعار.
د) تطبيق برامج الإنقاذ الاقتصادي، واتِّباع السياسات التحفيزية.

4. إحدى الأدوات الآتية تُعَدُّ جزءًا من السياسة المالية التي تلجأ إليها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

أ) تعديل أسعار الفائدة المُحدَّدة من البنك المركزي.
ب) التحكُّم في حجم العرض النقدي.
ج) زيادة الضرائب والإنفاق الحكومي أو تخفيضهما.
د) تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

الدرس الثالث 3

نحو اقتصاد مستدام

أستكشف

ذهبت سلمى مع عائلتها في رحلة إلى ضفاف نهر الزرقاء قرب مدينة جرش. وما إنْ جلست العائلة على جانب النهر، حتّى لاحظت أنَّ مياهه مُلوَّثة بمُخلَّفات المصانع المُقامة حديثًا في المنطقة. شعرت الأُسْرة بالاستياء لِما رأته من تلوُّث يُشكِّل خطرًا على البيئة والحياة الطبيعية، فقرَّرت سلمى أنْ تتقدَّم بشكوى إلى الإدارة الملكية لحماية البيئة؛ كي تُعالِج هذه المشكلة.

- هل كان تصرُّف سلمى صحيحًا؟ أُبرِّر إجابتي.
- ماذا أعرف عن الاقتصاد المستدام؟
- كيف يرتبط الاقتصاد المستدام بالبيئة ؟

نتاجات التعلُّم:

1- بيان أهمية الاقتصاد المستدام في تحقيق التوازن بين الحاجات المُتزايِدة والموارد المحدودة.
2- تحديد أثر الاستدامة البيئية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.
3- تقدير إسهام الفرد والمجتمع في تحقيق اقتصاد مستدام.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

الاقتصاد المستدام، الاقتصاد البيئي، الطاقة المُتجدِّدة، ترشيد الاستهلاك، النقل المستدام.

الاقتصاد المستدام (Sustainable Economy):

يشير مفهوم **الاقتصاد المستدام** إلى نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو والازدهار دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة، وذلك لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل. يعمل الاقتصاد المستدام على تحقيق توازن دقيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث تُلبّى احتياجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية.

أُفكّر

كيف يُمكِن نشر الوعي بأهمية الاقتصاد المستدام في المجتمع على نطاق أوسع؟ أُدعِّم إجابتي بأمثلة.

أهمية الاقتصاد المستدام:

يرتكز الاقتصاد المستدام على الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، مُمثَّلًا في تقليل الهدر والحَدِّ من التلوُّث؛ ما يُسهِم في الحفاظ على البيئة وديمومة مواردها للأجيال القادمة. يعتمد هذا النموذج على الابتكار في مجالات الطاقة المُتجدِّدة (مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح)، وعلى تعزيز عمليات إعادة التدوير؛ لتقليل حجم النفايات، وحماية الموارد الطبيعية. وهو يُشجِّع أيضًا تبنّي أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة، باختيار المُنتَجات القابلة لإعادة الاستخدام، أو تلك التي تستهلك الموارد بصورة أقلّ؛ ما يُسهِم في الحفاظ على البيئة، ويَحدُّ من الإضرار بها.

كذلك يُسهِم الاقتصاد المستدام في إيجاد فرص عمل جديدة ضمن القطاعات الخضراء، مثل: الطاقة النظيفة، والزراعة المستدامة؛ ما يدعم النمو الاقتصادي. وفي سياق متصل، يعمل الاقتصاد المستدام على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تعزيز الممارسات الاقتصادية التي تراعي حقوق العُمّال، وتُحسِّن ظروف العمل، بما يضمن التوزيع العادل للفرص والمكاسب الاقتصادية، من دون الإضرار بالبيئة، أو الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية.

التحدِّيات التي يُواجِهها الاقتصاد المستدام:

1- **الاعتماد على مصادر الطاقة غير المُتجدِّدة:** لا يزال الوقود الأحفوري (مثل: النفط، والفحم) يُمثِّل مصدر الطاقة الرئيس في العديد من الدول؛ ما يُعرقِل جهود التحوُّل نحو مصادر الطاقة المُتجدِّدة، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. ومن ثَمَّ، فإنَّ ذلك يؤدّي إلى تفاقم مشكلة الانبعاثات الكربونية، ويزيد من الإضرار بالبيئة.

2- **ارتفاع تكلفة استخدام التقنيات المستدامة:** تُمثِّل الكُلْفة المالية المُرتفِعة لاعتماد تقنيات الطاقة النظيفة وأساليب الإنتاج المستدامة وتطويرها تحدِّيًا رئيسًا، لا سيَّما في الدول النامية، أو تلك التي تعاني ضغوطًا ماليةً؛ فقد تَجِدُ الشركات والحكومات صعوبة في تمويل التحوُّل نحو استخدام الطاقة النظيفة من دون أيِّ دعم دولي أو حوافز محلية.

3 – **ضعف التشريعات والرقابة البيئية**: تفتقر السياسات البيئية في بعض الدول إلى الصرامة في تطبيقها؛ ما يُضعِف الالتزام بالمعايير البيئية. وبالمثل، فإنَّ غياب الأُطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لهذه السياسات يُعوِّق تحقيق تقدُّم ملموس في مجال الاقتصاد المستدام.

4 – **محدودية الوعي البيئي**: يُمثِّل ضعف الوعي العام بمفاهيم الاستدامة البيئية عقبة أمام نجاح المبادرات المستدامة؛ إذ يؤدّي ذلك إلى تدنّي مستوى المشاركة المجتمعية في العديد من الأنشطة البيئية المُهِمَّة، مثل: إعادة التدوير، وترشيد استهلاك الطاقة والمياه، واعتماد سلوكات أكثر مسؤولية تجاه البيئة.

النشاط 1 رحلة نحو التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (SDGs):

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من 17 هدفًا عالميًّا اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015م، ضمن خُطَّة التنمية المستدامة لعام 2030م. تسعى هذه الأهداف إلى القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان الرفاهية للجميع حاضرًا ومستقبلًا.

نشاط الرحلة المعرفية:

أُنظِّم – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– رحلة معرفية إلى موقع يُسهِم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لتعرُّف كيف يُمكِن تطبيق أهداف التنمية المستدامة في الحياة العملية، وفهم دور المؤسسات المحلية والدولية في تحقيق هذه الأهداف.

اختيار الموقع:

أختار وأفراد مجموعتي أحد المواقع الآتية قبل الشروع في الرحلة المعرفية:

- مراكز الابتكار المستدام، مثل حاضنات الأعمال التي تدعم المشروعات البيئية أو المشروعات التكنولوجية المستدامة.
- مشروعات الطاقة المُتجدِّدة في المنشآت التي تستخدم مصادر طاقة نظيفة ومستدامة، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.
- المؤسسات البيئية، مثل: المحميات الطبيعية، ومراكز المحافظة على البيئة التي تُسهِم في حماية التنوُّع البيولوجي.
- البنك المركزي أو إحدى المؤسسات الحكومية التي تتبنّى السياسات الاقتصادية التي تدعم التنمية المستدامة في الأردن.

تنفيذ المهمة:

أجمع وأفراد مجموعتي - أثناء الزيارة- معلومات عن كيفية تطبيق أهداف التنمية المستدامة في الموقع المختار، ثمَّ نُعِدُّ عرضًا تقديميًّا نعرض فيه نتائج الرحلة؛ على أنْ تُناقَش المعلومات المُستخلَصة داخل الصف.

أمثلة على الاقتصاد المستدام:

تتعدَّد الأمثلة على تطبيقات الاقتصاد المستدام في مختلف المجالات؛ إذ تسعى العديد من الدول والشركات إلى تبنّي ممارسات تَحدُّ من الإضرار بالبيئة، وتُسهِم في تحقيق النمو الاقتصادي بصورة مُتوازِنة، ويتمثَّل ذلك في المشروعات والمبادرات الاقتصادية التي يُمكِن بها تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة، وهي تشمل مجال الطاقة، والزراعة، والنقل، وإدارة النفايات.

الطاقة المُتجدِّدة (Renewable Energy):

الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافةً إلى تطوير استخدام الهيدروجين بوصفه مصدرًا نظيفًا للطاقة. ومن الأمثلة على ذلك، مَحطَّة شمس معان في جنوب الأردن.

مشروع مزرعة الرياح في محافظة الطفيلة، الذي يُعَدُّ المشروع الأوَّل من نوعه على مستوى المملكة ومنطقة الشرق الأوسط.

النقل المستدام (Sustainable Transportation):

دعـم اسـتخدام المَرْكبـات الكهربائية ، وتوسـيع قاعـدة البِنية التحتيـة الخاصة بمَحطّـات الشـحن الكهربائي لتقليل الاعتمـاد على الوقـود الأحفوري.

السياحة البيئية:

الترويج للأنشطة السياحية التي تحافظ على البيئة، مثل السياحة في المحميات الطبيعية والمناطق البيئية.

الزراعة المستدامة:

تبنّـي تقنيـات زراعيـة حديثـة تُقلِّـل اسـتهلاك الميـاه، وتحافـظ علـى التربة، مثـل الزراعـة الذكيـة التـي تعتمد على التكنولوجيـا لتحسـين الإنتاج.

إدارة الموارد المائية:

تحسين كفاءة استخدام المياه، وإعادة تدويرها، وتقليل نسبة الفاقد المائي للوصول إلى أفضل المعايير الدولية.

إعادة التدوير وتقليل النفايات:

تطوير أنظمة لإدارة النفايات، وتعزيز ثقافة إعادة التدوير؛ لتقليل المُخلَّفات، وتحويلها إلى موارد جديدة.

معرض الاستدامة البيئية الأردني (ECO–JO–EXPO)

يُعَدُّ معرض الاستدامة البيئية الأردني (ECO–JO–EXPO) حدثًا سنويًّا يُنظَّم بالتعاون مع جهات حكومية ومؤسسات من القطاع الخاص مُهتَمَّة بالاستدامة البيئية. يهدف المعرض إلى تعزيز الوعي البيئي، وإبراز أهمية التقنيات الخضراء، وهو يُعَدُّ مِنصَّة مُبتكَرة لتشجيع تبنّي الحلول البيئية المستدامة. يجمع المعرض تحت سقف واحد الأفراد والشركات والمنظمات التي تعمل لبناء مستقبل أكثر استدامة؛ ما يتيح تبادل الأفكار، وعرض الحلول المُبتكَرة، وإلهام الزُّوّار من خلال أمثلة حيَّة على العمل الجماعي لتحقيق التغيير البيئي المنشود. أمّا أبرز القطاعات المشاركة في المعرض فهي:

- قطاع الطاقة: وفيه تُعرَض تقنيات الطاقة المُتجدِّدة وكفاءة الطاقة.
- قطاع إدارة المياه والغذاء: وفيه تُعرَض مبادرات الحفاظ على المياه وتحسين الأمن الغذائي.
- قطاع الصناعات الخضراء: وفيه تُعرَض نماذج للمُنتَجات والخدمات المستدامة.
- قطاع إدارة النفايات والمواد: وفيه تُعرَض الحلول المُبتكَرة لإعادة التدوير وتقليل النفايات.

- كيف يُمكِن للابتكار التكنولوجي أنْ يُحقِّق استدامة اقتصادية في القطاعات التي تستهلك الموارد بصورة كبيرة؟
- كيف تُساهِم مَحطَّة شمس معان للطاقة الشمسية في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق التنمية المستدامة؟

الاقتصاد المستدام والاقتصاد البيئي:

يُعَدُّ كلٌّ من الاقتصاد المستدام والاقتصاد البيئي (Environmental economics) واحدًا من المفاهيم الحيوية في عصرنا الحالي؛ إذ أصبح من الضروري دمج مبادئ الاستدامة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي لمواجهة التحدِّيات البيئية والاقتصادية. **والاقتصاد البيئي** هو فرع من فروع علم الاقتصاد يهتمُّ بدراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة، ويُركِّز على كيفية استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وتقليل الأضرار البيئية الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك. كذلك يهتمُّ الاقتصاد البيئي بدراسة تأثير الأنشطة الاقتصادية في البيئة، بهدف تقليل التلوُّث واستهلاك الموارد. صحيحٌ أنَّ كلا المفهومين يهدف إلى حماية البيئة، لكنَّ الاقتصاد المستدام يمتاز بشموليته في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة على مختلف المستويات، في حين يُركِّز الاقتصاد البيئي بشكل رئيس على الجوانب البيئية وتقييم التأثيرات الاقتصادية فيها. وفي هذا السياق، أطلق مركز المَلِك عبد الله الثاني للتميُّز، بالتعاون مع وزارة البيئة، جائزة الاستدامة البيئية لتكريم مؤسسات القطاع الخاص التي تُظهِر تميُّزًا في أدائها البيئي، وتتبنّى ممارسات مستدامة لتحفيز الابتكار البيئي.

يُمكِن تحقيق الاستدامة البيئية بطرائق عِدَّة، أبرزها:

1 – استخدام الموارد المُتجدِّدة:

يشهد العالَم اليوم تزايدًا ملحوظًا في استخدام موارد الطاقة المُتجدِّدة، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح؛ ما قلَّل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وحَدَّ من التلوُّث. تُعَدُّ الطاقة المُتجدِّدة أكثر استدامة من مصادر الطاقة التقليدية، مثل: الفحم، والنفط. وهي كذلك صديقة للبيئة؛ إذ لا تَنتج منها انبعاثات مُلوِّثة، مثل: غاز ثاني أكسيد الكربون، وغيره من غازات الدفيئة.

من الأمثلة على مشروعات موارد الطاقة المُتجدِّدة: مشروع (مزرعة الرياح) في محافظة الطفيلة، وهو من المشروعات الرائدة في مجال استخدام طاقة الرياح لتوليد الكهرباء.

2 – تحسين كفاءة الطاقة:

تُعَدُّ هذه الطريقة من الحلول الأساسية لتحقيق الاستدامة البيئية؛ إذ إنَّها تُسهِم في تقليل استهلاك الطاقة، وتَحدُّ من الفاقد، وتُقلِّص نسبة الانبعاثات الضارَّة. ففي القطاع المنزلي مثلًا، ازداد الإقبال على استخدام الأجهزة المنزلية ذات الكفاءة العالية في ترشيد استهلاك الطاقة، مثل الثلّاجات والمُكيِّفات الحديثة التي تحمل تصنيف (A+)؛ فهذه الأجهزة تستهلك طاقة أقل مقارنةً بالأجهزة القديمة.

يُذكَر أنَّ الأنظمة المُوفِّرة للطاقة لا تقتصر أهميتها على خفض استهلاك الطاقة فحسب، بل إنَّها تُقلِّل أيضًا من الانبعاثات الكربونية، وتعمل على خفض التكاليف المُرتبِطة باستخدام الكهرباء.

- لماذا أطلق مركز المَلِك عبد الله الثاني للتميُّز جائزة الاستدامة البيئية لتكريم مؤسسات القطاع الخاص؟
- كيف يُمكِن تحسين كفاءة الطاقة في القطاع المنزلي؟

النشاط 2 الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
RSCN

1 – أُنشِئ – بالتعاون مع أفراد مجموعتي – جدول التعلُّم (KWL) الذي يحمل عنوان (دعم الجمعية الملكية لبرامج الاستدامة البيئية في المملكة).

دعم الجمعية الملكية لبرامج الاستدامة البيئية في المملكة		
ماذا أعرف؟ (K)	ماذا أُريد أنْ أعرف؟ (W)	ماذا تعرَّفْتُ؟ (L)

2 – أُشارِك أفراد مجموعتي في مِلْءِ جدول التعلُّم (KWL) كما يأتي:

أ- **ماذا أعرف؟ (What I know):** نُدوِّن في هذا العمود المعلومات التي نعرفها عن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ودورها في الاستدامة البيئية.

ب- **ماذا أُريد أنْ أعرف؟ (What I Want to know):** نُدوِّن في هذا العمود المعلومات التي نريد معرفتها عن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ودورها في الاستدامة البيئية، مثل البرامج والمشروعات التي نفَّذتها الجمعية في مجالي الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر.

ج- **ماذا تعرَّفْتُ؟ (What I Learned):** نُدوِّن في هذا العمود مُلخَّصًا للمعلومات التي جمعناها عن موضوع النشاط، يتضمَّن التركيز على كيفية تطبيق مفهومي الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر ضمن برامج الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

3 – نستخدم أحد برامج الحاسوب (مثل: PowerPoint، وWord) في تنسيق النتائج وعرضها بشكل مُنظَّم وجاذب، ونحرص على تضمينها أمثلةً حَيَّةً وصورًا تدعم الموضوع.

دور الأفراد والمجتمعات في تحقيق الاستدامة البيئية:

يُمكِن لكل فرد أنْ يؤدِّي دورًا في الحفاظ على موارد البيئة وتحقيق الاقتصاد المستدام. وهذه أبرز الطرائق التي تُفْضي إلى ذلك:

1 – زيادة الوعي:

يجب توعية أفراد المجتمع بأهمية الاستدامة البيئية والخيارات المُتوافِرة لذلك. ففي الأردن مثلًا، أُطلِقت العديد من المبادرات المحلية لتنظيم حملات توعية بأهمية الحفاظ على المياه والحَدِّ من هدرها، وبخاصة في المناطق الزراعية، مثل منطقة وادي الأردن.

2 – التقليل من الفاقد:

يجب اتخاذ قرارات يومية تتعلَّق بترشيد الاستهلاك (Resource Conservation)؛ أيِ استخدام الموارد (مثل: الماء، والكهرباء، والطعام، والمال) بشكل مدروس ومُنظَّم، بحيث نُلبّي احتياجاتنا من دون إسراف أو تبذير، ونحافظ على هذه الموارد أطول مُدَّة مُمكِنة، ونبحث عن خيارات مناسبة لإعادة التدوير. على سبيل المثال، يحرص العديد من الأفراد في الأردن على تطبيق ممارسات خاصة بإعادة التدوير في حياتهم اليومية، مثل فصل النفايات الصُّلْبة عن غيرها؛ لتسهيل معالجتها، وتقليل الفاقد.

3 – المشاركة في السياسات التي تُعزِّز الاستدامة:

يجب دعم السياسات المحلية والسياسات الوطنية التي تُعزِّز الاستدامة، مثل استخدام الألواح الشمسية في المنازل لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. ولا شكَّ في أنَّ المشاركة في التغييرات السياسية والتكنولوجية تشير إلى وعي الأفراد بالضرر البيئي الناجم عن استخدام مصادر الطاقة غير المُتجدِّدة.

– كيف يُمكِن توعية المجتمع بأهمية الاستدامة؟

الربط مع التكنولوجيا

يُعزِّز تطبيق (CliQ) الاستدامة الاقتصادية عن طريق استخدام التكنولوجيا المُبتكَرة.

أبحث في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن الخدمات التي يُوفِّرها التطبيق، ثمَّ أُقدِّم شرحًا مُفصَّلًا عن المزايا الآتية لهذا التطبيق:

– تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق تقليل الهدر في الموارد البشرية والموارد المادية.
– توفير الوقت والجُهْد.
– تحسين الإنتاجية.
– تعزيز الاستدامة البيئية.

بعد ذلك أُعِدُّ عرضًا تقديميًّا مُدعَّمًا بأمثلة عملية تُوضِّح ما توصَّلْتُ إليه من نتائج.

دراسة حالة

تركيب أنظمة كهروضوئية لِمضخّات المياه الزراعية في وادي الأردن

تُعَدُّ الزراعة إحدى الركائز الأساسية للأمن الغذائي في المملكة، لكنَّها تُواجِه تحدِّيات مُتزايِدة تتعلَّق بارتفاع تكاليف الطاقة، واستهلاك الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه. وفي ظلِّ الاعتماد الكبير على مِضخّات المياه التقليدية العاملة بالديزل أو الكهرباء، تبرز الحاجة المُلِحَّة إلى حلول مستدامة تُسهِم في خفض التكاليف التشغيلية، وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الزراعية. في هذا الإطار، جاء مشروع (تركيب أنظمة كهروضوئية لِمضخّات المياه الزراعية في وادي الأردن) بوصفه واحدًا من النماذج الرائدة لتوظيف الطاقة المُتجدِّدة في خدمة القطاع الزراعي.

1. الجهات المُشارِكة في المرحلة الأولى:

الجهة الداعمة: الاتحاد الأوروبي (ضمن حزمة دعم الاقتصاد الأخضر في الأردن).
الجهة المُشرِفة: وزارة البيئة الأردنية.
المُنفِّذ الرئيس: الجمعية العلمية الملكية (RSS).
الشريك الداعم: وزارة المياه والري.

2. **أهداف المرحلة الأولى:**

أ- تركيب 500 نظام شمسي لمِضخّات المياه الزراعية في وادي الأردن.

ب- خفض استخدام مادة الديزل بنسبة تتراوح بين 70% و 100% في الوحدات الزراعية المستفيدة.

ج- تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يُعادِل 5000 طن سنويًّا.

د- تحسين إنتاجية المزارعين بتوفير مصدر طاقة مستدام، ومُنخفِض التكلفة.

3. **مناطق التنفيذ في المرحلة الأولى:**

شمل المشروع وحدات زراعية في الأغوار الشمالية، والأغوار الوسطى، والأغوار الجنوبية.

4. **معايير الاختيار في المرحلة الأولى:**

أ- المزارعون غير المخدومة مَزارعهم بالكهرباء الوطنية.

ب- الوحدات الزراعية التي تعتمد اعتمادًا كاملًا على مِضخّات الديزل.

ج- المَزارع الصغيرة والمَزارع المُتوسِّطة التي لا تقلُّ مساحة أيٍّ منها عن 5 دونمات.

د- التزام كل مُزارِع بصيانة النظام الشمسي، وتوقيعه على تعهُّد عدلي بذلك.

5. **نتائج المرحلة الأولى:**

المُؤشِّر	النتيجة
عدد الأنظمة المُركَّبة:	500 نظام.
مُتوسِّط توفير مادة الديزل:	30000 لتر/ سنويًّا لكل مزرعة.
خفض التكاليف على المزارعين:	(50-70%) من فاتورة الطاقة.
تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:	~ 5000 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويًّا.
زيادة كفاءة نظام الري:	تحسُّن بما نسبته 40% بسبب تشغيل المِضخّات باستمرار.

6. **التحدِّيات التي واجهها المشروع في المرحلة الأولى:**

أ- تأخُّر بعض المزارعين في تقديم المستندات المطلوبة، مثل سندات الملكية.

ب- صعوبة الوصول إلى بعض المناطق النائية في الأغوار.

ج- حاجة بعض المزارعين إلى توعية بكيفية صيانة الأنظمة الشمسية.

الأسئلة:

1- ما أهمُّ إنجاز تحقَّق في المشروع؟ أُبرِّر إجابتي.

2- ما الدروس المستفادة من المرحلة الأولى للمشروع؟

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

في ظلِّ التحدِّيات الاقتصادية والبيئية، تُعَدُّ الحلول المستدامة ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية والموارد المُتوافِرة؛ لذا ينبغي لنا أنْ نفهم هذه الحلول؛ لكي نتمكَّن من بناء مجتمع أكثر استدامة ورفاهية. فالممارسات المستدامة يُمكِن أنْ تُسهِم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

أقترح على أفراد عائلتي التوقُّف عن استخدام كشوف الحسابات الورقية (للتقليل من النفايات الورقية)، والبَدْء بدفع الفواتير عبر شبكة الإنترنت أو باستخدام الهاتف المحمول؛ إذ لا حاجة مُلِحَّة إلى استخدام الورق، ولا حاجة كذلك إلى تدمير الغابات.

نصيحة

يتعيَّن علينا تبنّي نهج اقتصادي مستدام يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسة، هي:
إعادة التدوير، وترشيد الاستهلاك، وإعادة الاستخدام.
يُسهِم تطبيق هذه المبادئ بشكل فعّال في تقليل كمية النفايات المُرسَلة إلى مَكابِّ النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتوفير الطاقة، والحَدِّ من انبعاث غازات الدفيئة؛ ما يُعزِّز جهودنا في حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة.

أُقيّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بكلٍّ من المفهومين الآتيين:

النقل المستدام، الاقتصاد البيئي.

السؤال الثاني: أذكر أبرز التحدِّيات التي يُواجِهها الاقتصاد المستدام.

السؤال الثالث: أُوضِّح دور الأفراد والمجتمعات في تحقيق الاستدامة البيئية.

السؤال الرابع: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. الطاقة المُتجدِّدة هي مصدر طاقة يعتمد على الموارد الطبيعية المُتجدِّدة، مثل: _____، و_____، وهي تُسهِم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

2. يُسهِم النقل المستدام في تقليل التلوُّث البيئي عن طريق استخدام _____، و_____؛ ما يُقلِّل من الانبعاثات الضارَّة.

3. من أهمِّ تقنيات الزراعة المستدامة _____ التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين استخدام المياه وزيادة الإنتاجية، إلى جانب تقليل التأثيرات البيئية.

السؤال الخامس: أُوضِّح أهمية الاقتصاد المستدام.

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. **إحدى الآتية تُمثِّل مفهوم الاستدامة البيئية تمثيلًا صحيحًا:**

أ- استغلال الموارد الطبيعية بأقصى سرعة مُمكِنة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع وجني الأرباح.

ب- استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، وعلى نحوٍ يحفظ قدرتها على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

ج- الاعتماد على الوقود الأحفوري بوصفه مصدرًا رئيسًا للطاقة دون الاهتمام بالآثار البيئية .

د- التركيز على الأنشطة الاقتصادية دون مراعاة التوازن البيئي والاستدامة البيئية.

2. **الخطوة التي اتخذتها الحكومة الأردنية لدعم استخدام الطاقة الشمسية في المنازل والشركات هي:**

أ) تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي.
ب) فرض رسوم على تركيب أنظمة الطاقة الشمسية.
ج) زيادة الضرائب على أنظمة الطاقة المُتجدِّدة.
د) الاعتماد على الوقود الأحفوري بوصفه مصدرًا رئيسًا للطاقة.

3. **يُمكِن للأفراد الإسهام في تحقيق اقتصاد مستدام عن طريق:**

أ) زيادة استهلاك الموارد الطبيعية.
ب) تجاهل السياسات البيئية.
ج) توعية المجتمع بالخيارات المستدامة.
د) الاعتماد الكامل على الوقود الأحفوري.

الاقتصاد الرقمي

أستكشف

في جلسة عائلية، تحدَّث فادي عن استخدامه تطبيق (CliQ) لتحويل إيجار شقته إلى المالك، في حين تحدَّثت شقيقته هبة (الطالبة الجامعية) عن استخدام خدمة (إي فواتيركم eFawateercom) لدفع الرسوم الجامعية. أمّا شقيقهما سامي، فقد أبدى رفضه استخدام أيِّ تطبيق مالي رقمي، مُفضِّلًا التعامل بالنقد فقط.

- لو كنْتُ مكان أحدهم، فكيف أتصرَّف؟
- ما أوَّل شيء يتبادر إلى ذهني عند سماع مصطلح الاقتصاد الرقمي؟
- ما دور وسائل الدفع الإلكترونية في تطوُّر الاقتصاد الرقمي؟
- هل يُمكِن لأفراد المجتمع جميعًا الاستفادة من الاقتصاد الرقمي بالقَدْر نفسه؟ لماذا؟

مفهوم الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) نظام اقتصادي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وهو يشمل المعاملات التجارية والمالية والخدمية التي تتمُّ عبر شبكة الإنترنت أو باستخدام الأجهزة الذكية. في الآونة الأخيرة، أصبح هذا النوع من الاقتصاد جزءًا أساسيًّا من النظام الاقتصادي العالمي الحديث.

يشمل الاقتصاد الرقمي تطبيقات مُتعدِّدة، مثل: الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية؛ ما يُعزِّز الكفاءة والإنتاجية، ويُشجِّع الابتكار في مختلف القطاعات.

- ما المقصود بالاقتصاد الرقمي؟
- ما أنواع المعاملات التي يشملها الاقتصاد الرقمي؟

نتاجات التعلُّم:

1- توضيح مفهوم الاقتصاد الرقمي.
2- بيان أهمية الاقتصاد الرقمي.
3- تعرُّف دور الحكومة والقطاع الخاص في الاقتصاد الرقمي.
4- تعرُّف أبرز مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسة:

الاقتصاد الرقمي.

أهمية الاقتصاد الرقمي وأهدافه ومزاياه:

تَبرز أهمية الاقتصاد الرقمي في قدرته على تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف؛ إذ يتيح تقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة، ويُسهِم في تسهيل المعاملات وتحقيق رضا المُستهلِكين.

من أبرز أهداف الاقتصاد الرقمي: دعم الابتكار وريادة الأعمال، وإيجاد فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا، وتعزيز الشفافية، وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية الاعتيادية (الروتينية) التي تتطلَّب وقتًا وجُهْدًا كبيرين.

أمّا مزايا الاقتصاد الرقمي فتشمل التوسُّع في الأسواق المحلية والعالمية، وتسهيل وصول جميع الفئات إلى الخدمات، وتعزيز مبدأ التنافسية بين الشركات، وتوفير فرص متساوية للمشروعات الصغيرة والمشروعات المُتوسِّطة للمشاركة بفعّالية في النشاط الاقتصادي.

في ظلِّ التطوُّر التكنولوجي المُتسارِع، وزيادة الاعتماد على الإنترنت، أصبح الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات والفرص، لا سيَّما في الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار.

أُفكّر

الاستراتيجية الوطنية للتحوُّل الرقمي (2021–2025)

- ما الأهداف الرئيسة لهذه الاستراتيجية؟
- ما التحدِّيات التي تُواجِهها الاستراتيجية؟

؟ – ما الجوانب الرئيسة التي تُبرِز أهمية الاقتصاد الرقمي؟

النشاط 1 استكشاف منصة (درسك) ودورها في التحوُّل الرقمي.

مِنصَّة (درسك Darsak) مِنصَّة تعليمية إلكترونية أطلقتها الحكومة الأردنية في شهر آذار عام 2020م؛ استجابةً لجائحة كورونا وإغلاق المدارس نتيجةً لذلك.

أستكشف – بالتعاون مع أفراد مجموعتي– هذه المِنصَّة عن طريق أداء المهام الآتية:

- تحليل دور المِنصَّة في دعم عملية التعلُّم والتعليم أثناء الأزمات.
- تعرُّف آليَّة عمل المِنصَّة.
- تعرُّف مزايا المِنصَّة والتحدِّيات التي تُواجِهها.
- دراسة مدى استفادة الطلبة من المِنصَّة أثناء مرحلة التعلُّم عن بُعْد.

في نهاية البحث، نُعِدُّ عرضًا تقديميًّا، أو نعرض فيلمًا يُوضِّح النتائج التي توصَّلْنا إليها، ويتضمَّن أفكارًا تطويريةً لتعزيز فعّالية التعليم الرقمي.

علاقة الاقتصاد الرقمي بالتكنولوجيا:

يرتبط الاقتصاد الرقمي ارتباطًا وثيقًا بالتكنولوجيا؛ فهي تُمثِّل البِنية التحتية الأساسية له. ويُعَدُّ الإنترنت والحواسيب والتطبيقات والهواتف الذكية أدوات رئيسة لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية الحديثة.

تُسهِم التقنيات المُتطوِّرة (مثل: الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة) في تطوير الخدمات، وزيادة كفاءة الإنتاج، وتحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات والشركات.

وبالمثل، فإنَّ أيَّ تقدُّم في مجال التكنولوجيا يفتح آفاقًا جديدةً أمام الاقتصاد الرقمي، ويُعزِّز القدرة على ابتكار حلول رقمية تُلبّي احتياجات المجتمع، وتُسهِم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

مُتطلَّبات التحوُّل إلى الاقتصاد الرقمي:

يتطلَّب التحوُّل إلى الاقتصاد الرقمي وجود بِنية تحتية مُلائِمة، تشمل شبكة إنترنت سرعتها كبيرة، وأنظمة اتصال حديثة، وأجهزة إلكترونية مُتطوِّرة تتوافر في جميع المناطق. وهو يتطلَّب أيضًا سَنَّ تشريعات واضحة تُنظِّم التعاملات الرقمية، وتحمي الخصوصية، وتُكافِح الجرائم الإلكترونية، إضافةً إلى أُطر قانونية تضبط التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

كذلك يُعَدُّ التعليم جانبًا أساسيًّا في هذا التحوُّل؛ إذ يجب تدريب الطلبة والمُعلِّمين/ المُعلِّمات على المهارات الرقمية، وتطوير مناهج تعليمية تتضمَّن دمجًا للتكنولوجيا، وتُعزِّز التفكير الإبداعي والابتكار.

؟ – ما دور التكنولوجيا في الاقتصاد الرقمي؟

الربط مع التكنولوجيا

برنامج (حافِز) لفرص العمل المُؤقَّتة في القطاع الرقمي والريادي

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

أُنفِّذ – بالتعاون مع أفراد مجموعتي – هذا النشاط باستخدام استراتيجية (KWL)، وذلك باتِّباع الخطوات الآتية:

1 – إنشاء جدول التعلُّم (KWL) الذي يحمل عنوان (برنامج (حافِز) لفرص العمل المُؤقَّتة في القطاع الرقمي والريادي).

برنامج (حافِز) لفرص العمل المُؤقَّتة في القطاع الرقمي والريادي.		
ماذا أعرف؟ (K)	ماذا أُريد أنْ أعرف؟ (W)	ماذا تعرَّفْتُ؟ (L)

2- مشاركة أفراد مجموعتي في مِلْءِ جدول التعلُّم (KWL) كما يأتي:

أ- ماذا أعرف؟ (What I know): نُدوِّن في هذا العمود ما نعرفه عن الفرص المُتوافِرة في القطاعات الرقمية والريادية.

ب- ماذا أُريد أنْ أعرف؟ (What I Want to know): نُدوِّن في هذا العمود المعلومات التي نريد معرفتها عن برنامج (حافِز).

ج- ماذا تعرَّفْتُ؟ (What I Learned): نُدوِّن في هذا العمود مُلخَّصًا للمعلومات التي جمعناها عن موضوع النشاط.

3- استخدام أحد برامج الحاسوب (مثل: PowerPoint، وWord) في تنسيق النتائج وعرضها بشكل مُنظَّم وجاذب، وتضمينها أمثلةً وصورًا تدعم الموضوع.

دور الحكومة والقطاع الخاص في دعم الاقتصاد الرقمي:

تـؤدّي الحكومـة دورًا رئيسًـا فـي تطوير البِنيـة التحتيـة الرقميـة، وتقديم الخدمـات الإلكترونيـة للمُواطِنيـن، مثل: الدفـع الإلكترونـي، والتسـجيل الرقمـي للمؤسسـات. ويُعَـدُّ تطبيق (سـند) مثـالًا واضحًا علـى الاقتصـاد الرقمي.

كذلـك تعمـل الحكومـة على إصـدار التشـريعات اللازمـة لحمايـة البيانـات، وتعزيـز الأمـان الرقمي، وتهيئـة بيئة داعمـة للابتـكار عـن طريق دعـم المشـروعات الناشـئة وتقديـم الحوافز.

أمّـا القطـاع الخـاص، فإنَّه يُسـهِم بفعّاليـة في تطويـر المُنتَجـات والخدمـات الرقمية، وتوظيـف الكفاءات الشـابَّة، واسـتثمار رأس المـال فـي مجـالات التكنولوجيـا التـي تخدم المجتمـع، وتدفـع عجلة الاقتصـاد الرقمي إلـى الأمام.

SANAD

يُعَـدُّ تطبيـق (سـند) بوّابتـك للخدمـات الحكوميـة الرقميـة؛ إذ يُمكِّنك من إنشـاء هُوِيَّـة رقمية تتيـح الوصول إلى مسـتنداتك الحكوميـة، والاطلاع علـى سـجلّاتك الشـخصية، إلـى جانـب العديـد مـن المزايـا الأُخـرى. وهـذا التطبيـق مثـال عملي على التحـوُّل نحو الاقتصاد الرقمـي، وبخاصة في مجـال الخدمات الحكوميـة الإلكترونية؛ ذلـك أنَّـه يتيـح للمُواطِنيـن الوصـول إلى مجموعة واسـعة مـن الخدمـات الحكومية عبـر الإنترنت؛ ما يُسـهِم في تبسـيط الإجراءات، وتحسـين كفـاءة المعاملات.

يُسـتخدَم التطبيـق فـي إجـراء العديـد مـن المعـاملات، مثـل: دفـع الفواتيـر، وإصـدار الشـهادات، والتفاعـل مع مختلـف الخدمـات الحكوميـة رقميًّـا؛ مـا يعكـس التحـوُّل المُتزايِـد نحـو تقديـم الخدمـات العامـة إلكترونيًّا.

أمّـا فـي إطار الاقتصـاد الرقمي، فإنَّ تطبيق (سـند) يُسـهِم في تحسـين كفاءة الخدمات، وتسـهيل الوصـول إليها، والحَـدِّ مـن الاعتمـاد على المعـاملات الورقيـة أو مراجعة الدوائـر الحكومية. ولا شـكَّ في أنَّ هذه الممارسـات تدعـم الاقتصـاد الرقمـي بتوفيرها الوقت، وتسـريعها إنجاز المعـاملات، وتعزيزها الشـفافية والتفاعـل المَرِن بين الحكومـة والمُواطِن.

-كيف يُسهِم تطبيق (سند) في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية في الأردن؟ وما الأثر المُتوقَّع لذلك في الاقتصاد الرقمي بالمملكة؟

النشاط 2 مشروع الربط البيني الحكومي.

يُعَدُّ هذا المشروع واحدًا من المُكوِّنات الأساسية في برنامج الحكومة الإلكترونية، وهو يسعى إلى ربط المؤسسات الحكومية بعضها ببعض عبر شبكة إلكترونية مُوحَّدة وآمنة، بهدف تبادل البيانات والمعلومات في ما بينها بفعّالية لحظة إرسالها من دون أيِّ تأخير. أنظر الشكل (1).

أبحث - بالتعاون مع أفراد مجموعتي - في المواقع الإلكترونية الموثوقة في شبكة الإنترنت عن هذا المشروع؛ لتعرَّف أهدافه، ومزايا الربط البيني، ثمَّ نكتب تقريرًا أو نُعِدُّ عرضًا تقديميًّا يُوضِّح النتائج التي توصَّلْنا إليها.

الشكل (1): مشروع الربط البيني الحكومي.

أبرز مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي:

يُمكِن تطبيق الاقتصاد الرقمي في مجالات عِدَّة، أبرزها:

1 - التسوُّق عبر الإنترنت:

أصبح شائعًا شراء الملابس والأدوات والكتب من المواقع الإلكترونية مباشرةً، في ما يُعَدُّ جزءًا من الاقتصاد الرقمي؛ إذ تتمُّ عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت من دون حاجة إلى زيارة المتاجر التقليدية.

2 - الدفع الإلكتروني:

إنَّ استخدام التطبيقات المُخصَّصة لدفع فواتير الكهرباء والإنترنت وشحن الرصيد يُعَدُّ مثالًا عمليًّا على التحوُّل الرقمي في المعاملات المالية.

3- التعلُّم عن بُعْد:

إنَّ استخدام المِنصّات المُتخصِّصة في التعلُّم الإلكتروني وتقديم الواجبات والاختبارات عبر الإنترنت يُمثِّل جزءًا من الاقتصاد الرقمي؛ لاعتماده على التكنولوجيا في تقديم الخدمات التعليمية.

4- تطبيقات التوصيل:

يُمكِن طلب الطعام أو غيره من المُنتَجات عن طريق التطبيقات المُتخصِّصة التي ترتكز في عملها على الاقتصاد الرقمي؛ إذ يرتبط كل تطبيق منها بالمُستهلِك والمطعم أو المتجر، وتتمُّ عملية الدفع إلكترونيًّا؛ ما يجعل العملية كلَّها رقمية.

5- العمل الحر عبر الإنترنت (Freelancing):

تُعَدُّ ممارسة الأعمال (مثل: التصميم، والترجمة، والبرمجة من المنزل عبر شبكة الإنترنت)، والحصول على أجر لقاءها، من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث. أنظر الشكل (2).

الشكل (2): أبرز مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي.

معلومة تعلَّمْتُها، وأُشارِك فيها عائلتي

الاقتصاد الرقمي نوع من الاقتصاد يعتمد أساسًا على وسائل التكنولوجيا الحديثة وشبكة الإنترنت.

وفيه تُنجَز المعاملات المالية والتجارية باستخدام أدوات رقمية، مثل: التطبيقات المصرفية، والمَحافظ الإلكترونية، والمتاجر الإلكترونية، ومِنصّات العمل الحر.

يُسهِم الاقتصاد الرقمي في استحداث فرص عمل جديدة، لا سيَّما للشباب، عن طريق دعم العمل الحر والتجارة الإلكترونية؛ ما يُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي، ويزيد من الفرص المتاحة لجميع فئات المجتمع.

نصيحة

لنحرص دائمًا على حماية معلوماتنا الشخصية عند استخدام الإنترنت؛ ففي عصر الاقتصاد الرقمي، تُعَدُّ البيانات (مثل: أرقام الحسابات، وكلمات المرور) كنزًا ثمينًا يجب الحفاظ عليه.

أُقيِّم تعلُّمي

السؤال الأوَّل: كيف يُسهِم الاقتصاد الرقمي في تسهيل المعاملات الاقتصادية؟

السؤال الثاني: أذكر ثلاثة أمثلة على تطبيقات الاقتصاد الرقمي في حياتنا اليومية.

السؤال الثالث: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. الاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي يعتمد على استخدام _____ في تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.
2. من أهداف الاقتصاد الرقمي دعم _____ ، وإيجاد فرص عمل في مجالات التكنولوجيا.
3. يعتمد الاقتصاد الرقمي أساسًا على وسائل تكنولوجية حديثة، مثل: شبكة الإنترنت، _____، والهواتف الذكية.
4. من مزايا الاقتصاد الرقمي: تعزيز مبدأ التنافسية، وتوسيع نطاق الوصول إلى _____.

السؤال الرابع: أُعلِّل ما يأتي:

1. يُعَدُّ التعليم والتدريب من المُتطلَّبات الأساسية للتحوُّل إلى الاقتصاد الرقمي.
2. يُمكِن للاقتصاد الرقمي أنْ يُسهِم في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في المؤسسات.

السؤال الخامس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. **من الأمثلة على تطبيقات الاقتصاد الرقمي:**

أ) الشراء من المتاجر التقليدية.
ب) الدفع نقدًا لفاتورة الكهرباء.
ج) استخدام الهاتف الأرضي.
د) التسوُّق عبر الإنترنت.

2. **من أهمِّ مزايا الاقتصاد الرقمي:**

أ) زيادة استخدام الأوراق في المعاملات.
ب) إلغاء الحاجة إلى التعليم.
ج) خفض التكاليف، وزيادة الكفاءة.
د) الاعتماد على العَمالة اليدوية.

3. **إحدى الآتية تُعَدُّ من مُتطلَّبات التحوُّل إلى الاقتصاد الرقمي:**

أ) تطوير البِنية التحتية الرقمية.　　ب) فرض ضرائب على التكنولوجيا.

ج) تقليل استخدام الإنترنت.　　د) زيادة الرسوم على الاشتراكات.

4. **إحدى الآتية تُمثِّل العلاقة بين التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي:**

أ) التكنولوجيا تُعوِّق التقدُّم في الاقتصاد الرقمي.

ب) التكنولوجيا هي الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي.

ج) الاقتصاد الرقمي يعمل بمعزل عن التكنولوجيا، ولا يرتبط بها .

د) لا توجد علاقة واضحة بين التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

اختبار نهاية الوحدة

السؤال الأوَّل: أُوضِّح المقصود بكلٍّ من المفهومين الآتيين:

التسعير، مُعدَّلات البطالة.

السؤال الثاني:

أ. ما دور تحليل السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية؟

ب. كيف تساعد المنافسة بين الشركات على تحسين جودة المُنتَجات؟

السؤال الثالث: أملأ الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

1. يضمن الاقتصاد المستدام توزيعًا عادلًا للفرص والمكاسب الاقتصادية دون _____ ، أو _____.
2. يُعَدُّ التعليم عن بعْدُ مثالًا على الاقتصاد الرقمي؛ لأنَّه يعتمد على _____ في تقديم الخدمة التعليمية.
3. الحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة من الأدوات التي تُسهِم في تحسين عملية _____ في المؤسسات.

السؤال الرابع: أُعلِّل ما يأتي:

1. النمو الاقتصادي المستدام يتطلَّب توازنًا بين العرض والطلب.
2. يُسهِم الاقتصاد الكلي في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة.
3. يُعَدُّ تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية من العمليات المُهِمَّة عند اتخاذ القرار الاقتصادي.

السؤال الخامس: ما العلاقة بين العرض والطلب؟ وكيف يُؤثِّر ذلك في استقرار الأسعار اقتصاديًّا؟

السؤال السادس: أختار رمز الإجابة الصحيحة في كلٍّ ممّا يأتي:

1. إذا زاد دخل المُستهلِك، فإنَّ الطلب على السلع الكمالية عادةً:

أ) يقلُّ. ب) يظلُّ ثابتًا. ج) يزداد. د) يتغيَّر بشكل غير مُنتظَم.

2. من العوامل التي تُؤثِّر كثيرًا في قرارات الإنتاج في الشركة:

أ) الأسعار التي يفرضها المُنافِسون. ب) تكاليف الإنتاج.

ج) قوانين الحكومة. د) جميع ما ذُكِر صحيح.

3. تُجبِر المنافسة في السوق المُنتِجين على تحسين الجودة وخفض التكاليف:

أ) لتجنُّب الخسائر، وزيادة الأرباح. ب) لأنَّها تؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

ج) بسبب انخفاض الطلب على المُنتَجات. د) لأنَّ الحكومة تفرض ذلك.

4. **التأثير الرئيس للتضخُّم في الاقتصاد هو:**

أ) ارتفاع الأسعار، وتقليل القوَّة الشرائية.
ب) خفض حجم الديون الحكومية.
ج) زيادة القوَّة الشرائية، وانخفاض الأسعار.
د) زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات.

5. **دور المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، في الاقتصاد الكلي هو:**

أ) إصدار العملة المحلية للدول الأعضاء.
ب) تقديم القروض للدول التي تعاني ضعفًا في اقتصادها.
ج) تحديد أسعار السلع محليًّا وعالميًّا.
د) تنظيم أسواق العمل المحلية والعربية.

6. **يُسهِم الاقتصاد الجزئي في تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق:**

أ) إدارة التضخُّم ، وزيادة الأسعار في الأسواق.
ب) تحسين جودة السلع والخدمات، وتقليل الفاقد في الموارد.
ج) تعزيز النمو الاقتصادي العام، وتعديل أسعار الفائدة على القروض.
د) زيادة حجم الإنفاق الحكومي على الأسواق الخارجية والاستثمارات.

7. **من أهمِّ أهداف الاقتصاد الكلي:**

أ) تحسين استراتيجيات الإنتاج والتسعير.
ب) تخصيص الموارد بفعّاليةٍ بين الأفراد.
ج) تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الأسواق المحلية.
د) التحكُّم في التضخُّم، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

8. **في الاقتصاد الجزئي، تُؤثِّر المنافسة العادلة في رفاهية المُستهلِكين عن طريق:**

أ) زيادة الأسعار.
ب) الحَدِّ من الابتكار والإنتاج المحلي.
ج) تشجيع الابتكار وخفض الأسعار.
د) إيجاد فرص عمل جديدة.

9. **من السياسات الاقتصادية الكلية التي تُؤثِّر في قرارات المُستهلِكين والمُنتِجين ضمن إطار الاقتصاد الجزئي:**

أ) تحديد سعر الفائدة من البنك المركزي.
ب) زيادة الضرائب بهدف تقليل الاستهلاك.
ج) رفع الأجور في القطاع العام.
د) فرض رقابة على الأسعار في الأسواق المحلية.

10. **تُسهِم السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق:**

أ) تحسين تخصيص الموارد في الأسواق.

ب) مراقبة مُعدَّلات التضخُّم والبطالة.

ج) تحسين القرارات الاستهلاكية للمُستهلِكين.

د) دعم الشركات الصغيرة والشركات المُتوسِّطة.

11. **من العوامل الأساسية التي تُسهِم في تحقيق النمو الاقتصادي:**

أ) تحسين القرارات الإنتاجية على مستوى الشركات.

ب) تحديد السياسات الحكومية المُتعلِّقة بالضرائب والإنفاق.

ج) زيادة الاستهلاك الفردي في الأسواق المحلية.

د) تعديل أسعار الفائدة في الأسواق المالية.

12. **يُعرَّف الاقتصاد الرقمي بأنَّه اقتصاد:**

أ) يعتمد على استخدام النفط والغاز بوصفهما مصدرين للطاقة.

ب) يُركِّز على قطاعات مُعيَّنة، مثل: الزراعة، والصناعة، والسياحة.

ج) يعتمد على العمليات التجارية التقليدية والتسويق من دون استخدام شبكة الإنترنت.

د) يعتمد على الأنشطة الاقتصادية عبر شبكة الإنترنت باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

13. **من أهداف الاقتصاد الرقمي:**

أ) الحَدُّ من التنافس والإنتاج.

ب) تقليل الابتكار وأعمال الإبداع.

ج) دعم ريادة الأعمال واستحداث فرص عمل جديدة.

د) العودة إلى التعاملات الورقية.

14. **إحدى الآتية تُعَدُّ مثالاً على العمل ضمن الاقتصاد الرقمي:**

أ) تقديم خدمات التصميم عبر شبكة الإنترنت..

ب)حلاقة الشعر في صالون محلي.

ب) بيع الخضار في السوق.

د) حجز موعد في مركز صِحِّي باستخدام الهاتف الأرضي.

عنوان البحث:

تحليل تأثير العرض والطلب في مستويات الأسعار ضمن الاقتصاد الكلي: دراسة تفاعلات العرض والطلب على سلع وخدمات مختارة وبيان تأثيرها في التضخُّم والنمو الاقتصادي.

أُعِدُّ – بالتعاون مع أفراد مجموعتي – بحثًا استقصائيًّا لتحقيق الأهداف الآتية:

1 – دراسة كيفية تأثير التغيُّرات في العرض والطلب على أسعار السلع والخدمات المختلفة.

2 – تحليل تأثير هذه التغيُّرات على مُؤشِّرات التضخُّم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الكلي.

3 – جمع آراء وملاحظات من المُستهلِكين والتُّجّار عن تأثير العرض والطلب في الأسعار.

4 – تقديم توصيات عن كيفية التعامل مع تقلُّبات الأسعار الناجمة عن التغيُّرات في العرض والطلب.

منهجية البحث:

استخدام الاستبانات والمقابلات والبيانات الثانوية في جمع المعلومات وتحليلها.

كتابة التقرير وإعداد العرض التقديمي:

بعد جمع البيانات وتحليلها، يُكتَب التقرير النهائي، ويُعَدُّ العرض التقديمي.

التقييم:

يُقيَّم البحث بناءً على دِقَّة جمع البيانات، وصِحَّة تحليل النتائج، وكتابة التقرير، وإعداد العرض التقديمي، وجودة التوصيات وَفقًا لسُلَّم تقدير لفظي.

سُلَّم التقدير اللفظي لتقييم البحث الاستقصائي

المعيار	ممتاز	جيِّد جدًّا	جيِّد	بحاجة إلى تحسين
دِقَّة جمع البيانات	جمع البيانات كان شاملًا ودقيقًا، مع استخدام مُتنوِّع لمصادر البيانات (استبانات، مقابلات، بيانات ثانوية) وتمثيل واقعي للعيِّنة.	جمع البيانات كان جيِّدًا، ولكنْ توجد بعض الثغرات الطفيفة في التنوُّع أو التمثيل.	جمع البيانات كان مقبولًا، لكنَّه يفتقر إلى التنوُّع أو الدِّقَّة في بعض الجوانب.	جمع البيانات كان غير كافٍ أو غير دقيق، مع غياب بعض المصادر الأساسية.
صِحَّة تحليل النتائج	التحليل كان دقيقًا وشاملًا، مع تفسير واضح للعلاقات الاقتصادية بين العرض والطلب وتأثيرها في التضخُّم والنمو.	التحليل كان جيِّدًا، ولكنْ توجد بعض الأخطاء الطفيفة أو نقص في الربط بين المُتغيِّرات.	التحليل كان مقبولًا، لكنَّه يفتقر إلى الدِّقَّة أو الشمولية في بعض الجوانب.	التحليل كان غير دقيق أو غير كافٍ، مع استنتاجات ضعيفة أو غير مدعومة بالبيانات.
كتابة التقرير	التقرير كان واضحًا ومُنظَّمًا، وكُتِب بأسلوب علمي مُحْكم، مع عرض منطقي للنتائج والتوصيات.	التقرير كان جيِّدًا، ولكنْ توجد بعض الأخطاء الطفيفة في التنظيم أو الصياغة.	التقرير كان مقبولًا، لكنَّه يعاني نقصًا في التنظيم أو الوضوح في بعض الأقسام.	التقرير كان غير مُنظَّم أو غير واضح، مع ضعف في العرض أو التحليل.
إعداد العرض التقديمي	العرض التقديمي كان واضحًا وجاذبًا، مع استخدام فعّال للوسائل البصرية (مُخطَّطات، رسوم بيانية) وتسلسل منطقي للمحتوى.	العرض التقديمي كان جيِّدًا، ولكنْ توجد بعض الأخطاء الطفيفة في التصميم أو الترتيب.	العرض التقديمي كان مقبولًا، لكنَّه يفتقر إلى الوضوح أو الجاذبية البصرية.	العرض التقديمي كان غير واضح أو غير مُنظَّم، مع ضعف في استخدام الوسائل البصرية.
جودة التوصيات	التوصيات واضحة، وواقعية، ومستندة إلى تحليل متين للبيانات، مع مُقترَحات قابلة للتطبيق لمعالجة تقلُّبات الأسعار.	التوصيات جيِّدة، لكنَّها تحتاج إلى تحسين في بعض الجوانب أو إلى مزيد من التبرير.	التوصيات مقبولة، لكنَّها تفتقر إلى العمق أو الواقعية في بعض الجوانب.	التوصيات غير واضحة أو غير مستندة إلى التحليل، مع ضعف في جدوى التطبيق.

مسرد المصطلحات

المصطلح (المفهوم)		التعريف
علم الاقتصاد	Economics	علم يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم، وهو يُركِّز على توضيح كيفية اتخاذ الأفراد والحكومات والشركات القرارات المُتعلِّقة بكيفية توزيع الموارد المتاحة، مثل: الأموال، والمواد الخام، والوقت، والعمل؛ لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة مُمكِنة.
القرارات الاقتصادية	Economic Decisions	خيارات يتخذها الأفراد أو الحكومات أو الشركات بخصوص كيفية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى منفعة مُمكِنة.
المنفعة	Utility	مقدار الإشباع أو الفائدة التي يحصل عليها الفرد عند استهلاكه سلعة ما أو خدمة مُعيَّنة.
النمو الاقتصادي	Economic Growth	زيادة مُستمِرَّة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) أو الدخل القومي الإجمالي (GNI) للدولة خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة، وهو يقاس عادةً بوصفه نسبة مئوية سنوية.
التنمية الاقتصادية	Economic Development	عملية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة والرفاهية العامة لأفراد المجتمع، بإحداث تغييرات إيجابية ومستدامة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.
النظام الاقتصادي	Economic System	إطار يُنظِّم العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع، ويُحدِّد آليّات تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج والدخل، وآليّات اتخاذ القرار الاقتصادي خلال مُدَّة مُعيَّنة.
الموازنة العامة للدولة	Public Budget	خُطَّة مالية سنوية تضعها الحكومة لتحديد الإيرادات والنفقات المُتوقَّعة خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة (سنة مالية عادةً).
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product: GDP	القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المُنتَجة داخل حدود بلد مُعيَّن خلال مُدَّة زمنية مُحدَّدة تكون عادةً سنة واحدة.
الإنفاق الحكومي	Government Spending	مجموع النفقات التي تتحمَّلها الحكومة لتمويل الخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
تكلفة الفرصة البديلة	Opportunity Cost	منافع يتمُّ التخلّي عنها عند اختيار أحد البدائل عوضًا عن بديل آخر؛ ما يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر فعّالية وكفاءة؛ إذ تُعَدُّ تكلفة الفرصة البديلة مقياسًا للقيمة المُحتمَلة التي تُترَك جانبًا نتيجةً لتفضيل خيار ما على آخر.
الادخار	Saving	حفظ جزء من الدخل أو الإيرادات بدلًا من إنفاقه، ؛ لاستخدامه مستقبلًا، أو تحقيق أهداف مالية مُعيَّنة.
الاستثمار	Investment	وسيلة لتنمية الثروة، وتحقيق عوائد مالية أكبر على المدى الطويل، وذلك بتوظيف الأموال أو الموارد المتاحة في مجالات مُتنوِّعة، مثل: الأسهم، والعقارات، والمشروعات التجارية.
السياسة المالية	Fiscal Policy	أداة رئيسة لإدارة الاقتصاد الكلي، تُنفِّذها وزارة المالية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن طريق تنظيم الضرائب والتخفيضات الضريبية، وإدارة الدَّيْن العام، والتحكُّم في المصروفات، مثل الإنفاق الحكومي.
السياسة النقدية	Monetary Policy	أداة أساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، يُشرِف البنك المركزي على تنفيذها، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، عن طريق تعديل سعر الفائدة.
السياسات التجارية	Trade Policy	مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم تجارتها مع الدول الأُخرى؛ أيْ ما يتعلَّق بعملية الاستيراد والتصدير.
العولمة	Globalization	واحدة من أبرز الظواهر التي تُشكِّل ملامح القرن الحادي والعشرين الميلادي، وهي تعمل على زيادة الترابط والتعاون بين الدول في مجال المال، والتجارة، والتكنولوجيا، والاتصالات، والثقافة.
السياسة الحمائية	Protectionist Policy	اتخاذ العديد من الدول تدابير وقائية لحماية صناعاتها المحلية من أثر المنافسة العالمية.
التجارة الدولية	International Trade	تبادل السلع والخدمات بين الدول.
المسؤولية المجتمعية للشركات	Corporate Social Responsibility (CSR)	التزام الشركات والمُنظَّمات باعتماد ممارسات تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع والبيئة عن طريق أنشطتها التجارية.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
المشكلة الاقتصادية	Economic Problem	تحدٍّ ناشئ من ندرة الموارد مقارنةً بالحاجات والرغبات البشرية المُتعدِّدة والمُتزايِدة.
الندرة	Scarcity	مفهوم يُجسِّد جوهر المشكلة الاقتصادية؛ إذ يشير إلى محدودية الموارد المتاحة مقارنةً بالتزايد المستمر في حاجات الأفراد والمجتمعات ورغباتهم، في ظلِّ النمو السكّاني والتطوُّر التكنولوجي المُتسارِع.
الاختيار	Choice	تحديد أولويات المجتمع واتخاذ قرارات بخصوص نوع السلع والخدمات وكمياتها التي يُمكِن إنتاجها باستخدام الموارد المحدودة، وهو ما يتطلَّب المفاضلة بين الخيارات المتاحة، واختيار أكثرها أهمية.
تخصيص الموارد	Resource Allocation	كيفية توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة لتحقيق أقصى كفاءة، وهو ما يتطلَّب اتخاذ قرارات حيال ما يجب إنتاجه، وكيفية الإنتاج، ولِمَنْ يُخصَّص.
الإنتاج	Production	تحويل الموارد (مثل: العمل، ورأس المال، والأرض، والتنظيم) إلى سلع وخدمات تُلبّي احتياجات الإنسان.
التضخُّم	Inflation	ارتفاع مُستمِر في مستوى الأسعار العام؛ ما يؤدّي إلى تآكل القوَّة الشرائية للعملة.
الركود الاقتصادي	Economic Recession	تراجع كبير في النشاط الاقتصادي مُدَّة مُعيَّنة، بحيث يصبح الإنتاج أكبر من الاستهلاك؛ ما يؤدّي إلى تراكم البضائع غير المَبيعة وانخفاض الأسعار.
عجز الموازنة	Budget Deficit	تجاوز نفقات الحكومة إيراداتها المُتوقَّعة.
البطالة	Unemployment	عدم تمكُّن الأشخاص القادرين على العمل من العثور على وظائف مناسبة.
الفقر	Poverty	حالة يعاني فيها الأفراد أو الأُسَر نقصًا في الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل: الغذاء، والمَسكن، والتعليم، والرعاية الصِّحِّية.
خطُّ الفقر	Poverty Line	الحَدُّ الأدنى للدخل اللازم لتأمين المُتطلَّبات الأساسية للحياة الكريمة. وما إنْ يقلُّ دخل الأُسْرة عن هذا المستوى، حتّى يتمَّ تصنيفها ضمن الأُسَر الفقيرة.
عوامل الإنتاج	Factors of Production	موارد يستخدمها الأفراد والمؤسسات لإنتاج السلع والخدمات التي تُلبّي احتياجات المجتمعات، وتُسهِم في تنميتها.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
الأرض	Land	جميع الموارد الطبيعية التي تُستخرَج من الطبيعة دون تدخُّل بشري، مثل: المعادن، والغابات، والمياه.
العمل	Labor	جهود بشرية تُبذَل في عملية الإنتاج؛ سواء أكانت جسدية أم فكرية.
رأس المال	Capital	جميع الأدوات والمعدّات والموارد المالية التي تُستخدَم في إنتاج السلع والخدمات.
ريادة الأعمال	Entrepreneurship	القدرة على تنظيم عوامل الإنتاج الأُخرى وتوجيهها على نحوٍ يُسهِم في تحقيق الأرباح وتحمُّل المخاطر.
الاقتصاد الجزئي	Microeconomics	فرع أساسي من علم الاقتصاد يُركِّز على دراسة السلوك الاقتصادي للمُستهلِكين والمُنتِجين، ويُبيِّن كيف يُؤثِّر هذا السلوك في الأسواق والاقتصاد تأثيرًا كاملًا.
الطلب	Demand	كمية السلع والخدمات التي يرغب المُستهلِكون في شرائها والاستفادة منها بأسعار مُعيَّنة.
العرض	Supply	كمية السلع والخدمات التي يرغب المُنتِجون في تقديمها للسوق.
التسعير	Pricing	عملية تحديد القيمة النقدية التي تُعرَض بها السلع أو الخدمات للبيع.
تكاليف الإنتاج	Production Costs	جميع النفقات التي تتحمَّلها الشركات أو الأفراد لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات.
توازن السوق	Market Equilibrium	حالة تكون فيها الكمية المطلوبة مُساوِية للكمية المعروضة عند سعر مُعيَّن.
تحليل السوق	Market Analysis	عملية تشير إلى جمع المعلومات المُتعلِّقة بالسوق المُستهدَف ودراستها؛ لفهم العوامل التي تُؤثِّر في نجاح أحد المُنتَجات أو الخدمات أو المشروعات.
التنبُّؤ بالسلوك الاقتصادي	Forecasting Economic Behavior	استخدام البيانات الاقتصادية في عمليات التحليل، وتوقُّع كيف يستجيب المُستهلِكون والمُنتِجون للتغيُّرات الحاصلة في السوق، مثل: تغيُّرات الأسعار، وتغيُّر السياسات الاقتصادية، وتغيُّر الظروف الاقتصادية العامة.
سلوك المُستهلِك	Consumer Behavior	قرارات يتخذها الأفراد عند شراء السلع والخدمات، استنادًا إلى تفضيلاتهم، ودخلهم، وأسعار السلع.

المصطلح (المفهوم)		التعريف
سلوك المُنتِج	Produocer Behavior	قرارات تتخذها المنشأة الاقتصادية المُنتِجة لتحديد كميات الإنتاج والتسعير وتوزيع الموارد للسلع والخدمات المُنتَجة، بناءً على أهدافها الاقتصادية، مثل: تحقيق الأرباح، والتوسُّع في السوق.
الاقتصاد الكلي	Macroeconomics	فرع من فروع علم الاقتصاد، يُركِّز على دراسة الأداء العام للاقتصاد بأكمله، بدلًا من تحليل أجزاء مُحدَّدة منه، مثل: المُستهلِكين، والمُنتِجين. وهو يُعْنى بتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية التي تُؤثِّر في الدول والأسواق بوجه عام.
مُعدَّلات البطالة	Unemployment Rates	نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولا يُصنَّفون ضمن القوى العاملة النشطة. يُمكِن حساب مُعدَّلات البطالة على أساس النسبة بين عدد الأشخاص الباحثين عن عمل وإجمالي عدد القوى العاملة.
الاقتصاد المستدام	Sustainable Economy	نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة، وذلك لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل.
الاقتصاد البيئي	Environmental Economics	فرع من فروع علم الاقتصاد يهتمُّ بدراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة، ويُركِّز على كيفية استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وتقليل الأضرار البيئية الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك.
الطاقة المُتجدِّدة	Renewable Energy	استثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتطوير استخدام الهيدروجين بوصفه مصدرًا نظيفًا للطاقة.
النقل المستدام	Sustainable Transportation	دعم استخدام المَرْكبات الكهربائية، وتوسيع قاعدة البِنية التحتية الخاصة بمَحطّات الشحن الكهربائي لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
ترشيد الاستهلاك	Resource Conservation	استخدام الموارد (مثل: الماء، والكهرباء، والطعام، والمال) بشكل مدروس ومُنظَّم، بحيث نُلبّي احتياجاتنا من دون إسراف أو تبذير، ونحافظ على هذه الموارد أطول مُدَّة مُمكِنة، ونبحث عن خيارات مناسبة لإعادة التدوير.
الاقتصاد الرقمي	Digital Economy	نظام اقتصادي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية في تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وهو يشمل المعاملات التجارية والمالية والخدمية التي تتمُّ عبر شبكة الإنترنت أو باستخدام الأجهزة الذكية.